

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الفواعل المتدخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر

2017-2001

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

محمد السعيد بن غنيمة

إعداد الطالبتان:

بونوة ذهبية

غمور ليلة

لجنة المناقشة

د.أبركان فؤاد.....رئيسا

محمد السعيد بن غنيمة.....مشرفا

نوري ياسمين.....ممتحنا

السنة الجامعية:2017/ 2018

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الفواعل المتدخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر

2017-2001

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

محمد السعيد بن غنيمة

إعداد الطالبتان:

بونوة ذهبية

غمور ليلة

لجنة المناقشة

أبركان فؤاد.....رئيسا

محمد السعيد بن غنيمةمشرفا

نوري ياسمين.....ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2018

تقدير وعرافان

الحمد لله الذي وفقنا لإنهاء وانجاز هذه المذكرة وعرافنا لمن له الفضل بعد الله
لإنجاز هذه المذكرة

نتقدم بشكر خاص للأستاذة "محمد السعيد بن غنيمه" على كل ما قدمه لنا من
نصح وإرشاد وتوجيه في سبيل إتمام هذا العمل

والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية، والشكر الجزيل إلى كل
المؤسسات ومؤطريها الذين قدموا لنا المعلومات لإثراء الدراسة.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء
و المرسلين بصدق و الوفاء و الإخلاص أتقدم بشكر الخالص
إلى من ربّتي و أعانتني بالصلوات و الدعاء إلى أعلى الناس "أمي الحبيبة"
إلى من كان منبع العزة و القوة و علمني أن العلم تاج الكرامة و حلة
الأخلاق حفظه الله و أطال عمره "أبي الكريم"
إلى من قاسموني حلو الحياة و مرها "إخوتي و أخواتي"
محمد، علي لياس، كنزة
و إلى كل الأفراد العائلة الكريمة من عم و عممة و خال و خالة و جد و جدة
و إلى من عشت معهم أجمل اللحظات أصدقائي الأعزاء
فضيلة، حيات، دهبية، صبرينة، ليلة، تسعديت
و إلى زملائي و زميلاتي في الماستر
و إلى كل طالب علم اهدي هذا العمل

الإهداء

إلى روح جدي الطاهرة اهدي ثمرة جهدي هذه و أتمنى من كل من يستفيد منه أن يدعو له بالرحمة و المغفرة إن شاء الله ، "رحمه الله و اسكنه فسيح جناته"

إلى رمز الأصالة و بلسم الشفاء "أمي الغالية"

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى "أبي العزيز"

إلى من كانت سندا و عوناً لي بكل خطوة من خطوات حياتي ، إلى من وقفت معي بكل تفاصيل مسيرتي "أختي الغالية"

إلى كل أصدقاء الدراسة شعيب، حسين، يسين، إبراهيم.

نسيمة، حياة، راضية، نادية، فضيلة، أمال، سهام، صبرينة، فريزة، ذهبية، صبرينة، سيلية، وردة.

إلى كل من قدم لي يد العون و لم يبخل من قريب و بعيد اهدي له هذا العمل المتواضع.

مقدمة

يعتبر موضوع السياسة الاقتصادية من المواضيع التي تحظى بالكثير من الاهتمام في مجتمعنا الحالي، إذ من أهدافها هو الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. ونظرا للتطورات التي تعرفها البيئة الاقتصادية والسياسة ظهرت مجموعة من الفواعل التي تقوم بدورها بتوجيه السياسة الاقتصادية من خلال التدخل في عملية صنعها أو التأثير عليها، فنتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدى ذلك إلى ظهور فواعل رسمية وغير رسمية التي تعمل على تحقيق المصلحة العامة والخاصة، وتعتبر هذه الفواعل بمثابة عامل أساسي التي تؤثر على تنفيذ السياسات المناسبة.

يعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي من الأهداف التي تسعى إليها مختلف دول العالم المتقدمة منها أو النامية فبالنسبة لهذه الأخيرة تحقيق هذا الهدف أمر صعب، كون أن اقتصادياتها تتميز بعدة اختلالات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ومن بينها تراجع دور هذه الفواعل في النشاط الاقتصادي للدول النامية، فالجزائر كباقي الدول النامية التي عرفت عدة تحولات وإصلاحات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من فشل الاقتصاد المركزي المخطط وأزمة النفط في الثمانينات، وأزمة المديونية، لذلك الجزائر غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الشعب لذلك كان لزاما عليها إيجاد حلول مناسبة للتغلب على هذه الظروف حيث عملت على تغيير سياساتها وتبني برامج اقتصادية، بهدف تحسين وضعيتها المالية فهذه الفواعل ساهمت هي الأخرى إلى جانب الدولة في تحسين الظروف بفتح المجال أمام النقابة التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، وذلك نتيجة انتشار الوعي لدى العمال لضرورة الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، ويعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين فاعل أساسي في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال دفاع عن مصالح العمال، بحيث ترمي بصفة بناء إلى إحداث تأثير ايجابي على الاختيارات الاقتصادية باعتباره طرفا في الثلاثية مع كل من منتدى رؤساء المؤسسات والحكومة حيث

يسعون إلى دعم الاقتصاد الوطني من اجل خلق الظروف اللازمة للتطوير ورفع مستوى المعيشة لدى العامة الشعب .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة وأهمية متميزة في ظل ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية شاملة ولذلك من خلال هذه الدراسة يمكن رؤية مساهمة الفواعل في رسم سياسة اقتصادية ناجحة ومناسبة تهدف إلى تعزيز استقرار اقتصادي وسياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة مختلف أهداف السياسة الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- تهدف الدراسة إلى فسح المجال لمعرفة أهمية الفواعل الرسمية والغير الرسمية في الجزائر ودورها في رسم السياسة الاقتصادية.

- كما تهدف إلى معرفة البيئة التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي .

- معرفة واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر ومختلف البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية من 2001-2017 و دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في عملية رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كانت جملة من الأسباب التي كانت أساس في اختيار هذا الموضوع وتنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

يعتبر المصدر الرئيسي في اختيارنا لهذا الموضوع هو الميول الشخصي للمواضيع الاقتصادية بشكل عام وأيضا الرغبة في فهم كيفية تأثير هذه الفواعل على رسم السياسة العامة و السياسة الاقتصادية بشكل خاص.

الأسباب الموضوعية:

- من أهم الأسباب الموضوعية المحفزة للخوض في الموضوع المذكور سابقا هي:
- محاولة البحث عن السبل التي تقوم بها الفواعل الرسمية والغير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر.
- كسب معلومات حول طبيعة العملية السياسية في الجزائر، وبالتالي فهم مدى تأثيرها بهذه الفواعل سواء الرسمية أو غير الرسمية.
- تأثير الفواعل على السياسة الاقتصادية وذلك من خلال محاولة هذه الأخيرة إيجاد مصادر أخرى للتمويل بعيدا عن قطاع المحروقات.
- الرغبة في إعطاء نظرة أكثر وضوحا عن السياسة الاقتصادية في الجزائر ومختلف برامجها وأهدافها ونتائجها.

أدبيات الدراسة:

لبناء هذه الدراسة تم الاطلاع على دراسات سابقة أولت اهتماما كبيرا للموضوع ونجد منها:

الدراسات الغربية:

دراسة الباحثين: Pascal michelena، Jean yves leroux ،J ean pascal bassino بعنوان "السياسة الاقتصادية" اللذين توصلوا إلى أن السياسة الاقتصادية أساسا تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وأن منطق السياسة الاقتصادية

تكمُن في شروط تفعيلها.⁽¹⁾، و أضفنا في دراستنا حول الساسية الاقتصادية أن الجزائر وضعت برامج مختلفة و كان هدفها هو النهوض بالاقتصاد الوطني .

الدراسات العربية:

1- جيمس أندرسون في كتابه صنع السياسات العامة، المترجم من طرف الأستاذ عامر الكبسي، والذي بين فيه بوجود قوى غير رسمية تؤثر و تساهم فعليا في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وليس فقط مجرد خطط إرشادية⁽²⁾. أما نحن فقمنا بإضافة فواعل غير رسمية لها هي الاخرى دور فعال في رسم السياسة العامة و التي تتمثل في القطاع الخاص والإعلام.

2- فهمي خليفة الفهداوي، في كتابه السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، والذي قدم فيه الإطار المفاهيمي ونظريات وأنماط السياسة العامة، أبرز القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة الرسمية والغير الرسمية، و ذكر أيضا كيف تساهم البيئة في التأثير على السياسة العامة.⁽³⁾ و توسعت دراستنا في الدراسة الميدانية التي قمنا بها.

3- دراسة الباحث مهدي زغرات مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان "دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر". والتي أبرز فيها مفهوم السياسة العامة ومراحل صنعها وتقويمها من خلال التطرق لأهم الفواعل الغير الرسمية المرتبطة بصنع السياسة العامة بالجزائر والمتمثلة في المجتمع المدني.⁽⁴⁾ اما دراستنا توسعت فقد تطرقنا الى الفواعل الرسمية و الغير الرسمية (الداخلية و الخارجية) و التي تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الغير الحكومية و صندوق النقد الدولي.

¹ Jean-Pascal Bassion. Jean-Yves Leroux Pascal Michelena, *Les Politiques économiques*, Editions Foucher-58, rue Jean Bleuzen, 92170 Vanves-2005

² جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، (ترجمة عامر الكبسي)، الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.

³ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

⁴ مهدي زغرات، ((دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر))، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013-2014.

4-دراسة الباحثة طلاش ذهبية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2016، والتي تطرقت إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وأهم البرامج الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية من 2001-2014، وإبراز دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، أما دراستنا فقد برزنا فيها دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنتدى الرؤساء و المؤسسة الخاصة، وعلاقتهما مع الحكومة وبيان أهمية دورهم في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر. (5)

الإشكالية:

تعتبر السياسة الاقتصادية أحد أهم ركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث تسعى السلطات من خلال هذه السياسة إلى تحقيق أهداف اقتصادية، وهناك عدة فواعل (رسمية وغير رسمية) التي تساهم في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، ومن بينهم نجد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين (فرع ولاية تيزي وزو) في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالسياسة الاقتصادية وفيما تتمثل أبرز أهدافها؟

- ما هي أهم الفواعل التي تأثر في رسم السياسة الاقتصادية؟

- ما هي أهم برامج السياسة الاقتصادية؟

- كيف تأثر هذه الفواعل على رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر؟

⁵ ذهبية طلاش، (دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2016)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أكتوبر 2016.

-كيف تؤثر الثلاثية في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نصوغ الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

نجاح إي سياسة اقتصادية يرتكز على إشراك و دمج الفواعل الرسمية و الفواعل غير الرسمية في عملية رسم و صنع هذه السياسة و تهميش إحدى هذه الفواعل يؤدي إلى فشلها.

و من هذه الفرضية الرئيسية نصوغ الفرضيات التالية:

-نجاح السياسة الاقتصادية مرهون بمدى تدخل واشتراك الفواعل في مختلف عمليات صنع السياسة الاقتصادية كونها ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

-نجاح أي سياسة اقتصادية يرتكز أساسا في اشتراك ودمج الفواعل الرسمية والغير الرسمية.

-كلما كان إشراك الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية، واستقرار سياسي .

-كلما كان تمويل خاص للفواعل غير رسمية وتشجيع وجودها كلما ساهم ذلك في تفعيل دورها ونجاحها في صنع السياسة العامة.

- إن تطبيق البرامج السياسية الاقتصادية التي أقرتها الجزائر منذ 2001 ساهم في تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

يتم دراسة موضوع الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية داخل مؤسسة في الجزائر، وكانت الدراسة الميدانية في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتيزي وزو.

الحدود المكانية: تتمحور الدراسة حول الفواعل المتدخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر و قد تمت الدراسة الميدانية في تيزي وزو.

الحدود الزمانية: ركزت الدراسة على ابراز الدور الذي لعبته الفواعل في سم السياسة الاقتصادية خلال فترة 2001-2017.

منهجية الدراسة:

المناهج:

ا/المنهج الوصفي: يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كفيماً أو تعبيراً كمياً⁽⁶⁾، اعتمدنا عليه في دراستنا لغرض الإطار المفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية كما هي في الواقع ومن ثم تفسيرها.

ب/منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة⁽⁷⁾. يتم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل العلاقة القائمة بين المتغيرات الرئيسية في البحث والتعرف على واقع موضوع الدراسة وهو الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية وتم توظيفه على مستوى الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتيزي وزو، وذلك بتوزيع مجموعة من الاستثمارات على الموظفين داخل الاتحاد.

الاقتربات:

ا/اقترب الجماعة: توجد الجماعة عندما ينظم الناس الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسعون إلى أهداف عبر العملية السياسية⁽⁸⁾. تم الاعتماد على هذا المنهج لأن السياسة

⁶ عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص138.

⁷ نفس المرجع، ص130.

⁸ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتربات والأدوات. الجزائر: دار هومه، ط2002، ص196.

العامة هي نتيجة تفاعل مختلف المؤسسات الرسمية منها والغير الرسمية لأجل تحقيق المصلحة العامة.

ب/ **اقترب المؤسساتي:** يركز هذا الاقتراب على دراسة المؤسسات من عدة زوايا⁽⁹⁾، اعتمدنا عليه لأنه يوضح العلاقة الموجودة بين المؤسسات الرسمية والغير الرسمية. وبيان نوع العلاقة الموجودة بين الفواعل الغير الرسمية و الحكومة.

ج/ الأدوات:

1- الملاحظة: توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر. وتم الاعتماد عليها من اجل ملاحظة الدور الذي يلعبه الاتحاد في رسم السياسة الاقتصادية .⁽¹⁰⁾

2- الاستبيان: وسيلة من وسائل جمع البيانات وتعتمد أساسا على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة الواردة فيه، ويتم ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد في فهم الأسئلة أو حتى في تسجيل الإجابات عنهم. وتم الاعتماد على الاستمارة في الجانب التطبيقي من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة حول الموضوع.⁽¹¹⁾

3- المقابلة: هي محادثة موجهة يقوم بها فرد من آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص. وتم الاعتماد على المقابلة في الجانب التطبيقي للحصول على المعلومات اللازمة لإثراء الدراسة.⁽¹²⁾

⁹ محمد شلبي المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، و الأدوات(الجزائر: ط1997، 2)، ص119.

¹⁰ عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص82.

¹¹ عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي**، الاسكندرية: الثقافة الجامعية، 2007، صص118-123.

¹² عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص76.

المتغيرات: دراسة تحتوي على متغير مستقل وهو الفواعل ومتغير تابع وهو السياسة الاقتصادية.

تقسيم الدراسة:

تبعاً لطبيعة الموضوع وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، فإن البحث المقدم اقتضى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة جوانب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وذلك وفقاً لما يلي:

الفصل الأول: يتعلق بالإطار المفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية وفواعل صنع السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية والبيئة وتأثيرها في صنع السياسة العامة.

الفصل الثاني خصصناه لبرامج السياسة الاقتصادية في الجزائر من 2001-2017.

الفصل الثالث سنتطرق فيه إلى القسم الميداني من خلال تطبيق موضوع الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية على الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمقابلة مع مدير المؤسسة الخاصة.

أما عن الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة لأهم ما ورد في الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة

والسياسة الاقتصادية

- ماهية السياسة العامة.

- فواعل صنع السياسة العامة.

- الإطار النظري للسياسة الاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية

السياسة العامة فعل حكومي لها هدف و هو تسير شؤون دولها عن طريق وضع خطة عمل شاملة، من اجل تحقيق اكبر قدر من الأهداف في زمن محدد، فهي أصبحت أكثر تعبيراً عن مصالح و احتياجات أفراد المجتمع و أكثر تجسيدا للتفاعل القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية و غير الرسمية. لذلك تعد من أهم الآليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور في كل المجالات خاصة في المجال الاقتصادي. فالسياسات الاقتصادية جزء من السياسة العامة و هي محرك أساسي في بناء المجتمعات و تطورها لتحتل بذلك مكانة هامة كونها تسعى إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي و هذا بفضل وسائلها المتعددة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الحد من كل العوائق التي تعرقل الاستقرار الاقتصادي.

وانطلاقاً من كل هذا سوف سنتطرق في فصلنا هذا إلى الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة العامة و السياسة الاقتصادية لذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول سنتكلم فيه عن السياسة العامة مفهومها و نشأتها، عناصرها، أهدافها و خصائصها. أما المبحث الثاني سنتطرق إلى فواعل صنع السياسة العامة (الفواعل الرسمية و غير الرسمية و البيئة و تأثيرها في صنع السياسة). أما المبحث الأخير سنتطرق إلى مفهوم و أهداف السياسة الاقتصادية، أدواتها و أنواعها و أخيراً مقومات نجاحها.

المبحث الأول:

ماهية السياسة العامة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة السياسة العامة.

أولاً: تعريف السياسة العامة:

لقد قدمت تعاريف عديدة وكثيرة لهذا المصطلح وأهمها ما يلي:

السياسة العامة وفقاً لمفهوم د. بسيوني إبراهيم حمادة ما هي "إلا أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة".⁽¹³⁾

تعد السياسة العامة تعبيراً عن الرغبة الحكومية بالعمل (أو الامتناع عن العمل)، ويمكن تعريفها بأنها : مجموعة مبنية ومتماسكة، لنوايا وقرارات، وانجازات يمكن عزوها لسلطة عامة (محلية، وطنية، أو فوق وطنية)، كما يراها آخرون بأنها (برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو بعدة سلطات).⁽¹⁴⁾

مفاهيم السياسة العامة وتطورها في ضوء المنظورات الفكرية الحديثة:

حاول علماء السياسة، والإدارة العامة والاجتماع ومن خلال توجهاتهم أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تمثل المطالب والمشكلات بالرغم من التفاوت في وجهات النظر حول الأسس التي ينطلقون منها.

وسوف تقدم تعريفات متعددة لمفهوم السياسة العامة وهي:

¹³-وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص.14.

¹⁴-خفس المرجع، ص.14.

أ- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة Power:

لقد عرف هارولد لاسويل H.Lasswell السياسة العامة بأنها "من يجور على ماذا، ومتى؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة و النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة. (15)

ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظام System Analysis :

يعرفها دافيد أستون D . Eston بأنها توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمر، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs، التغذية الراجعة Feed back، فالمدخلات تمثل (مطالب الأفراد أو دعمهم) و المخرجات تمثل و المخرجات تمثل (القرارات و الأنظمة الملزمة للأفراد) و التغذية الراجعة تمثل (ردود افعال الأفراد حيال المخرجات) (16)

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال "دفيد استون" اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة. (17)

السياسة العامة من منظور المؤسسات:

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام و تنظيم الشؤون داخليا و خارجيا، وهي بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية

15- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص.34.

16- المرجع نفسه، ص.35.

17- مهدي زغرات، ((دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر))، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص.15.

وتنفيذها، إلى جانب كونها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، أي العلبة السوداء كما وصفها "دافيد استون" التي تحدد كيفية ربط العلاقة بين النشاط التشريعي والتنفيذي والقضاء وانطلاقاً من هنا عرفها "توماس داي" بأنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة. (18)

من هذه المناظر الثلاث نلاحظ أن كل منظور على ماذا يركز و على أساس معين:

فمنظور القوة يركز في تعريفه على ممارسة القوة وكيفية تأثيرها على أفراد المجتمع.

منظور النظم يركز على العملية التفاعلية الموجودة بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.

أما المنظور المؤسسي فهو يركز على المؤسسات والأجهزة التي تقوم بوضع قواعد قانونية من أجل حفظ النظام الداخلي والخارجي.

التعريف الإجرائي :

السياسة العامة هي مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة بقصد حل المشاكل وإيجاد البدائل واختيار البديل الأفضل فهي تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ، لذلك نجدها تساهم في تطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها كونها متخذة من طرف سلطات مخولة والذين يمثلون عادة في القياديون والمشرعون يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم .

ثانياً: نشأة السياسة العامة وتطورها:

تشكل الظاهرة السياسية امتداداً طبيعياً يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات، حيث بدأت هذه الظاهرة مع بداية وجود الإنسان وتطورت مع تطور حياته، وانخراطه في المجتمعات ، فكان

18 -حسبية غارو، ((دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1997-2007))، مذكرة غير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 53.

الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وكيفية تنظيمها في شكل معين من أشكال الدولة، لذلك نجد الكثير من الفلاسفة أولوا اهتماما كبيرا لهذا المصطلح وقد تجلى هذا الاهتمام في ذلك الجهد التقليدي، الذي استمر منذ القديم لحين بلوغ الحياة الاجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية آنذاك، تدرس السياسة والحكم، كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية. (19)

وبالتالي يمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى مرحلتين:

أ- المنظور التقليدي للسياسة العامة:

اهتمت أدبيات الفلاسفة و المفكرين السياسيين الأوائل بنظم الحكم، بالبناء المؤسسي للحكومة و بعدها بدراسة الدستور و شكل الدولة و مهام المؤسسات الثلاث من حيث التكوين و الصلاحيات، و بالتالي فقد اقتصررت هذه الجهود التقليدية على المؤسسات الرسمية فقط حيث اعتبرت أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وأهملت العلاقة بين الإطار الدستوري المؤسسي و مضمون السياسة العامة لدولة. (20)

و عقب استقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية حظي علم السياسة بالدعم العامي و المعرفي، هذا ما أدى إلي وضوح السياسة و أنها وجهة للقانون فهي تمثل جزئ لا يتجزأ من من النشاط الاجتماعي و النفسي للمجتمع. (21)

ب- المنظور الحديث للسياسة العامة: كان من نتائج المجهود الفكري في خمسينيات القرن العشرين، بروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطابعه الفكري والتجريبي، الذي تبلور بفضل

الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد والسياسي (هارولد دي. لاسويل Lasswell D.

Harlod، الذي قدم من خلال كتابه الموسوم:

¹⁹- زهرة ولد أحمد، نعيمة بتورتنين، (دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992-2005)، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016، ص 33.44.

²⁰- عبد النور ناجي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، عناية: دار النشر والتوزيع، ص 32.

²¹- فاطمة مراكشي، (دور المساءلة والشفافية في ترشيح السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الوطني 2012-

2015)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجليلي بونعامة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 44.

(السياسة: من يجوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟) أساساً للعمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم وللمنافع المتضمنة، في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها.

وقد ارتبط مفهوم السياسة العامة، وتحليلها، ضمن هذا التحول الذي طرحه (لاسويل)، إلى حد ما وواضح بالعلوم السياسية وحصرها بما يختص بنظام الحكم في أمريكا، كما ارتبط أيضاً مع ظهور المدرسة السلوكية (Behavioral school) بداية الستينات وعندما تزايد الاهتمام بدراسة منهج تحليل النظم (Systems Analysis) الذي كان يسلط الضوء على الدولة فقط، فيما بعد أصبحت القوى الاجتماعية هي ركيزة البحث،⁽²²⁾ ومن هنا فان نشأة المدرسة السلوكية تمتد جذورها لفتترات سابقة حيث عرفت تطورات كثيرة بانتقال التركيز من المؤسسات إلى العمليات و السلوك و دراسة الأسس الاجتماعية و النفسية لسلوك الأفراد.

(23)

المطلب الثاني: عناصر وأهداف السياسة العامة.

يمكن فهم مصطلح السياسة بصورة أدق حينما يجرأ عناصره الأساسية والتي تتمثل في مطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العوائد، وليس من الضروري أن تظهر هذه العناصر نفس التسلسل في الواقع العلمي، وفيما يلي عرضاً موجهاً لهذه العناصر:

أولاً: عناصر السياسة العامة:

أ- مطالب السياسة: وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أم من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي، وذلك للتحرك إزاء قضية معينة، فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى إثارة الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة البدء في دراسة عملية وصنعها.

²² - خليفة فهداوي فهمي، السياسة العامة، دار النشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 29.

²³ - عبد النور ناجي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 32.

ب-قرارات السياسة العامة: وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المخولين بإصدار المراسيم والأوامر المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.

ج-الخطب والتصريحات الرسمية: وتتمثل تعبيرات رسمية تشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية التي تعتبر عن مقاصد عامة مطلوب تحقيقها وقد تكون غامضة أحيانا هذا ما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها.

د-مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات الناجمة عن السياسة العامة وتكون هذه المخرجات مختلفة عما يتوقع تحقيقه أو ما تنص عليه السياسة نفسها. (24)

هذه العناصر الأربعة هي التي تكون لنا سياسة عامة وكلها ضرورية لنجاح هذه السياسات.

ثانيا: أهداف السياسة العامة:

تعرف السياسة العامة على أنها سلوك هادف تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات في مجال عمل ما، وبالتالي فإن أي سياسة عامة تتضمن مجموعة من العناصر الرئيسية وأهمها الأهداف وتحديد الأساليب للوصول إليها وفي مقدمة أهداف السياسة العامة هي تحقيق المصلحة العامة، والهدف يعتبر النتيجة المراد الوصول إليها وهناك أربعة أنواع من الأهداف والتي تتمثل في:

أ-الهدف الكلي والذي يعتبر الركيزة أو المنطلق العام للسياسة العامة.

ب- الأهداف بعيدة المدى والتي تتحقق بعدة مدة طويلة.

ج-أهداف قصيرة الأجل، وتتطلق من الأهداف بعيدة المدى وتساعد في النهاية على تحقيقها.

د-الأهداف اليومية أو المتتابعة، في هذه الأهداف أنواع أخرى هي الأهداف الوظيفية المتكررة، وأهداف حل المشاكل، والأهداف الإبتكارية والشخصية. (25)

²⁴- محمد الخزرجي تامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، صص، 30، 29.

²⁵- وصال نجيب الغزاوي، مرجع سابق، صص، 20.

وعليه فإن الرغبة للوصول إلى الأهداف المرغوبة و ذلك طريق تخصيص قدر من الجهد والإمكانيات التي تستلزم الانتقال من مرحلة التصور النظري إلى التحقيق المادي، وهناك من أضاف هدف السياسة العامة تتعلق في طبيعة فكرة الرفاهية الاجتماعية التي جاء بها "باريتو" صاحب مبدأ الرفاهية الاجتماعية والتي تستند على قبول الآراء الذاتية.

المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة.

إن للمفهوم السياسة العامة معطى عاما، في إقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي والسياسي ككل، منها العلاقات والممارسات وسلوكيات المؤسسة الرسمية، لذلك يجب عليها معرفة خصائص السياسة العامة للتعرف على معالمها، والتي تتمثل في:

1- السياسة العامة سلسلة من النشاطات و القرارات الحكومية المترابطة، التي تعني أكثر من مجرد قرار .

2- تتسم السياسات العامة في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية و الذي هو في الحقيقة نظام سياسي و إداري لدولة معينة. (26)

3- السياسة العامة منطقية وعقلانية .

4- الشراكة: صنع السياسة العامة يكون مشترك بين مؤسسات حكومية وأفراد وجماعات مختلفين في تصوراتهم.

5- الاستمرارية: لتحقيق التغير المطلوب.

6- التجديد: التكيف واستيعاب المتغيرات والقدرة على كفاءة وفعالية التنفيذ. (27)

²⁶- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 21.

²⁷- عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثاني

فواعل صنع السياسة العامة

المطلب الأول: الفواعل الرسمية.

تتعدد جهات صنع السياسة العامة غالباً ما تتضمن جميع صانعي السياسة من الميدان الحكومي، وآخرون خارج ميدان العمل الحكومي ومن هنا يمكن أن تكون الجهات الصانعة للسياسة العامة في نمطين أساسيين هما:

-صناع السياسة العامة الرسميون الذين ينقسمون إلى المشرعون، التنفيذيون، الأجهزة الإدارية والمحاكم.

-الصناع الغير الرسميون ينقسمون إلى جماعات المصالح، والأحزاب السياسية والمواطن

صناع السياسة العامة الرسميون: يتمثلون في الفريق الأول الذين يتمتعون بالقدرة لى اتخاذ القرارات في صنع السياسة العامة ويتكونون من:

1- السلطة التشريعية: هي السلطة التي تسن القوانين وتناقشها وتراقب تنفيذها. (28) وهي من أهم السلطات في الدولة ومهمتها الأساسية هي عمل القوانين، أي تشريع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في الدولة، وعليه فالقانون هو من عمل السلطة التشريعية وحدها في حين يعتبر المرسوم بقانون من اختصاص السلطة لتنفيذية. (29)

ويعني بها السلطة المخولة دستوريا بإقرار القوانين والنظم والسياسات العامة، هذه السلطة يمكن أن تكون تتكون من مجلس واحد أو من مجلسين، فهناك مثلاً مجلس العموم ومجلس اللوردات في بريطانيا، ومجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمريكا. (30)

28- فهد بن عبد الله الربيعية المالكي، مبارك بن عبد الله الربيعية المالكي، مختصر الثقافة السياسية، عمان: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ص.98.

29- وصال نجيب الغزاوي، مرجع سابق، ص.41.

30- عامر خصير الكبسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، الرياض: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، ص.94.

2- السلطة التنفيذية: وهم المسئولون السياسيون الذين يتسمون بأسماء شتى، وتتباين واجباتهم وسلطاتهم بقدر واضح وكبير، وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعضائها في المجتمع بدءاً من الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء، فالوزير وممن لديهم سلطات حقيقية في سن القوانين والنظم وتنفيذها، كما يظهر دورهم في عملية صنع السياسة العامة، من خلال اقتراح السياسات العامة الجديدة، والاضطلاع بتطبيقاتها ومحاسبة التابعين على أدائهم رسمياً، وأن فاعلية النظام السياسي، تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم، في اتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. (31)

3- الأجهزة الإدارية: تختلف النظم الإدارية في العالم من حيث الحجم ودرجة التعقيد والهرمية ونطاق الإشراف ودرجة الاستقلالية، كانت النظرة التقليدية الشائعة والتي تتمثل في الدور الآلي أو الإجرائي للنظام الإداري في تنفيذ السياسات العامة وعدم مشاركة الإدارة في صنعها وهناك من يرى أن الإدارة قادرة على إعاقتها Make or Break. (32)

ويمكن أن يكون الجهاز الإداري عائقاً أمام تنفيذ السياسات في بعض الدول فتختلف من مجتمع لآخر .

4- المحاكم: تتمثل في الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية، التي تقوم بوضع وصنع السياسات العامة القضائية، وعلى الرغم من أن القضاة ليسوا سياسيون إلا أنهم يشاركون والتنفيذيين ورؤساء الدوائر الإدارية في ممارسة القوة السياسية، من خلال استخدام سلطتها في تفسير ما هم مطلوب من القانون الجديد والمطلوب من الناس وتتمثل المحاكم ميداناً لمنافسة الآراء المختلفة حيث أنها تلعب دوراً في التشريعات السياسية مثل: تقرير ما إذا كانت السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا؟ التأكيد من تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية، لعب دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، من خلال التوضيح والتفسير السليم والقانون للمقصود من السياسات العامة. (33)

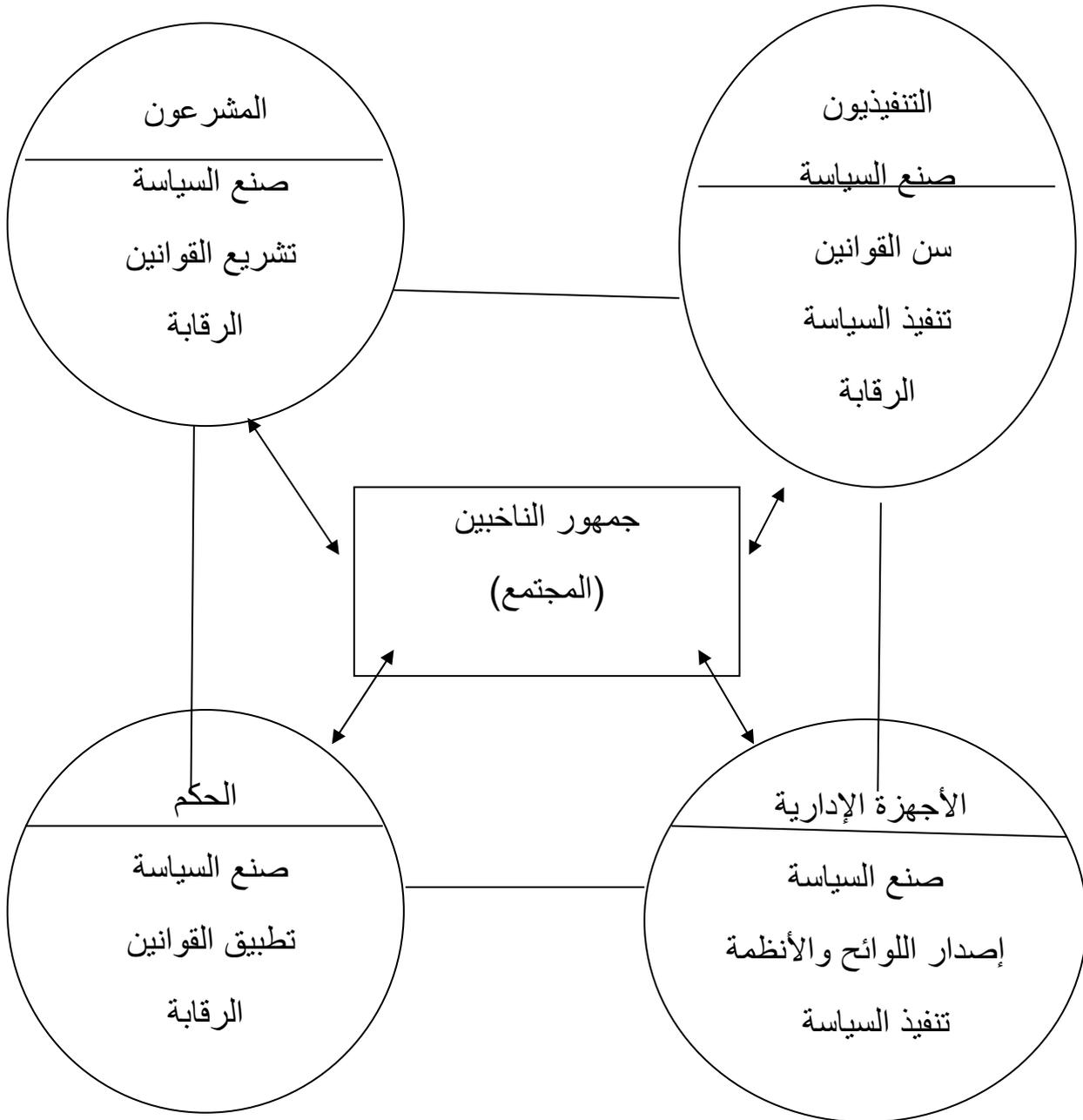
³¹- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص58.

³²- نفس المرجع، ص57.

³³- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص217.

ومن خلال هذا كله نلاحظ أن السياسة العامة هي عملية بناء القواعد والقوانين التشريعية التي تلتزم بها صانعيها الرسميين من خلال دورهم ومشاركتهم في صنع السياسات وذلك بنسب متفاوتة حسب درجة القوة الممنوحة لهم ووظائفهم، من خلال الأجهزة الإدارية والقانونية المعنية بالجوانب التطبيقية والتنفيذية وهذا النموذج يوضح كيف أن السياسة العامة تصنع من خلال صناعاتها الرسميين عبر المجتمع، وعبر حياة متكامل.

الشكل 1: صناعات السياسة العامة الرسميون.



المصدر فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 219. (34)

المطلب الثاني: الفواعل الغير الرسمية.

إن الدولة ليست بالفاعل الوحيد في عملية صنع السياسة العامة، وإنما هناك مجموعة أخرى من الفواعل الغير الرسمية التي تلعب دورا هاما في عملية صنع السياسة العامة، والتي تستدعي بالضرورة وجود مجموعة من المنظمات الفاعلة، التي تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين، من خلال خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في السياسة العامة للدولة، من خلال المشاركة الفعالة لها في تخطيط ورسم جميع مراحل هذه العملية و تستخدم هذه الفواعل مجموعة من الوسائل والأساليب، بحيث سنتطرق في هذا المطلب إلى الفواعل الداخلية والخارجية .

أولا: الداخلية:

سوف نتطرق إلى الفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة العامة والتي تتمثل في: الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، القطاع الخاص، الإعلام.

1- الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية تلعب دورا كبيرا في رسم السياسة العامة، فهي أداة أو وسيلة، التي من خلالها يشارك المواطنين في عملية صنع السياسة العامة من خلال التعبير عن رغباتهم وآرائهم.

1-1- تعريف الأحزاب السياسية:

يعرفها جورج بورديو **G.Burdeau** الحزب السياسي بقوله "هو كل تجمع بين الأشخاص، يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك تجمع أكبر عدد من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.

³⁴ - نفس المرجع، ص 219.

ويعرفها Bengalin constont للأحزاب السياسية "هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين".⁽³⁵⁾

يعرف "ايدمونك بورك" Edmund Burk الحزب من هذا المنطق على أنه "هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه من المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا".⁽³⁶⁾

أما جاندا Kenneth janda فيعرف الأحزاب السياسية بأنها "تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعنين في مواقع الحكم".⁽³⁷⁾

1-2- وظائف وأهداف الأحزاب السياسية.

أ- أهداف الأحزاب السياسية: سنتناول فيه مختلف الأهداف التي تسعى الأحزاب إلى الوصول إليها وتحقيقها.

- أهداف رئيسية: تهدف معظم الأحزاب في العالم إلى وصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ وتحقيق أهدافها وبرامجها العامة وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، ان لم تستطع ذلك فستحاول المشاركة في السلطة مع الأحزاب الأخرى.

- أهداف عامة: هي أهداف التي ينظمها دستور حزب وبدورها تتشكل من أهداف أخرى ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.

- حماية البلاد من العدوان الخارجي.

³⁵ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، صص 27، 28.

³⁶ حسبية غازو، مرجع سابق، صص 23.

³⁷ صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية سياسية، مصر: دار الكتب القانونية، 2012، صص 34.

- نشر الوعي السياسي داخل الحزب والشعب أيضا عن طريق الندوات والمؤتمرات.
- ممارسة نشاطات أخرى غير سياسية كالنشاطات الترفيهية والرياضية والاجتماعية والثقافية. (38)
- **أهداف قومية:** تتلخص أهداف الحزب إذا كانت قومية فيما يلي:
 - تحقيق الوحدة القومية.
 - نشر الوعي القومي بين الأمة
 - الكفاح السلمي أو المسلح بهدف تحقيق الوحدة أو الانفصال عن دول مختلفة.
 - **أهداف دينية:**
 - تأسيس مجتمع ديني تطبق فيه شعائر دينية .
 - نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.
 - **أهداف دولية:**
 - تجسيد الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب.
 - حل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية .
 - تأسيس مجتمع إنساني واحد طبقا لإيديولوجية الحزب. (39)
 - ب- **وظائف الأحزاب السياسية:** تقع على مسؤولية الأحزاب السياسية مجموعة من الوظائف والمهام والتي يمكننا تلخيصها في أربعة وظائف أساسية وهي:
 - القيام بالترشيحات وخوض المعارك الانتخابية:

³⁸ - حسبية غارو، مرجع سابق، ص.35.

³⁹ - نفس المرجع، ص.27، 36.

إن عملية الترشيح أصعب مرحلة تمر بها الأحزاب السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، يتولى الحزب على الصعيد الداخلي تعيين أو انتخاب جهازه الإداري، والذي يعتبر واجهة أما الناخبين لإعطاء تصويتهم، أما على الصعيد الخارجي تلعب الأحزاب دورا أساسيا في انتقاء المرشحين لتولى المراكز القيادية والمناصب الحكومية داخل سلطات الدولة. (40)

القيام بالتنشئة السياسية: إن الأحزاب السياسية تساهم إسهاما فعالا على صعيد التنشئة السياسية إن كان على مستوى الحكم أو خارجه، فهي وسيلة هامة وحيوية في دعم التنشئة السياسية من أجل ضمان استمرارها، أو إجراء بعض التغييرات بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بها، بحيث تلعب الأحزاب دورا حاسما في خلق ثقافة سياسية جديدة تختلف كليا عن الثقافة القديمة الموجودة، كما أنه لا يمكن إنكار أن بعض الأحزاب يترك أثرا سلبيا على تطور المجتمع، من خلال استخدام وسائل سلبية للتنشئة السياسية تقوم على زرع الكراهية والفتنة مثل: الأحزاب الأصولية المتطرفة.

-تنظيم أجهزة الدولة: إن مرحلة تولي المناصب داخل أجهزة الدولة تتطلب درجة عالية من التنظيم من قبل مرشحي الأحزاب السياسية، وذلك لمنع حدوث التخلخل والفوضى داخل تلك الأجهزة من جهة، أما من جهة أخرى تبادل الرؤى والتصورات حول تطبيق سياسية الحزب وخطته.

-تفعيل الحياة السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية الوسيلة التي تساعد الأفراد لذين ينتمون إليها على التعبير عن آرائهم وتصوراتهم وميولهم السياسي ولذلك فهي تشكل إحدى العوامل الرئيسية التي تقوم على تفعيل الحياة السياسية، وتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية (41)

2-الجماعات الضاغطة:

تعتبر الجماعات الضاغطة من الفواعل غير الرسمية التي تلعب دورا بارزا في رسم السياسة العامة.

40- صباح صبحي حيدر، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

41- نفس المرجع، ص. 49، 50.

2-1-تعريف الجماعات الضاغطة: هناك عدة تعريفات قدمت لجماعات الضغط، فالأستاذ هارفي ووكر يعرف جماعات الضغط بأنها "أي مجموعة من الأشخاص تنشأ في الأصل لغرض ممارسة الضغط على الموظفين التشريعيين والإداريين".

لذا نجد أن الأستاذ تشيلدرز « H.L.Childs » يؤكد على أن "أي جماعة يمكن أن تكون جماعة ضاغطة، يشترط أن تكون ذات اهتمام كبير بالشأن العام، وعلى درجة التنظيم والثبات، وذات سمات ومصالح محددة، وتسعى على نطاق واسع للتأثير في الرأي العام بشكل مباشر أو غير مباشر".

وعلى نحو أكثر دقة يحدد الفقيه A gottfried مفهوم جماعات الضغط "بأنها تنظيم شعبي يتسم بشيء من الرسمية، يقوم على بعض المصالح المشتركة المحددة، أو مجموعة المصالح ذات طبيعة خاصة، ويحاول التأثير في الحكومة عن طريق التوجيه أو التأثير في صناعة سياسة الدولة أو في كيفية تنفيذها، وفيما يصدر عنها من قرارات عامة، لأجل حماية وتعزيز مصالحه"⁽⁴²⁾

فالجماعة الضاغطة هي مجموعة أفراد لهم مصالح مشتركة وتجمعهم علاقات ثابتة وشعور مشترك يوحدهم ضد غيرهم من الجماعات، وخطة تضمن استقرار تلك الجماعة واستمرار عملها في حماية مصالحها الخاصة.⁽⁴³⁾

2-2-أساليب عمل الجماعات الضاغطة:

تتبع الجماعات الضاغطة أساليب عمل مختلفة، فقد تكون شرعية أو غير شرعية، وعلمية أو سرية وهناك ثلاثة أساليب تتبعها:

⁴² - سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة دراسة تحليلية: في ضوء القوانين الدستورية، ليبيا: منشورات جامعة قازوين، 2003، ص 183-184.

⁴³ - فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص. 44.

-فقد يكون عملها دفاعي: أن الجماعة لا تكون دائما في موقف هجومي، فهي تعمل على المحافظة على المزايا والمكاسب التي حققتها ضد أي هجوم من الحكومة أو من جماعة أخرى.

-وقد يكون عملا هجوميا: هنا يظهر من خلال تقديم طلبات للحصول على مزايا جديدة لأعضائها، أو يكون وراء هجوم من جماعة أخرى، كتقديم مشروع مثلا، فتقوم بذلك الجماعة بتقديم مشروع مضاد، أي المشروع الجديد.

-وأحيانا يكون عملها مزدوجا: نتيجة للحصول الجماعة ما ،على مزايا وفوائد بسبب مبادرتها وهجومها، تعمل للدفاع عن هذه المزايا والفوائد المكتسبة والمحافظة عليها. (44)

2-3- عناصر قوة الجماعة ووسائل الضغط:

أولا: عناصر قوة الجماعة: هي العناصر التي تدعم قوة الجماعة وتمكنها من ممارسة نشاطاتها بفاعلية مختلفة.

المصلحة: تعتبر المصلحة من عناصر قوة الجماعة وتكون قوية بولاء أعضائها، ويكون الأفراد فيها قابليين للتنظيم والتكتل إذ كانت لهم مصالح عاجلة وفردية، ويتم ذلك من خلال النشاطات التي تقوم بها الجماعة و يصعب تكتل الأفراد حولها، إذا كانت مصالح عامة وبعيدة المدى، تكمن قوة الجماعة في مدى إخلاص و ولاء الأعضاء لها سواء كان عدد قليل أو كبير، فيما يعني أنه إذا كان عددهم كبير يزيد من قوة الجماعة وخاصة بالنسبة للانتخابات مثل النقابات العمالية.

التنظيم: إن للتنظيم أهمية بالنسبة للجماعات باعتبارها من العوامل التي تساهم على تدعيم قوة الجماعة وفعاليتها، بحيث للقادة في هذا المجال دورا هام ففي بعض الاحيان نجاح

المنظمة يعتمد على كفاءة القادة وقوته، لهذا نجد أن بعض الجماعات تستعين ببعض الشخصيات الحكومية وأساتذة الجامعات لتحسين وضع الجماعة.

المركز أو الموقع: تعتبر من عوامل قوة الجماعة، المركز أو الموقع الذي تحتله المرتبط بطبيعة نشاطاتها، بذلك تعتبر الجماعة في المركز استراتيجي قوي إذا كان بإمكانها أن تثير بسرعة أزمة، وذلك بسحب التعاون مع الحكومة. (45)

الإمكانات المادية: إن المال يعتبر من العوامل الهامة التي تلعب دورا خطيرا سواء كانت بالنسبة للجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية، فالموارد المادية تسمح لهذه الجماعات بالقيام بأعمال على قدر كبير من التأثير والخطورة، فالمال يساهم في الضغط على الرأي العام عن طريق السيطرة على وسائل الإعلام.

ثانيا: وسائل الضغط: أولا تسعى للوصول إلى نتائج إيجابية عن طريق التفاوض مع السلطة، باستخدام الإقناع وتقديم الحجج والبراهين، أما إذا كانت هذه الطريقة لم تجد نفعها، فإنها تلجأ إلى التهديد سواء عن طريق تكثيف الدعاية أو بتوجيه الانتقادات المكشوفة. (46)

- التمييز بين الأحزاب السياسية والجماعات المصالح: وتتمثل في النقاط التالية.

- إن الأحزاب السياسية تسعى إلى الوصول إلى المقاعد والسلطة وممارسة فعالية في المستقبل، في حين الجماعات المصالح تسعى لجعل السياسات العامة مستجابة لمصالحها ومطالبها.

- قد تجد الأحزاب السياسية أثناء تعبيرها عن المصالح وتجمعها للمطالب المجتمعية ضرورة معينة لتصفية وحذف بعض المطالب والتركيز على أخرى، بينما جماعات المصالح أو الضغط لا تسعى للوصول إلى المقاعد والسلطة بل تهدف فقط إلى التأثير على صناعات

45- حميد شي فاروق، مرجع سابق، صص 101، 100.

46- المرجع نفسه، صص 102، 107.

القرارات في السياسة العامة، والتقرب منهم بما يمكن أن يؤدي إلى خدمة مصالحها المحدودة نوعاً ما، وضمن الدعم لها. (47)

3- القطاع الخاص: إن القطاع الخاص من أهم الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة.

3-1 تعريف القطاع الخاص: تتعدد تعاريف القطاع الخاص ومن بينها:

القطاع الخاص هو "القطاع المملوك للخواسب وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"

ومن جهة نظر المحاسبة القومية يعرف القطاع الخاص على النحو التالي "يشمل القطاع الخاص وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1993: المشروعات الخاصة القطاعات العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين لشركات الخاصة"

تعريف سلوى شعراوي جعة: "مجموعة المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وستعمل أساليب مختلفة ومنتوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه". (48)

و يعرف أيضاً: "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة".

أما البعض الآخر فيرى بأنه "الجزء من الاقتصاد الوطني الغير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة". (49)

47- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص. 225. 224.

48- ياسمين نوري، ((مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962-2012))، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015/7/7، ص. 22. 23.

3-2- أشكال القطاع الخاص: ينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

أ-قطاع خاص منظم:يعمل هذا القطاع في إطار منظم حيث يتولى حسابات نظامية.

ب-قطاع خاص غير منظم:يضم هذا القطاع منشآت عديدة من بينها الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة، بحيث نجد أن غالبا ما تختلط الملكية بالادارة، وأن هذا القطاع لا يصك في تعاملاته حسابات نظامية.

د-قطاع خاص المحلي(الوطني): هو أن القطاع ينشط داخل ربوع الوطن.

ج-قطاع خاص الأجنبي: يكون تبعا للمستثمرين المقيمين أو غير المقيمين في البلد المستثمر فيه.

هناك تصنيف آخر للقطاع الخاص:

-القطاع الخاص المنتج (المحلي أو أجنبي):يقوم هذا القطاع الاقتصادي على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة للاقتصاد الوطني، سواء كان يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات.

-القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلي أو أجنبي):يقوم هذا القطاع الاقتصادي على عملية توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، فهو يعمل أساسا على استيراد مواد استهلاكية من أجل إعادة بيعها داخل الوطن".(50)

3-3-خصائص القطاع الخاص:يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص والتي

تتمثل فيمل يلي:

-السرعة في الإبداع والانجاز.

⁴⁹ -صباح لمزود،(دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية:في المدينة الجديدة علي منجلي)،رسالة الماجستير،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة قسنطينة،2008/2009،ص.19.

⁵⁰ -ياسمين نوري،مرجع سابق،ص.23.

-الديناميكية والحيوية

-سرعة المبادرة .

-عدم وجود بيروقراطية التي قد تعرقل التسيير الفعال للقطاع الخاص .

-يخضع القطاع الخاص للتخطيط المركزي ومسير إداريا. (51)

4-الإعلام: إن الإعلام يساهم بشكل قوي في رسم السياسات العامة ،وذلك لما تقدمه وسائله المتنوعة من البيانات والمعلومات والوقائع والأحداث لصانع القرار.

4-1- تعريف الإعلام:

يعرف الإعلام بأنه " عملية تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات الصادقة ،عن طريق وسائل الإعلام الخاصة ، أو اطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما يدور من أحداث ووقائع وبث الثقافة والوعي بين صفوفه.

يرى جاك أول " أن الإعلام بطبيعة، أمين كل الأمانة واضح كل الوضوح مجرد من الزخرفة والتنميق،وعلى هذا يكون الإعلام موضوعيا غايته صالح المجموع دون محاولة التأثير فيهم عن طريق الكذب أو المتابعة أو التمويل"(52)،والإعلام بمعناه الواسع والشائع هو " نقل الأخبار"، وقد اتسع نطاقه ليصبح "نشر الحقائق والمعلومات الدقيقة الصادقة بهدف التقرير والإقناع.

ويقول إبراهيم إمام"الإعلام هو نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء بوسائل الإعلام المختلفة".

تعريف جامع للإعلام هو " نشر للأخبار والحقائق والأفكار، ويتم التعبير عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،في إطار موضوعي بعيد عن الهوى والغرض من خلال أدوات ووسائل

51- المرجع نفسه،ص.21.

52- عبد الرزاق محمد الدليمي، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1982، ص.21.22.

محايدة، بهدف إتاحة الفرصة للإنسان للوقوف على الأخبار والحقائق والأفكار والآراء، ليكون قادراً على تكوين فكرة خاصة به الذي يمكنه من اتخاذ الموقف الذي يراه ملائماً
 «(53)

4-2- وسائل الإعلام: هناك العديد من وسائل الإعلام، منها وسائل عملية ومسموعة ووسائل مقروءة، وتستخدم حسب متطلبات الموقف السياسي، ويتم تقسيم الوسائل إلى:

أ- وسائل تقليدية: هناك الكثير من وسائل الإعلام التقليدية منها:

الصحافة المكتوبة: تعود جذورها من القرن 19 إلى النصف الثاني من القرن 20، حيث تعرف بأنها: "الوسيلة التي تعطي الرأي العام بأكثر أحداث، وأيضاً تعرف بأنها عملية اجتماعية التي تمد الجمهور بالأخبار والمعلومات عن طريق النشر، من خلال المطبوعة لتحقيق الغايات المعنية وتتكون من المجلات والجرائد."

-أنواع الصحف:

التقسيم الدوري: اليومية، نصف الأسبوعية، نصف الشهرية، الشهرية.

التقسيم الموضوعي: الصحف العامة.

التقسيم الإصداري: الصحف الإقليمية، المركزية، الدولية.

ب- التلفزيون: هي وسيلة نقل الصوت والصورة في وقت واحد، عن طريق الدفع الكهربائي بمعنى الموجات الكهربائية والمغناطيسية والأقمار الصناعية، ويتكون التلفزيون من القنوات الفضائية والمحلية.

⁵³ - محمود محمد سفر، الإعلام موقف، ط1، المملكة العربية السعودية: الناشر تهامة، 1982، ص ص. 22، 21.

ج-الإذاعة: أصبحت الإذاعة من الوسائل الهامة والفعالة في توصيل الرسائل إلى جماهير عريضة، فهي يمكنها أن تترجم الحدث بشكل فوري نظرا لبساطتها، وهي عادة ما تستخدم إلى جانب وسائل اعلام أخرى لربط المجتمعات ببعضها البعض. (54)

ب-الوسائل الإلكترونية:

-الانترنت: هي أداة اتصال عالية الجودة واسعة الانتشار، وتمتاز باللامركزية والاستقلالية لها أدواتها وقواعدها الخاصة ومستعملين لها أيضا، وتوفر لمستخدميها العديد من الخدمات في العديد من المجالات وخاصة فيما يخص المعلومات، وتتمثل خدمات الانترنت فيما يلي:
الصحافة الالكترونية، البث التلفزيوني، إذاعة الانترنت، البريد الالكتروني، شبكات التواصل الاجتماعي. (55)

-الهاتف النقال: هي تقنية جديدة تقوم بالتقاط مجموعة من الصور وتصوير مقاطع الفيديو وإرسال الرسائل وعرف تطورا من خلال أجياله G_1, G_2, G_3 .

4-3-وظائف الإعلام : للإعلام خمسة وظائف رئيسية:

-الوظيفة الإخبارية: مقصود بها قيام وسائل الإعلام الجماهيرية بنقل الأحداث والقضايا المهمة ومتابعة تطوراتها وانعكاساتها على المجتمع، وذلك لتوفير متطلبات الإنسان الطبيعية لمعرفة البيئة المحيطة به والحوادث الجارية من حوله. (56)

-التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات: تتولى المدرسة مهمة التوجيه كما هو المتعارف عليه، بعد العائلة على اعتبار أن الطالب يقضى أكثر وقت فيها، وإن كانت المدرسة تقوم بمهمتها تلك عن طريق الهيئة التعليمية والكتاب، فإن توجيه المجتمع يمارس بشكل مباشرة أو غير مباشر سواء عن طريق وسائل الإعلام المعروفة عادة.

54- حنان تبني، (دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى رأي العام حالة الثورات و قيم الانتماء لدى الشعوب العربية))، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، صص 18، 19.

55- مرجع نفسه، صص 20، 21.

56- علي عبد الفتاح علي، نظريات الاتصال والإعلام الحديثة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016، صص 41.

-زيادة الثقافة والمعلومات: إن هدف التثقيف العام هو زيادة ثقافة الفرد بواسطة وسائل الإعلام، وليس بالطرق والوسائل الأكاديمية التعليمية، يحدث التثقيف العام في الإطار الاجتماعي للفرد سواء كان ذلك بشكل عفوي وعارض، أم بشكل مخطط ومبرمج ومقصود.

-الاتصال الاجتماعي والعلاقات البينية: يعرف عادة بالاحتكاك المتبادل بين الأفراد ببعضهم البعض، إن هذا الاحتكاك هو نوع من التعارف الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الإعلام التي تقوم بتعميق الصلات الاجتماعية وتطورها .

-الترفيه عن الجمهور وتسليته:

إن وسائل الإعلام تقوم به من وظائف مهمة ملاً أوقات الفراغ عند الجمهور، بما هو مرفه ومسلي مثل: البرامج الكوميديية في التلفزيون والأبواب المسلية في الصحف.

-الإعلان والدعاية: إن وسائل الإعلام تقوم بوظيفة الإعلان عن السلع الجديدة التي تهتم المواطنين كما أنها تقوم بدور أساسي في حقول التجارة والعمل عندما تتولى الإعلان عن وجود مناصب شاغرة أو وجود موظفين مستعدين للعمل أو تقوم بالإعلان عن إجراء مناقصة أو غيرها. (57)

ثانياً: الفواعل الخارجية: أصبح لهذه الفواعل دور كبير في التأثير وإرساء صنع السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة الفعالة لها في الرسم والتخطيط في جميع مراحل هذه العملية، وتتمثل الفواعل الخارجية في الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، صندوق النقد الدولي.

1-الشركات : تعد هذه الشركات أهم ممثل ومحرك للمبادلات الدولية.

1-1-تعريف الشركات المتعددة الجنسية:

57- مرجع نفسه، صص.44،41.

الشركة: هي "شخص قانوني، والأصل أن لكل شخص قانوني جنسية واحدة هي جنسية الدولة التي يرتبط بها على اختلاف في المعايير المطبقة لتحديد هذا الارتباط".

يعرفها الأستاذ Michales على أنها "إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتتطلق من قاعدة وطنية كما تقيم في الخارج عدة فروع باعتماد إستراتيجية وتنظيم عالمين". (58)

التعريف القانوني للشركات المتعددة الجنسيات: "تعرف الشركة باعتبارها مفهوما قانونيا، عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل اقتصادي، بتقديم حصة من مال أو عمل لأقسام ما تنشأ عنه من ربح أو خسارة." عرفها الدكتور عماد الشريبي بأنها "ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة من وحدات فرعية المسيرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية، وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة" (59)

وفي تعريف آخر للاقتصادي دونينغ "هي مشروع يمتلك ويسيطر على وحدات إنتاجية مصانع، مناجم... في أكثر من بلد واحد" ويقترن هذا التعريف على النشاط الصناعي، فهو يستعد نشاطات أخرى كالخدمات. (60)

1-2- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات: وتتمثل خصائصها فيما يلي:

-تمتاز بالانتشار الجغرافي في عدد كبير من الدول مثل شركة سيميز تنتشر في 32 بلد وأيضا شركة هولندية في 43 دولة وشركة ITT الأمريكية في 40 دولة، وشركة فورد في 30 دولة، وتتميز بكبر حجمها بحيث تبلغ قيمة مبيعاتها السنوية لكل واحد منها مئات الملايين من الدولارات.

⁵⁸ شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، (أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012)، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014، ص 16.

⁵⁹ طلعت جباد لحي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسيات، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 34-35.

⁶⁰ شريفة الجعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، مرجع سابق، ص 15-16.

تتميز باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة والإعلان وأيضا التوزيع الشديد في المنتجات والأنشطة، وهذا يعطيها ميزة الخروج من دائرة التخصص بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعية معينة مما يسمح لها بسيطرة اقتصادية واسعة النطاق.

إن هذه الشركات تعد بصفة أساسية من نتائج تطور اقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد ارتفاع درجة تركيز شركات الأم في الدول المتقدمة، بحيث تسيطر أمريكا وإنجلترا وفرنسا على 3 أرباع المشروعات دولية النشاط. (61)

جدول (1): تصنيف لأفضل 17 بلد وفق لأكبر شركاتها العالمية (62)

الرتبة	البلد	عدد الشركات	الرتبة	البلد	عدد الشركات
1	الولايات المتحدة	132	10	كندا	9
2	الصين	89	11	أستراليا	8
3	اليابان	62	11	البرازيل	8
4	المملكة المتحدة	37	11	الهند	8
5	فرنسا	31	11	إيطاليا	8
6	ألمانيا	29	11	اسبانيا	8
7	هولندا	22	16	روسيا	7
8	كوريا الجنوبية	14	17	تايوان	6
9	سويسرا	14			

المصدر: مرجع نفسه، ص. 93.

61- جميلة الجوزي، سامية حاني، (دور الاستراتيجيات شركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص. 87.

62- نفس المرجع، ص. 93.

1-3- دوافع الشركات متعددة الجنسيات: تتمثل أهم دوافعها فيما يلي:

-**الحصول على المنتجات الدولية:** منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات عملت

الشركات المتعددة الجنسيات بالاستحواذ على المواد الأولية الباطنية والسطحية، عرف هذا القطاع تركيزا كبيرا متسارعا أدى بذلك إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية، لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات.

-**عوائق التجارة الدولية:** من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، هي تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية مما يجعل الشركات تسعى لإنشاء فروع في بلدان أخرى في التخفيض من العراقيل المذكورة.

-**النظرية الدولية لدوره لحياة المنتج:** إن هذه النظرية تفسر تعدد الجنسيات على أساس التمييز التكنولوجي وهذا ما جاء به VERNON، حيث اعتماد في ذلك على دورة حياة المنتج والتي صنفها إلى ما يلي: المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي، بحيث تتمركز عادة في الدول المتقدمة وتؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديد مع مرور الوقت.

حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي وبالتالي المنتج يكتسب صفة تعدد الجنسيات⁽⁶³⁾

2- المنظمات الغير الحكومية: تلعب المنظمات غير الحكومية دور أساسي في تلبية احتياجات المجتمع المتنوعة، سواء كانت هذه الحاجات اجتماعية أو اقتصادية، أي تهتم بكل ما يشغل به المواطنون من أبسط الأمور والشؤون إلى أقصاها.

1-2- تعريف المنظمات الغير الحكومية: المنظمات غير حكومية هي منظمات تطوعية خاصة تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع، وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة

⁶³مرجع نفسه، ص 18.

للربح وعملها خيرى بعيدا عن الاعتبارات السياسية، لكونها ذات توجيه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها.

المنظمات غير الحكومية: "هي عبارة عن مجموعات أو مؤسسات تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة سواء بشكل كامل أو شبه كامل وتتسم أعمالها بالأساس بالإنسانية والتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم والأغراض التجارية والموضوعية". (64)

يعرفها الأستاذ محمد يو سلطان بأنها "عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في احدي الدول وتخضع لقانون هذه الدولة (دولة المقر)، ولكن عملها لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتمز القيام بها وقد تتشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى".

وعرفها "مارسال مال بأنها "تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب". (65)

2-2- الشروط التي يجب توفرها في هذه المنظمات غير الحكومية لكي تصبح كذلك:

أ- غير حكومية: يقصد أنها غير مرتبطة هيكليا بالحكومة، وهذا لا يعني أنها منقطعة الصلة بها، بحيث تحصل منها على مساعدات والدعم المادي والفني.

ب- لا تسعى إلى الربح بالمعنى العام: أما تمويلها فهو أساسا منح وهبات.

ج- تتمتع بإدارة ذاتية أي ذاتية الحكم، تحكم نفسها بنفسها وتتمتع بهيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد ما.

د- تقوم على أساس انجاز شخصي والتطوع سواء كان ذلك في تأسيسها أو في نشاطها، وأيضا التجرد بمعنى عدم وجود شخصية أو ذاتية للعاملين فيها. (66)

64- عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 80.

65- الشريف شريفي، ((المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر))، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008، ص 6-7.

2-3- خصائص المنظمات غير الحكومية:

تتمثل خصائصها فيما يلي:

- **المبادرة الخاصة:** يتم إنشاء المنظمات غير الحكومية من طرف أشخاص خارج إطار الدولة وهذا دليل على استقلالها عن الحكومات والدول، وهذا ما يميزها عن المنظمات الدولية الحكومية.

- تنشأ بين الأفراد وعلاقات ومصالح فلذلك على أساسها يقومون بإنشاء هذه المنظمات، وذلك يتم اختيار أعضائها بحرية بدون تدخل الحكومة في تعيينهم، لكن ما يمكن أن يحدث أن من بين أعضاء المنظمات الممثلين تعينهم الدول، وتعطيهم تعليمات للنشاط داخل المنظمة من حيث صفة التدخل والتصويت شريطة أن لا يعترض العمل أو حرية التعبير داخل المنظمات أو على استقلالها. (67)

- **هدفها ليس نفعي:** عند رؤية تاريخ المنظمات الغير الحكومية نجد أنها منذ بدايتها لا تسعى إلى تحقيق هدف ربحي، وإنما يكمن نشاطها في التبرعات فهي تسعى إلى تحقيق أهداف معنوية وأخلاقية والحفاظ على الكرامة الإنسانية للأفراد، فهذه الميزة تميزها عن باقي التجمعات الأخرى مثل الشركات التجارية، وهذا لا ينفي أن المنظمات لا تقوم ببعض الإصدارات الخاصة من الكتب والمنشورات لدعم ميزانيتها، وبالتالي لا تكتفي بالهبات.

- **الكيان الدائم:** إن المنظمات غير الحكومية تتميز بطابع الديمومة كغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، فهي تمتلك إدارة ومقر يسمح لها بمداولة نشاطاتها بصفة منتظمة ودائمة، فهي دائمة النشاط خاصة في مجالات حقوق الإنسان.

⁶⁶ نفس المرجع، ص 9.
⁶⁷ الشريف الشريف، مرجع سابق، ص 10.

-**الطابع الدولي:** فنجد أن بعض المنظمات الدولية من لها طابع دولي كمنظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أي تنشط على أقاليم دول عديدة، وهذا لا يعني أنه لا توجد منظمات غير حكومية وطنية أي منظمات تنشط على مستوى إقليم دولة واحدة وتعمل في عدة مجالات اجتماعية ثقافية، بحيث أن العمل الذي يجب أن تقوم به المنظمات الغير الحكومية يكون على الأقل في دولتين وذلك حسب المادة الأولى من اتفاقية "ستر اسمبورغ" (فرنسا) سنة 1986.

فإن العمل على المستوى الدولي هو الذي يميز بين المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الوطنية والتي تشترك مع بخصائص الأخرى. (68)

3- صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا وعددهم هو 184 بلدا، و يعتبر مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه منع وقوع الأزمات عن طريق تشجيع البلدان على اعتماد سياسات سلمية، كما يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل. (69)

أنشأ الصندوق في 1945/12/27 حينما صدقت على اتفاقية (بريتيون وودز) والدول التي بلغت أنصبها 80% من موارد الصندوق، بدأ عمله في مارس 1947. (70)

3-1 نشأة صندوق النقد الدولي:

⁶⁸ نفس المرجع، صص 12، 10.

⁶⁹ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت: دار المنهل اللبناني، صص 519.

⁷⁰ محمد المخروب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، طبع، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، صص 664.

لقد تأثر علماء الاقتصاد لعقد الأربعينيات خاصة حون منيارد كينز كثيرا بالفوضى الاقتصادية التي سادت في فترة ما قبل الحرب، وكانوا مصممين على تجنب الفوضى والتنافس على تخفيض قيمة قاعدة الذهب التي اتسمت بها فترة الكساد العظيم، حيث اجتمعت 44 دولة في 1944 في بريتون وودز في نيوهامشير الأمريكية تحت القيادة الفكرية لكينز، وتدارست اتفاقا قادرا على تشكيل مؤسسات مالية دولية أبرزها صندوق النقد الدولي، عندما اتفقت الدول لأول مرة على نظام لتنظيم التعاملات المالية الدولية. (71)

وفي الأربعينيات وضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت بلدان مختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات وهذا ما أدى إلى تفاقم دائرة الانخفاض إلى هبوط التجارة العالمية والناج وتوظيف العمالة، وللحفاظ على الاحتياط المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملتها، وفرض البعض الآخر قيودا معقدة على حرية حياة المواطنين للعملات الأجنبية، وهذه الحلول كلها أدت إلى نتائج عكسية.

3-2- أهداف الصندوق النقد الدولي:

تتمثل أهدافه فيما يلي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بوجود هيئة دائمة تهيأ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.

⁷¹ فريدة معمر، ((أهمية إصلاح الصندوق الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي))، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي مريح، 2016-2017، ص 2.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ،و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء وذلك عن طريق استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية. (72)

3-3- أجهزة الصندوق: للصندوق النقد الدولي أجهزة وأجهزته مشابهة لأجهزة البنك الدولي، فهناك مجلس محافظين، مجلس التنفيذيين ومدير إداري.

1- مجلس المحافظين: يعتبر أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق النقد الدولي، يتكون من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو، ويكون عادة المحافظ وزير للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو، يفوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي، وقد احتفظت الموافقة على زيادات الحصص، وتوزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة وانضمام بلدان أعضاء أخرى إلى الصندوق وانسحاب أعضاء منه، وعادة ما يجتمع مجلس محافظي الصندوق والبنك الدولي مرة واحدة سنويا، وتعد الاجتماعات في سبتمبر أو أكتوبر، وتكون مقرها لعامين متتاليين في العاصمة واشنطن ثم بلد عضو بديل في العام الثالث. (73)

2- المجلس التنفيذي: تألف من 24 مدير، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق يوما كاملا، وتعد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر في واشنطن، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة، واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون يتم انتخابهم من طرف مجموعة من البلدان التي تعرف باسم الدوائر الانتخابية

⁷² محمد ابراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص ص 54-55.

⁷³ فريدة معمر، مرجع سابق، ص ص 5-6.

Constituencies لمدة عامين تأييد هذه القرارات بالإجماع، يعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد الذي يتلقى مساعدة في عمله نائب أو نائبان آخرا. (74)

3- مدير إداري: العاملون في الصندوق الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولين أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية، ويعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد يتشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين، ويضم 22 إدارة ومكتبا يرأسها مديرون مسؤولين أمام المدير العام، ومعظم الموظفين يعملون في العاصمة واشنطن وله مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، وله مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي هو الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. (75)

المطلب الثالث: البيئة وتأثيرها في صنع السياسة العامة

تتفاعل السياسة العامة ببيئة واسعة والتي تتمثل في مجموعة من العوامل الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، الإدارية، التعليمية والثقافية و حتى عوامل دولية وعالمية، تنشأ السياسة العامة في البيئة وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته الرسمية والغير الرسمية، وهذه الأخيرة التي تضع بعض القيود على متخذي القرارات.

حتى أن طبيعة المنطقة الجغرافية لبد من حيث التضاريس المساحة والمناخ والموقع تختلف من بلد إلى آخر فسوف يتم التركيز على أهم المتغيرات المتمثلة في: الثقافة السياسية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية ثم الظروف الدولية والعالمية.

1- الثقافة السياسية: لقد عرف مصطلح الثقافة السياسية جدلا كبيرا بين مختلف علماء السياسة، ويعتبر من بين المفاهيم المختلف عليه، وفي هذا الصدد يذكر "سيدني فيربا" قائلا "نحن نعرف أن علماء الأنثروبولوجيا يستخدمون عبارة ثقافية بطرق مختلفة، وأيا عندما

⁷⁴ خليل حسين، مرجع سابق، ص 527-528.

⁷⁵ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 58.

ندخلها قاموس علم الاجتماع السياسي، فإننا نجازف بأن نجلب إليه كل جوانب الغموض فيها، ولكن نجلب كذلك مزاياها". (76)

ولقد قدمت تعريفات عديدة للثقافة السياسية منها:

تعد الثقافة السياسية بنظر روبرت دال "عامل رئيسياً لتفسير التعارض السياسي، وهي تتضمن عناصر مميزة منها:

1-توجهات حل المشكلة، و هل تتجو نحو البرجماتية أم العقلانية؟

2-التوجهات نحو السلوك أو العمل الجماعي هل هي تعاونية أم ليست تعاونية؟

3-التوجهات نحو النظام السياسي، وهل تتميز بالصدق وعمق الولاء أو غير صادق ونافرة وتتسم باللامبالاة؟

4-التوجهات نحو الآخرين، وهل تتسم بالثقة أم أنها تخلو من الثقة؟ (77)

1/تأثيرات الثقافة السياسية على النظام السياسي:

عند فهم حالات التمايز والاختلاف التي تتجلى عن الثقافة السياسية لأجل ترسيخ دورها في عملية صنع السياسة العامة يمكن ذكرها كالآتي:

-أن المجتمع الواحد يتكون من ثقافات مختلفة ومتنوعة و الذي يظهر في شرائحه ومناطقه وبنائه الطبقي والسكاني.

-تؤثر المساواة والحرية الفردية والديمقراطية على صنع السياسة العامة، فالحرية الفردية في الدول الرأسمالية أدت إلى توسيع دائرة النشاط الخاص بقدر الإمكان.

- تباين الثقافات تؤدي إلى اختلافات في صنع السياسة العامة في مختلف أنحاء العالم.

⁷⁶تأمر كامل محمد الخرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ص 95.
⁷⁷تحسين علوان،إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ص 15.

-التوجه السكاني ورؤية المواطنين للزمن والوقت، من خلال الماضي، الحاضر، المستقبل، يؤثر على تعاملهم مع صنع السياسة العامة، فالنظرة إلى الماضي يعني المحافظة ولا يكون إبداع، بالتالي هذه النظرة تسمح لتشريع سياسة عامة لخدمة كبار السن، أكثر من تشريع سياسة عامة تهتم بالتعليم العالي القائم على أسس تقنية متطورة. (78)

2/ الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

يجمع هنا المصطلح بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ليعتذر الفصل بينهما، من حيث تأثيراتهما المتبادلة وبالتداخل في الأنشطة السياسية، ومن بينها صنع السياسات فالسياسة العامة تحلل على أنها حصيلة التعارض و التنافس بين مختلف الأفراد والجماعات والشرائح من الرسميين والأهالي، والذين لديهم مصالح ومواقف ورغبات مختلفة. (79)

هذا الاختلاف والتعارض يكون بين أصحاب الأعمال والمشاريع الكبيرة مع أصحاب العمل الصغيرة أو بين المنتجين والمستهلكين، حيث تقوم الجهات الغير راضية عما تحققه من عوائد من تعاملها مع الجماعات الأخرى بمناشدة الحكومة لتدخل لمساعدتها، حيث أن الجهات الضعيفة هي التي تطلب المساعدة أما الجهات المستفيدة والمتسلطة لا تود تدخل الدولة وذلك لا تكون النقابات أو الجماعات العمالية راضية عن المفاوضات الخاصة مع أرباب العمل لتحديد الأجور عن طريق المساومة بين الطرفين، وتفضل صدور لائحة تشريعية بالحد الأدنى للأجر، أدى تصاعد الدخل خلال العقود الأخيرة من القرن 19 خلق ظروف اقتصادية جديدة، فالفلاحون والتجار طرحوا شعارا يدعو إلى المزيد من رقابة الدولة على مشاريع الأعمال الكبيرة فكانت لائحة شيرمان عام 1890م، المشرعة من قبل الكونكرس المسماة لائحة عدم الثقة. (80)

3/ الظروف والمتغيرات الدولية العالمية:

⁷⁸-ابنتسام قزاقح، ((دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009))، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 57.

⁷⁹-جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 49.

⁸⁰-نفس المرجع، ص 50.

الأجواء العامة في العالم وعلاقات الدولة مع الدول الأخرى في ظروف مختلفة كل هذا يدفع الحكومة إلى تبني سياسات معينة، فالترابط بين الواقع المحلي والدولي معقد ومتداخل وعلى الدولة مراعاة المعايير الدولية عند تبنيها لسياسات ما، كما تراقب الدول بعضها ودرس سياستها، إن امتلاك بعض الدول للنفوذ مثل الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها بالتدخل في شؤون دول أخرى وتفرض إرادتها عليها والتي تخدم مصالحها الشخصية وتدخل اتفاقيات السلام والأحلاف والانضمام للتكتلات الإقليمية والدولية ومعاهدات التجارة وغيرها ضمن العوامل الدولية التي تراعيها الحكومات المحلية عند تبني سياسة ما. (81)

وفي بعض الأحيان نجد أن القوى الكبرى تقوم بتنازلات عند رسم سياستها الخارجية، يكون ذلك مع القوى المماثلة لها، أو قوى متوسطة وهذا من أجل التكيف مع البيئة الخارجية المليئة بالمفاجآت غير السارة حتى بالنسبة لها (القوى الكبرى) إن "جيمس روزنو" من أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية وأعطت مساهمته أطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب التأثير حسب وزنها. (82)

نستخلص من خلال عرضنا للبيئة وتأثيرها في صنع السياسة العامة أنها لا تكون فعالة ما لم تراعي الظروف البيئة التي تحيط بها، والتي تضع قيود على متخذي القرارات، كما أن للخصائص الجغرافية والمناخية، ونوع الموارد الطبيعية وأيضاً عدد السكان وتركيبته، وأساليبه وثقافته وما يرتبط بها من نظم فرعية اقتصادية، واجتماعية تعد كلها خصائص بيئية مهمة لدى متخذي السياسات، فكما ذكرنا سابقاً فإن تباين الثقافات يؤدي إلى اختلافات في صنع السياسة العامة في أنحاء العالم، فالثقافة السياسة تنتقل من جيل إلى جيل آخر عبر التنشئة الاجتماعية، والتي يتفاعل الأفراد من خلالها حيث تصبح جزء من سيكولوجيته ويطرأ عليها سلوك حياتي.

81- عبد الفتاح ياغي، السياسة العامة: النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات المتحدة، ص 56.

82- حرمة فاطمة الزهراء، (أثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر)، مذكرة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عشور، 2016-2017، ص 40.

السياسة العامة هي حصيلة العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات الدولية مع الدول الأخرى والترابط الذي يربطها بها سواء مع الواقع المحلي أو الدولي لذلك يجب تقييم وتحديد من هم الحلفاء والأصدقاء ومن أجل المصلحة الوطنية على صناع القرارات الابتعاد عن العواطف فيجب معرفة كيف تزيد من الحلفاء ونقل من الخصوم ويجب تقوية العلاقات، فهذا يؤثر في صنع السياسات العامة.

المبحث الثالث:

الإطار النظري للسياسة الاقتصادية

يتزايد الاهتمام بالسياسة الاقتصادية بشكل واضح في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى البحث عن السياسات الاقتصادية الملائمة والمناسبة التي تمكنها من بلوغ أهدافها المسطرة وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي،⁽⁸³⁾ والتي يمكنها إستيعاب مختلف التحولات والتحديات الاقتصادية التي يعرفها مجتمعنا الحالي، بحيث يضمن الاستخدام الأفضل لأدواتها، وفي هذا الصدد سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الاقتصادية ومضمونها، باعتبارها عصب النشاط الاقتصادي لتتطرق بعدها على أهم الأهداف التي ترسم الدولة لتحقيقها، ومختلف الأدوات التي ستعملها وأهم أنواعها ومقومات نجاحها.

- مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية .
- أدوات وأنواع السياسة الاقتصادية .
- مقومات نجاح السياسة الاقتصادية.

⁸³ - الاستقرار الاقتصادي: يقوم هذا المصطلح على تحقيق هدفين وهما الحفاظ على استمرار التشغيل الكامل، وتفادي التغيرات التي تحدث على مستوى العام للأسعار أنظر إلى: علي سلوى، السياسة الاقتصادية، ط1، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973، ص 162.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية:

يحظى موضوع السياسة الاقتصادية بأهمية كبيرة من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ويعود ذلك إلى الدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التي يراد الوصول إليها، وعلى رأسها النمو الاقتصادي وهذا من خلال استخدام الأساليب والإمكانيات المناسبة للقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق مسار التنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية:

1-1- السياسة الاقتصادية "هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة".

ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها "مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن أنها: أهداف+أدوات+زمن". (84)

السياسة الاقتصادية: "هي مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية.... الخ".

تعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات و تكوين رأس المال. (85)

84- عبد المجيد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 14.

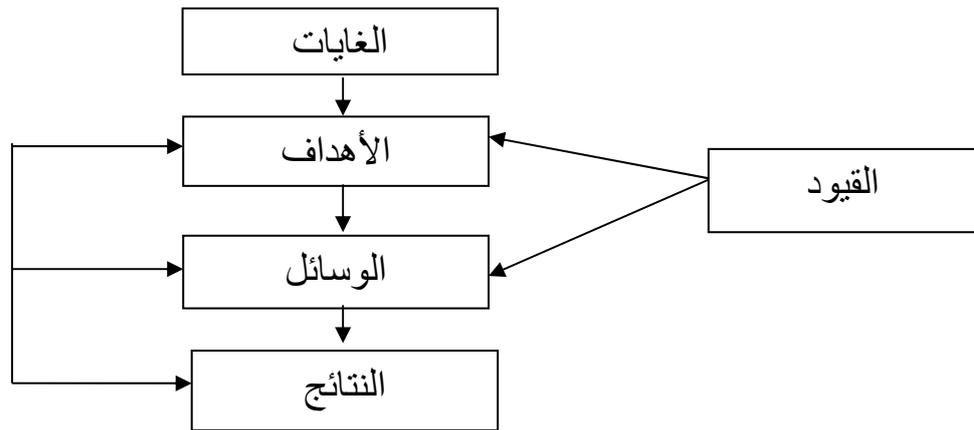
85- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 29.

يرى جريفي جزافي Xavier greffe أن السياسة الاقتصادية "مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه". (86)

تعد السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، وتختلف أهداف السياسة الاقتصادية باختلاف فلسفة نظام الحاكم، ففي الاقتصاد الرأسمالي تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق النمو السريع، والاستخدام الكامل والاستقرار الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات، بينما في الاقتصاد الاشتراكي تهدف إلى خلق نظام يسود علاقات اجتماعية، واستخدام عوامل الإنتاج لإشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية، واستخدام التخطيط المركزي، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصاً التصنيع، وتطور الزراعة والموارد البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية. (87)

ومن خلال ما سبق نجد أن: السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتبناها السلطات العمومية في المجال الاقتصادي، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة في إطار الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة .

الشكل رقم (2): عناصر السياسة الاقتصادية (88)



المصدر: - عبد الرحمن بن شيخ، ((اتجاهات تقييم استقرار النظام السياسي المالي في إطار العولمة الجديدة))، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التنسيير، 2008-2009، ص31.

86-المرجع نفسه، ص 24.

87-عبد الرحمن بن شيخ، مرجع سابق، ص 30.

88-نفس المرجع، ص 31.

2-2- مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة، وتتضمن ما يلي:

أ- **تحديد الأهداف:** تسعى السلطات إلى تحقيقها إلا أن العادة جرت أن تكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار... الخ.

ب- **وضع تدرج بين الأهداف:** إن بعض الأهداف تكون غير منسجمة إن خفض معدل الربح بإمكانه المساعدة في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

ج- **تحليل الارتباطات بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات مثل: رفع معدل لربح بكبح الكتلة الأجرية، الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

د- **اختيار الوسائل:** التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي:

- السياسة النقدية.

- السياسة المصرفية.

- السياسة الجبائية.

- السياسة الميزانية.

- السياسة المداخيل. (89)

89- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 29-30.

وهناك العديد من المجالات أين يمكن تطبيق السياسات الاقتصادية فمثلا يتم الحديث عن التهيئة العمرانية، سياسة المحافظة على البيئة، السياسة الزراعية، الأسعار... الخ. (90)

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها هي معالجة المشاكل الاقتصادية وإيجاد الحلول الملائمة لها، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع سياسات اقتصادية مناسبة لذلك، ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها إلى ما يلي:

- **الاستخدام الشامل:** وفي هذا المجال يمكن القول أن من أهم أهداف السياسة الاقتصادية هو تحقيق الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج، فلذلك إن ظهور البطالة في قطاع معين وبنسبة أكثر من 10%، فهذا مؤشر يشير إلى أن الاقتصاد يعاني من المشاكل التي ولا بد من معالجتها، فلهذا نرى أن العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو نتيجة عدم استخدام الشمال للموارد والإمكانيات الاقتصادية المتوفرة، وفي نفس الوقت التوزيع اللاعقلاني لتلك الموارد (91)، فذلك مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية في المجتمع. (92)

- **استقرار الأسعار:** يعتبر من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية وبالنسبة للحكومة أيضا كونها تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تحقيق هذا الهدف لا يعني أن يكون التضخم مساويا للصفر، ولكن الحفاظ عليه عند الحدود العليا (5) ستكون بذلك السياسة الاقتصادية حققت أهدافها.

- **النمو الاقتصادي:** تعمل معظم دول العالم المتقدمة منها المحافظة على معدلات النمو التي وصلت إليها من خلال سياستها الاقتصادية، أما بالنسبة للدول النامية فتعمل على

90- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 29-30.

91- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، عمان: دار المسيرة، ط 2007، ص 26-27.

92- صلاح الدين كروش، ((البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري كالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري))، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015/2016، ص 6.

تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية، فإذا كان معدل نمو الناتج القومي أكبر من نمو السكان فسيكون إذن هناك نمو اقتصادي متزايد وسينعكس بدوره على مستوى المعيشة في المجتمع، وبذلك وجود الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، أما إذا كان هناك تدهور في المستوى المعيشي للأفراد سيكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الناتج القومي كما هو الحال بالنسبة للدول النامية. (93)

-**التوازن الخارجي:** هو من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية وأيضا بالنسبة للحكومة كونها تعمل على تحقيق التوازن الخارجي والحفاظ بذلك على الاقتصاد الوطني من مختلف المتغيرات الخارجية.

بالإضافة إلى وجود أهداف فرعية أخرى تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها مثل العدالة في توزيع الدخل، وتنشيط الاستثمار وتشجيع الادخار الخاص المحلي. (94)

ويمكن القول أن أهداف السياسة الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الموارد المتاحة لكل واحد منها، فاستخدام الموارد في المكان المناسب يساهم بشكل فعال في تحقيق غاياتها المتعلقة بالرفاهية العامة.

المطلب الثاني: أدوات وأنواع السياسة الاقتصادية:

أولا: أنواع السياسة الاقتصادية:

تعمل الدولة على إيجاد السياسة الاقتصادية التي تتلاءم مع قدراتها وإمكانياتها وذلك حسب الغايات التي تسعى إلى تحقيقها ويمكننا التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية.

⁹³ عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان: دار الصفاء، 2004، ص 25.

2- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 28.

1- سياسة الضبط: تتعلق بالمحافظة على التوازن العام، يهدف التضخم إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الشامل لها، وهذا بمفهومها الضيق، أما بمفهومها الواسع: "تعني تلك التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه من أجل التخفيض من الضغوطات الاجتماعية ووضع السياسة المضادة لها.

2- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية من خلال استخدام العجز الموازي من أجل تحفيز الاستثمار، والأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض.. الخ وهي مستوحاة من الفكر الكينزي .

3- سياسة الانكماش (déflation): تهدف هذه السياسة إلى التقليل من ارتفاع الأسعار باستعمال وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية وبالتالي تؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي. (95)

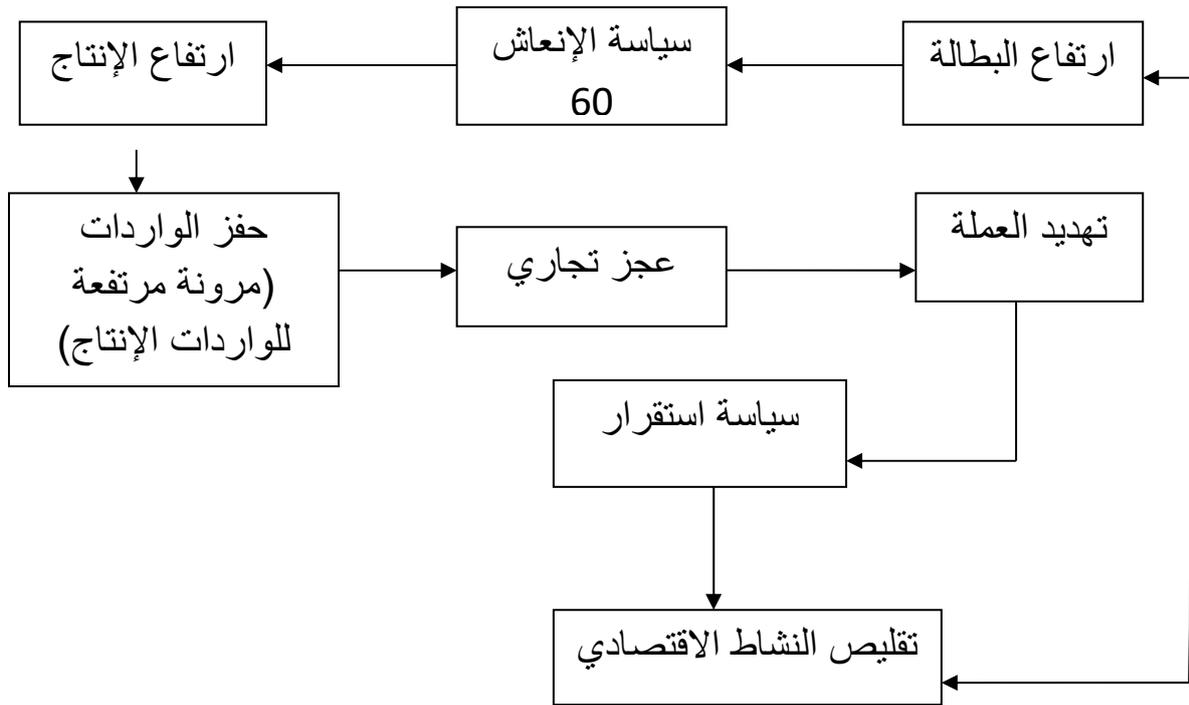
4- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعتبر عن سياسة اقتصادية التي تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع التطور، الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

5- سياسة التوفيق ثم الذهاب (Stop and go): هذه السياسة تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتم اعتمادها في بريطانيا. (96)

95- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 31-32.

96- نفس المرجع، ص 31-32.

الشكل رقم (3): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب (97)



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.33.

ثانياً: أدوات السياسة الاقتصادية:

إن الدولة تستخدم مجموعة من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك لتحقيق المزيد من تحسين الأدوات والتقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تسميتها بأدوات أو الطرق أو أساليب، فإن اختيار هذه الوسائل يكون محدوداً بالمتغيرات التي يمكن للدولة التأثير عليها ويشمل العديد من السياسات العريضة النقدية، المالية، الدخل وغيرها، بحيث تتمكن السلطات

97- نفس المرجع، ص.33.

من تسيير الاقتصاد نحو طريقة معينة من الإنتاج والتوظيف، وبالتالي هذه الأدوات عبارة عن الطرق غير المباشرة للوصول إلى تحقيق أهداف نهائية.

- **السياسة النقدية:** يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة. (98)

كما تعرف أيضا أنها "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية. (99)

- **السياسة المالية:** يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة. (100)

عرفها البعض بأنها "استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ بالاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي. (101)

- **أثر الجمع بين السياسيين المالية والنقدية:** إن السياسة المالية والنقدية تتطلب مهارة في التنسيق الملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية من أجل تخفيض حجم الإنفاق بهدف تقليص حجم الطلب الكلي حالة

98- عبد المجيد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 90.

99- علي بن بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 112.

100- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي كلي، الإسكندرية: دار الجامعية، 2006، ص ص 425-426.

101- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 7.

التضخم، فسيترتب عن ذلك حدوث البطالة والعكس تماما، فعندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق بغية رفع حجم الطلب الكلي حالة الكساد وبالتالي ظهور التضخم، لذا توجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وثم أيضا إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدبير الخاصة لكل سياسة، وأن أوضاع الدول من حيث نظم الاقتصاد وهيكل الإنتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو إلى بلد متخلف.

إن أهمية التنسيق والتزام بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم أو الكساد، وتأثيرهما على كل الدخل والسعر و الفائدة، وذلك بهدف التوازن بين الاقتصاد الكلي:

إن السياسة المالية والنقدية تعتبران بمثابة الآليات التي يتم استعمالها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات السياستين، فينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدة. (102)

3- سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية: إن لزيادة تشابك اقتصاديات الدول، أصبح هناك اهتمام أكبر للسياسة الاقتصادية الدولية من قبل واضعي السياسات الاقتصادية، وأهم أدوات تلك السياسة يقع على مجموعتين:

أ- السياسة التجارية: تتكون من التعريفات الجمركية والحصص وغيرها من الأدوات التي تشجع أو تحدث من الواردات أو الصادرات.

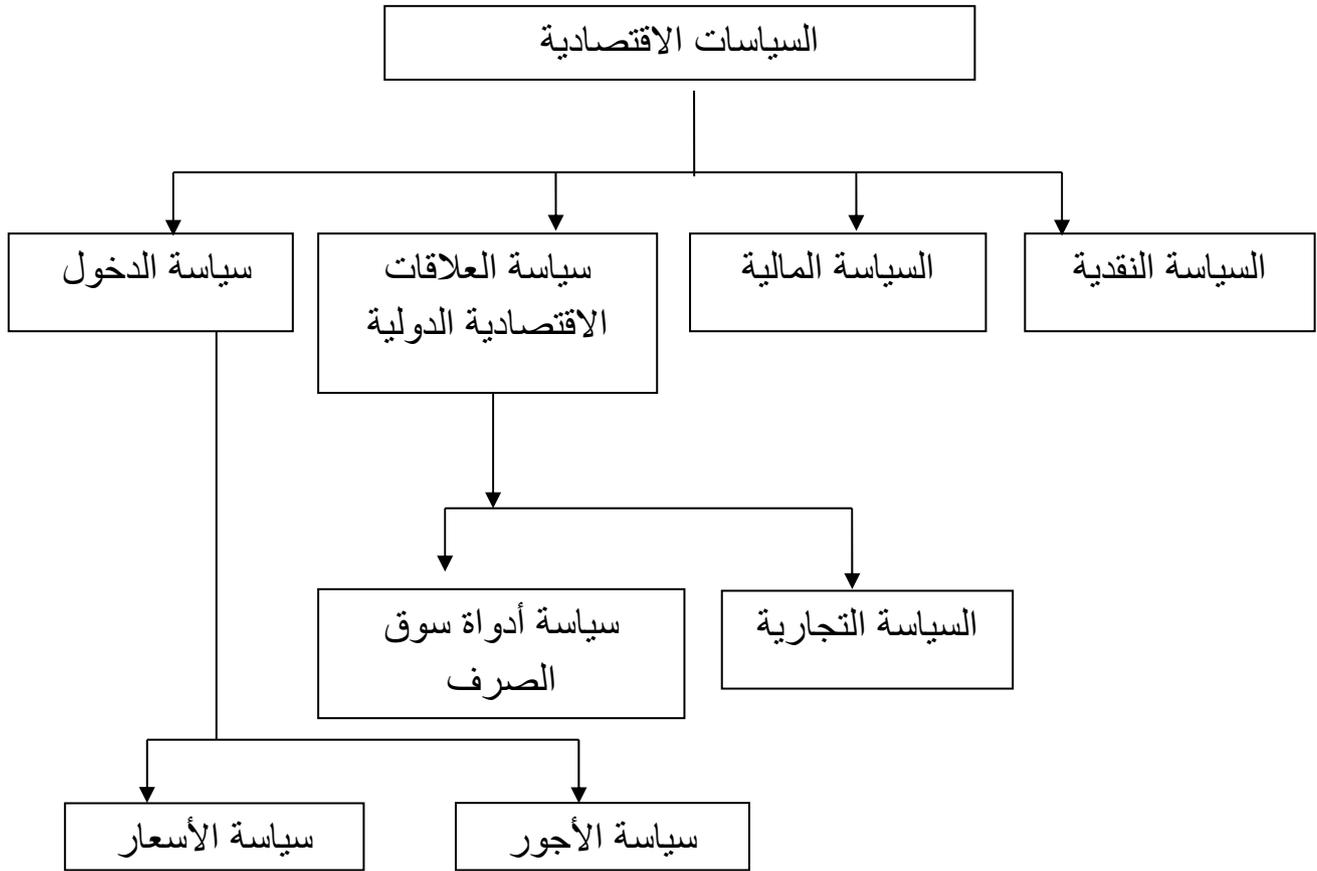
ب- سياسة إدارة سوق الصرف: تختلف نظم الدول في تنظيم وإدارة أسواق الصرف فيها، بحيث البعض يسمح لسعر الصرف أن يتحدد عن طريق قوى العرض والطلب، بينما أخرى تحدد أسعار صرف ثابتة للعملات.

4- سياسة الدخل: عندما يرتفع معدل التضخم بشكل كبير فإن الحكومات تبحث عن طريقة تجعل الأسعار المستقرة لتخفيض معدل التضخم، يستخدم عن الطريق التقليدي أدوات

¹⁰²-علي بن بلعوز، مرجع سابق، ص ص 108-109.

السياستين المالية والنقدية، وذلك لتخفيض الإنتاج إلا أن تكاليف هذه الإستراتيجية عالية، وبالتالي اضطرت الحكومات إلى البحث عن أدوات أخرى لمواجهة التضخم، وقد تراوحت هذه الأدوات فيما بين التحكم في الأسعار والأجور من خلال استخدام مؤشرات اختيارية، وتطلق على السياسات المتعلقة بتنظيم الأجور والأسعار بسياسات الدخل، وهذه السياسات تعتبر الأكثر جدلاً فيما بين سياسات الاقتصاد الوطني. (103)

الشكل (4): أدوات السياسة الاقتصادية



المصدر: رشيد بلخريصات، محمد بن سعيد، ((فعاليات المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل))، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي في الأداء المتغير للمنظمات الحكومية، جامعة الجليلي لياس، سيدي بلعباس، 8-9 مارس، ص168.

المطلب الثالث: مقومات السياسة الاقتصادية.

إن عملية إعداد السياسة الاقتصادية تقوم على مجموعة من المقومات التي إذا توفرت ساهمت في نجاحها في تحقيق أهدافها وتتمثل هذه المقومات بما يلي:

-التنسيق: يكون بين مختلف الجوانب السياسات الاقتصادية وذلك لتحقيق أهدافها.

-الانسجام: لا بد من وجود التوازن والتوافق بين الأهداف و الأدوات سواء على مستوى كل سياسة أو على مستوى مجموعة السياسات الاقتصادية.

-الوضوح: يعني أن تكون السياسات الاقتصادية واضحة ومفهومة لكل العاملين بها بحيث يؤدي هذا الوضوح إلى تسهيل الأساليب والأدوات لتحقيق أهدافها.

-المرونة: تسمح باستيعاب التغيرات التي تحدث أثناء التنفيذ، ولا بد من أن يتوافد لدى كل إدارة مؤشرات لقياس كفاءة كل سياسة⁽¹⁰⁴⁾، إذ يتعين على السياسة الاقتصادية أن تتمتع بقدر ممكن من المرونة يمكنها بذلك الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد، وأن تستجيب لمختلف التطورات الصناعية على الساحة المحلية والاقتصادية والعالمية.⁽¹⁰⁵⁾

¹⁰⁴-عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع، تحليل جزئي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 34.

¹⁰⁵-عبد الله شامية، السياسات الاقتصادية العامة ومتطلبات النجاح في:

هناك مجموعة أخرى من مقومات وتتمثل في:

-مقومات عامة: تثبيت سياسة القانون، إصلاح الإدارة الحكومية، استقرار النظام السياسي.

-مقومات خاصة: وهي سرعة التنفيذ، عدالة، التنسيق بين مختلف فروع السياسة الاقتصادية، ارتكازها على مبادئ السلمية، الشفافية. (106)

خلاصة الفصل

نستنتج أن نجاح أي سياسة في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى قدرة الجهات الصانعة لها الرسمية و الغير الرسمية لتحقيق الأهداف المنشودة و علاقاتها مع الدول الأخرى و ترابطها بها بحيث أن هذه السياسات بما فيها السياسة الاقتصادية فأهدافها تتأثر فيما بينها و لاحظنا أن السياسة المالية و النقدية و التجارية ،تعتبر من أهم الأدوات السياسية الاقتصادية المستخدمة في تجسيد الاستقرار الاقتصادي لذلك تتأثر مختلف الفواعل على رسم السياسة الاقتصادية عن طريق مختلف الوسائل التي تمتلكها سواء كانت قوة، نفوذ، وغيرها و ذلك بهدف التأثير في عملية صنعها.

106- عبد الرحمن بن شيخ، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثاني

برامج السياسة الاقتصادية في الجزائر

(2017-2001)

-البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)

-البرنامج الخماسي للتنمية (2014-2010)

الفصل الثاني

برامج السياسة الاقتصادية في الجزائر (2001-2017)

عانت الدولة الجزائرية منذ مطلع الثمانينات من أزمة أدت إلى ظهور مجموعة من الاختلالات الهيكلية من أهمها ارتفاع معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات، وأمام هذه الظروف كان لا بد عليها إيجاد حلول وطرق كفيلة للقضاء على الأزمة، أو التخفيف من حدتها. لذلك قامت الجزائر في تنفيذ برامج إصلاحية اقتصادية، وهذا نظرا لوفرة الأموال بداية 2001 وارتفاع أسعار البترول و ذلك من أجل تدارك التأخر في التنمية حركة الاستثمار والنمو من اجل خلق مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشية للسكان في هذا الفصل سوف نقوم بذكر الحلول والبرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية للحد من الأوضاع التي عاشتها قبل ذلك فقسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول: تكلمنا فيه عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). أما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى البرنامج الخماسي (2010-2014). وتم ذكر مضمون أهداف ونتائج كل برنامج.

الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998:

إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كان تقتضي على السلطات العمومية تنفيذ سياسة إنفاقية جد صارمة، والتي تلتزم بها بدرجة أولى بتطبيق سياسة تقشفية من اجل تقليص النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز لهدف تجاوز المديونية الخارجية التي كانت تعاني منها الجزائر، وبالتالي إعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى. وبذلك تبنت الجزائر طوال العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية التي بالأساس تهدف إلى إعادة بعث القطاع العمومي والسماح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

إن سياسة النقشف التي واصلت الحكومة بتطبيقها وكل الإصلاحات المتخذة لإعادة تكييف المناخ الاقتصادي مثل إصلاح القطاع المصرفي، القطاع المالي، الكهرباء، المحروقات

...إلخ⁽¹⁾ إضافة إلى تحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية، وبذلك أقر نائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 أن للاقتصاد الجزائري مؤشرات إيجابية منها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الخام بمعدل 4.5 % في 1998 و1999 وإلى 6.2 % سنة 2000. وتدل الدراسات أن ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية في منتصف سنة 2000 إلى 10.8 % ومن جهة انخفضت إلى 9.4 % في نفس الفترة لسنة 2001. إن هذا الارتفاع ناتج عن تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول وأيضا صادرات الغاز الطبيعي وتصل قيمة صادرات المحروقات في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار يعني ما يصل 95 % من مجموع الإيرادات بالعملة الصعبة⁽²⁾

في حين انخفضت مديونية الجزائر ب 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000 أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار وفي جهة أخرى انخفض التضخم إلى 1 % سنة 2001.⁽³⁾

-تعكس هذه المؤشرات بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد، حيث أن برنامج التعديل الهيكلي ومختلف الإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تجسيد الأهداف المرغوبة فيها وهي تحسين مرد ودية الآلة الإنتاجية الوطنية، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لإعادة تأهيل الشركات العمومية، إلا أن الركود الاقتصادي ازداد حدة وبالتالي انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للسكان، والتي زادت تازما بسبب آثار الإرهاب المتمثلة في تخريب المنشآت القاعدية، الحالة الأمنية المتوترة. لقد كان لهذا الركود أثر سلبي على معدلات الدخل الفردي، فقد تدهورت القدرة الشرائية وفتح المجال لانعدام المساواة الاجتماعية والفقر، فحيث وصل معدل النمو إلى 3 % وهو معدل غير كافي لتلبية حاجات السكان الملحة ليس فقط في مجال الشغل وإنما أيضا فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الاجتماعية والثقافية⁽⁴⁾.

¹ بولحية عياش، ((دراسة اقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004))، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية (2010 / 2011)، ص 31

² كربالي بغداد، ((نظرة عامة على الحوادث الاقتصادية في الجزائر))، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جانفي 2005، ص 17.

³ نفس المرجع، ص 15

⁴ بولحية عياش، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32

المبحث الأول

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

تحت ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة، أعلنت الدولة الجزائرية سنة 2001 الشروع في تنفيذ البرنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات بهدف التنويع الاقتصادي، وجاء هذا البرنامج عقب العشرية السوداء التي عرفت الجزائر نتيجة الأزمة الأمنية وما صاحبها، من تدهور في الاقتصاد الوطني، سوء الأوضاع الاجتماعية لمواطنين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ولنعرج بعدها على أهداف التي يرسم البرنامج تحقيقها والنتائج التي تم الوصول إليها.

المطلب الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر أداة من أدوات السياسة المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام حيث ركز هذا البرنامج على دعم تعزيز التنمية البشرية، من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية عن طريق دعم الأنشطة الفلاحية والإنتاجية وغيرها من الخدمات العمومية في عدة مجالات، ويتمثل مضمون البرنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

قدرت قيمة المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي والذي وجه أساساً لمشاريع وعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات الكبرى كالنقل وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، ودعم التنمية المحلية والموارد البشرية ويظهر ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الخاصة المتعلقة بالإصلاحات مؤسسات الإنتاجية والوطنية، بحيث يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة (04) برامج رئيسية كل برنامج له قطاع رئيسي معين وبالتالي كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية أخرى.⁽¹⁾

* مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: تعبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب وهي من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي. أنظر إلى: محمد مسعي، ((سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو))، مجلة الباحث، العدد 2012، 10، ص 148.

¹- عثمان علام، ((واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014))، مداخلة ضمن الملتقى الأول بالعقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتباين التشريعي، جامعة البويرة، 2015، ص 4.

جدول رقم (2): توزيع السنوي لمبالغ المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	نسبة الغلاف المالي المخصص	نسبة المبالغ
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	525	100

المصدر: فوزية خلوط، ((برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة))، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 29، فيفري 2013، ص 99.

يمثل هذا الجدول التوزيع السنوي لمبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ من خلال البيانات الجدول كبر حجم مبالغ مخصصة لسنتي 2001 و2002 وذلك راجع لظروف الاقتصادية في تلك الفترة وذلك بهدف دفع وتيرة العملية الإنعاش الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع البرنامج وخلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الاقتصادية.

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

أ- الفلاحة: إن هذا البرنامج يندرج في إطار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج، ويتعلق ببرامج المتعلقة بتكثيف الإنتاج الفلاحي، وشاملة الموارد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية، وتوسيع مناصب شغل الريفي وحماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص من خلال إعادة تحويل أنظمة الإنتاج.

ب- الصيد والموارد المائية: إن هذا القطاع لا يحظى بالعناية اللازمة رغم طول الساحل الجزائري .

يتضمن برنامج في البداية (البناء وتصليح وصيانة البحرية... الخ)، وفي آخر التقييم، التبريد، التكييف، والنقل... الخ). للأنشطة الإنتاجية، حيث يتطلب هذا البرنامج إجراءات هيكلية وتأسيسية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وآليات أخرى مناسبة، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص من:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعدة في الصيد البحري والتقليدي (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتنفيذ وتشغيل البرامج.

- خلق المؤسسة لقرض خاصة بالصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA).

- إدخال مجموعة من الإجراءات الجبائية شبه جمركية، جمركية هادفة إلى دعم نشاط المتعاملين ومعالجة الديون. (1)

2- التنمية المحلية والبشرية:

أ- التنمية المحلية: تقدر قيمة مخصصة لبرنامج ب 13 مليار دج، بحيث يتمثل نشاط الدولة في التكفل في الانشغالات المحلية على عدة مستويات فيما يخص التحسين النوعي والمستدام لإطار المعيشي للمواطنين ويسعى هذا البرنامج إلى انجاز مخططات بلدية معظمها موجهة لتشجيع التنمية، وكذلك التوزيع التوازني للأنشطة والتجهيزات على كل التراب الوطني.

إن المشاريع خاصة بالطرق أي طرق ولائية وبلدية، وكذلك مرتبطة بانجاز البنية التحتية للاتصال، يحفز كلها على رجوع السكان والاستقرار لاسيما في المناطق التي تعرضت إلى الإرهاب.

- عمر عبو، هودة عبو ((جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة))، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 4-5.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج مخصص في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية بمبلغ مالي قدره 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية ليد العاملة وخاصة بالولايات المحرومة.

من شأن هذا البرنامج أن يسمح بعرض 70,000 مناصب عمل دائمين بالنسبة لتلك الفترة بقيمة قدرها 7 مليار، أما النشاط الاجتماعي المتعلق بنشاطات التضامن اتجاه الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع (3 مليار دج)، ومنح 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة.

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي: قدرت قيمة هذا البرنامج ب 210,5 مليار دج المتمثل في التهيئة العمرانية و الأشغال الكبرى والتجهيز. (1)

ويتشكل من ثلاثة جوانب: إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، التجهيزات الهيكلية للعمران، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

1- التجهيزات الهيكلية للعمران: تم تقدير قيمة هذا البرنامج ب 142,9 دج، يهدف إلى تحسين الأوضاع السكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتركز الفقر والعزلة، ويتوزع على النحو التالي:

البنى التحتية للموارد المائية ← 31,3 مليار دج

البنى التحتية لسكك الحديدية ← 54,6 مليار دج

الأشغال العمومية ← 45.3 مليار دج. (2)

تنشيط المناطق الريفية والجبلية والهضاب العليا والوحدات: ينص على حماية الفضاءات السياحية على طول الخط الساحلي وحفاظ على مستوى المناطق الهضاب العليا والجنوب ويسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب العمل يقدر الغلاف المالي لهذا البرنامج ب 67,6 مليار دج، ويتم توزيعه كما يلي:

المحيط (البيئة) ← 6,1 مليار دج

¹ نفس المرجع، ص 5-6.

² نفس المرجع

الطاقة ← 16,8 مليار دج

الفلاحة ← 9,1 مليار دج

السكن ← 35,6 مليار دج. (1)

4- تنمية الموارد البشرية: إن تكلفة هذا البرنامج تقدر ب 90,3 مليار دج، ومشاريع مقترحة لهذا البرنامج تم اختيارها وفق حاجيات السكان وأيضا تقييم القدرات والإمكانيات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، وتم كذلك احتفاظ ببرامج التي تقدر إمكانيات التقنية والعلمية والتي تقلل من الضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي :

جدول رقم (3): التوزيع المالي لبرنامج الموارد البشرية

التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	9,5 مليار دج
التعليم العالي	18,9 مليار دج
البحث العلمي	12,38 مليار دج
الصحة والسكان	14,7 مليار دج
شباب ورياضة	04 ملايين دج
الثقافة والاتصال	2,3 مليار دج
الشؤون الدينية	1,5 مليار دج

المصدر: عمر عبو، هودة عبو، مرجع سابق، ص.7.

تطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي موارد هامة وكثيرة من أجل انجازه وحصول على النتائج مرضية، وذلك لوصول إلى أهداف مسطرة في البرنامج.

¹ كريمة بوزقفة، كريمة بركان، ((أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر))، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2015، ص.65.

المطلب الثاني: أهداف ومقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي:

أولاً: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن الأهداف العملية التي يعتزم برنامج الإنعاش الاقتصادي القيام بها تتمثل في إعادة تنشيط الطلب من خلال دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة، وتوفير مناصب الشغل عن طريق ترقية المؤسسات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والكبيرة خاصة المحلية منها، وإعادة تنشيط المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تساهم بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتوفير مختلف الحاجيات السكان في مجال التنمية الموارد البشرية.

وترمي هذه الأهداف إلى ثلاث أهداف نوعية وهي:

-مكافحة الفقر، وخلق مناصب الشغل.

-تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

-أدت برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى إلى تقليص معدل النمو.

-رفع مستوى المعيشة السكان، ويظهر عمل الحكومة في تركيز على تكثيف مسار الإصلاح ليشتمل ذلك لمختلف الجوانب الاجتماعية كانت أو الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح مصدر الأساسي لثروة. (1)

¹خارجية صالح، فتيحة مخناش، ((أثار دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام))، ورقة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف 11، 12/1 مارس 2013، ص 3.

جدول رقم (4): التوزيع القطاعي لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	200	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
القطاع						
(1) أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1%
(2) تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
(3) دعم قطاع الفلاحة وصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4%
(4) دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100%

المصدر: نبيل بوفليح، (دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010)، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص

46

يمثل جدول التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لسنوات 2003، 2002، 2001، 2004 ويدل هذا الجدول على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة ببرامج خلال الفترات الزمنية القصيرة الممكنة، وذلك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تدهور أثر الأزمات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، وأيضا ما تابعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها آثار سلبية على أوضاع السكان. (1)

¹- نبيل بو فليح، مرجع سابق، ص ص 46-47.

ثانياً : مقومات الإنعاش الاقتصادي

يتمحور الإنعاش الاقتصادي حول أنشطة مخصصة لدعم مؤسسات وأنشطة زراعية منتجة وغيرها، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وأيضاً تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وجدت هذه الأعمال في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.

وفي إطار تطبيق هذا البرنامج عمدت الدولة على :

- وضع إطار ملائم للعمل.
- توجيهات من قبل رئيس الجمهورية.
- إنشاء لجان للمتابعة على مستوى الولايات.
- زيارات دورية للمتابعة وتقييم المشاريع.

يتضمن هذا البرنامج غلافاً مالياً قدره 525 مليار دج، توزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي⁽¹⁾ :

جدول رقم (5) ؛ عرض مقومات الإنعاش الاقتصادي (2001 ، 2004)

مجموع رخص البرنامج %	رخص البرنامج بمليار دج					طبيعة الأعمال
	2004	2003	2002	2001		
8,6	45,0	-	-	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21,7	114,0	3,0	35,7	42,9	3,4	التنمية المحلية
40,1	210,5	2,0	37,6	73,9	93,0	الأشغال الكبرى
17,2	90,2	3,5	17,4	29,9	39,4	الموارد البشرية
100	325,0	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر : باية ساعو، ((الإنعاش الاقتصادي في الجزائر : واقع وآفاق)). رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008 / 2009 ص 138.

¹باية ساعو، مرجع سابق، ص.137.

وتسعى عمليات التي يجب تنفيذها ضمن البرنامج إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة التنمية الاجتماعية ومن جهة أخرى.

تقوم معايير انتقاء الأنشطة والمشاريع على ما يلي :

إنهاء العمليات التي هي في ظرف الإنجاز.

إعادة تأهيل وصيانة المنشآت.

مستوى نضج المشاريع.

توفر وسائل وقدرات الإنجاز خاصة منها وطنية.

العمليات الجديدة التي تتطابق والأهداف البرنامج والقبلة للانطلاق الفوري. (1)

المطلب الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن المرور من الاقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق لم يكن باختيار سهل بالنسبة للجزائر، فلذلك لجأت إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، فمثل كل برنامج بعد تطبيقه مجموعة من نتائج وتتمثل نتائج هذا البرنامج فيما يلي:

-خروج الجزائر من هذه التجربة الصعبة بسلام اتجاه المقرضي الأموال، واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.

-حققت الجزائر سنة 2003 نسبة نمو قدرها 6,8% واحتياط صرف قدرها 32,9 مليار دولار.

-انخفاض الديون الخارجية للجزائر من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، وفي زيادة مستمرة.

-تقليص الديون العمومية الداخلية لدولة من 1059 مليار دولار سنة 1994 إلى 911 مليار سنة 2003. (1)

لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل الخفية المسجلة خاصة في ميدان الشغل، ولكن من جهة أخرى سيخفف من الانعكاسات فاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية لتنمية المستدامة.

قدرت تكلفة البرنامج من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478 مليار دج وكانت هيكله الاستثمارات المكلفة كالآتي:

- تحسين ظروف المعيشة : 155 مليار دج
- البنية التحتية: 124 مليار دج
- الأنشطة المنتجة: 74 مليار دج
- حماية الوسط : 20 مليار دج
- البنية التحتية لإدارة: 29 مليار دج

وفي جانب تنفيذ هذه المشاريع،لقد غطى هذا البرنامج:

- إعداد إطار مرجعي للأنشطة
- تعليمية من رئيس الجمهورية
- توصيات من رئيس الحكومة
- زيارات دورية لمتابعة و تقييم المشاريع

¹عمر عيو، هودة عيو، مرجع سابق،ص 9.

جدول رقم (6) : حصيلة المشاريع عند أواخر ديسمبر 2003: (1)

المشاريع	القطاعات
4.386	الموارد المائية
2.448	السكن و العمران
1.868	الأشغال العمومية
1.596	الفلاحة
1.134	البنية التحتية للشباب
1.046	التعليم
564	الاتصالات
545	الصحة
330	الصيد
223	الحماية الاجتماعية
167	الطاقة
162	البنية التحتية للثقافة
982	TUPHMO والبنية التحتية للإدارة
149	التعليم العالي و البحث العلمي
174	التكوين المهني
99	البيئة
59	الصناعة
33	التعليم عن بعد
09	النقل
16.063	مجموع المشاريع

المصدر : عبو هودة ، هودة عبو ، مرجع سابق ، ص ص 10 ، 11

وتتمثل نسبة تنفيذ المشاريع في:

- 11.811 مشروع منجز (73%)
- 4.093 مشروع في طور الانجاز (26%)
- 159 مشروع في طور الانطلاق (01%)⁽¹⁾

-وتظهر انجازات هذا برنامج من خلال مؤشرات عديدة من أهمها معدل النمو الاقتصادي ويتمثل في جدول التالي:

جدول رقم (7): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	2,6	4,0	6,9	5,5
الزراعة	13,2	1,3	19,7	3,1
الصناعة	1,1	2,9	1,4	2,6
البناء والأشغال العمومية	2,8	8,2	5,5	8
الخدمات خارج الإدارة العامة	3,8	5,5	4,2	7,7
النصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	1779	1783	2088	2553

المصدر: عامر هواري، حيزية قاسم، السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، جامعة سوق أهراس، البويرة، ص.8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع و بمعدل نمو حقيقي بنسبة 5,5% مقارنة بسنة 2001 حيث كان بنسبة 2,6% وهذا راجع إلى النمو الذي عرفه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة، وأيضاً قطاع الخدمات هو آخر انتعش (خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات و هذا ما

¹ نفس المرجع، ص ص09، 10، 11

ينعكس على مؤشرات نصيب الفرد من ناتج محلي إجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار إلى 2553 سنة 2004 يعني بزيادة قدرها 774 دولار.

وفي المقابل شهد القطاع الفلاحة انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية رغم أهميته.

وفي الأخير يمكن القول أن معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة، هي بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة والتي تشكل تقريبا 60%.⁽¹⁾

من خلال دراستنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي قد بينت الدراسة أن وضعية وتطور برنامج كانت مختلفة مقارنة بالبرامج التعديل الهيكلي التي لم تحقيق النتائج المرغوبة فيها وهي تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان وتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى الظروف الصعبة التي كانت تعرفها الجزائر في تلك الفترة.

1- عامر هواري، حيزية قاسم، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

المبحث الثاني

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني، لمواصلة تكثيف المسار التنموي لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتم تأكيده من خلال الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهتها للحكومة أثناء تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. (1)

وبالرغم من الانجازات التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، لكن مازالت الجزائر تواجه تحديات كبرى لضرورة مواصلة الجهد لتدارك التأخير الاقتصادي والتكنولوجي، وتخفيض مستوى البطالة والعمل على اندماج اقتصاديا ضمن الاقتصاد العالمي، لذلك قامت الحكومة بوضع برنامج ← تكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009، استكمالا للمشاريع التنموية التي لم يتم إنهاؤها في البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. (2)

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين، الأول في مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج

¹ - رفيف صديقي، علاء شريف بسين، ((تحليل وتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ظل انتعاش الربيع النفطي 2001-2014))، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2014/2015، ص 46، 45.
² - كريمة توفيق، ((مداخلة بعنوان: برنامج الانتعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014))، يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 12.

والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، بالإضافة إلى ما تبقى من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج والخزينة بقيمة 140 مليار دج. (1)

وضع برنامج التكميلي لدعم النمو حملة من الأهداف والتي تتمثل في:

1-تحديث وتوسيع الخدمات العامة: إن الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، وهذا ما استوجب تحديثها وتوسيعها لتحسين الإطار المعيشي وأيضا ازدهار الاقتصاد الوطني.

2-تحسين مستوى معيشة الأفراد: تحسين في الجانب الصحي و الأمني والتعليمي.

3-تطور الموارد البشرية والبنى التحتية: تلعب البنى التحتية والموارد البشرية دورا مهما في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن تطوير الموارد البشرية المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، أما البنى التحتية فلها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي خاصة في دعم.

4-رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر. (2)

ويشمل هذا البرنامج خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:

-تحسين ظروف معيشة السكان 45,5%

-تطوير المنشآت الأساسية 40,5%

-دعم التنمية الاقتصادية 8%

¹زكرياء مسعودي، ((تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016))، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص 220.
²عناجية صالح، فتحة مخناش، مرجع سابق، ص 6.

-تطوير الخدمة العمومية 4,8%

-تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,1%

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي تشملها كما يلي:

-**تحسين ظروف معيشة السكان:** يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة هذا البرنامج ب 1908,5 مليار دج، ويعتبر تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، وتحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ولقد وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، النصيب الأكبر لقطاع السكن 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج (إنشاء المزيد من الأقسام، المطاعم المدرسية، تأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج، لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية. (1)

إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

4-رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج

التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة. (2)

ويمكن توضيح أهم المحاور التي اعتمدها الدولة في هذا البرنامج في الجدول التالي:

1-كريمة بوزقفة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص 79.

2-ناجية صالح، فتحة مخناش، مرجع سابق، ص 6.

جدول رقم(8):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. (1)

القطاعات	الغلاف المالي ب:مليار دج	نسبة المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : مجلس الأمة،البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009،ص 6(2)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البرنامجين اللذان استحوذا على كمية كبيرة من المبالغ هما تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية بنسبة تفوق 40 % من مجموع اعتمادات البرنامج لان السلم الاجتماعي لا يتحقق إلا دعمت الأنشطة الاقتصادية وأيضا من أجل استكمال مسار برنامج الإنعاش الاقتصادي. في حين نلاحظ أنه لم يتم تخصيصه إلا 1 % من مجموعة اعتمادات البرنامج التكميلي لنمو لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال على الرغم من أهمية هذا القطاع في الوقت الحالي، ومن جهة أخرى تم تخصيص 8 % من مجموع اعتمادات البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية مما يتضح لنا أن هذا البرنامج خصص بالدرجة الأولى لتهيئة مناطق الجنوب والهضاب العليا.

المطلب الثاني:أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المتدرجة في إطار ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك من خلال المحاور التي يشملها،كما يلي:

¹-مجلس الأمة،البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009،ص 6.

² نفس المرجع،ص 9.

1-تحسين ظروف معيشية السكان:تحليل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45,5%، ويعتبر تكملة لما جاء في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية والبشرية، حيث أن تحسين ظروف معيشة لسكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي خاصة في العنصر العمل وأيضاً في حركية النشاط الاقتصادي، وقد تم توزيع هذا البرنامج على عدة قطاعات والنصيب الأكبر كان لقطاع السكن حيث تقرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطار التربية الوطنية يليه قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعداً بيداغوجي و 26 مطعماً جامعياً قصد توفير ظروف جيدة للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية، وقد خصص لقطاع السكن 555,0 مليار دج وللجامعة 141,0 مليار دج وللتربية الوطنية 200 مليار دج، وللتكوين المهني 58,5 مليار دج وللصحة العمومية 85,0 مليار دج، ولتزويد السكان بالماء 127,0 مليار دج وللشباب والرياضة 60,0 مليار دج، وللثقافة 16,0 مليار دج ولإيصال الغاز والكهرباء للبيوت 65,0 مليار دج، ولأعمال التضامن الوطني 95,0 مليار دج. (1)

2- تطوير المنشآت الأساسية:احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، هذا يعكس الأهمية التي أولتها الدولة لقطاع البني التحتية، حيث وزعت هذه القيمة 1703,1 دينار على أربعة قطاعات، فركزت الحكومة على قطاع النقل وقد خصص غلاف مالي 700,0 مليار دينار لدعم النقل بالسكة الحديدية كتحديث خطوط السكة الحديدية، وإنشاء خطوط جديدة، وأيضاً اقتناء أجهزة الجر والاستغلال والصيانة، إنشاء مترو الجزائر، إضافة للنقل الحضاري كإنجاز عربة التفريك وأيضاً اقتناء الحافلات 10 مؤسسات للنقل الحضري، وكذا الموانئ والمطارات كدراسة وانجاز ثلاثة مطارات، يمكن القول أن قطاع النقل سلك مختلف مجالاته في هذا البرنامج. (2)

3- دعم التنمية الاقتصادية:يتضمن هذا البرنامج خمسة قطاعات رئيسية وهي:

¹ -رفيق صديقي، علاء شريف يسين، ص48.

² -مشري محمد الناصر، تقييم حصيللة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، الجزائر، جامعة سوق هراس، ص

أ- **الفلاحة والتنمية الريفية:** خصص له 200 مليار دج، حيث تعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات و يهدف إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.

- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

- حماية السهوب وتنميتها. (1)

ب- **الصناعة:** خصص لهذا القطاع ما يقارب 13,5 مليار دج ← لتحسين التنافس بين المؤسسات الصناعية وأيضاً تطوير الملكية الصناعية.

ج- **ترقية الاستثمار:** خصص له 4,5 مليار لتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت أجنبية أم محلية. (2)

د- **الصيد البحري:** خصص له 12 مليار دج لدعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو تربيات المائيات.

هـ- **السياحة:** خصص لها 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسيع سياحي.

و- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال خلق القيمة المضافة، ومناصب عمل. (3)

¹ - رفیق صدیقی، علاء الشریف یسین، مرجع سابق، ص 49.

² - کریمة بوزقزة، کریمة بركان، مرجع سابق، ص 80.

³ - رفیق صدیقی، علاء الشریف یسین، مرجع سابق، ص 50.

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف هو تحسين الخدمة لتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار والظروف التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وقد خصص مبلغ 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية.

ب- العدالة: يتضمن إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ج- الداخلية: تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

د- التجارة: قصد تحسين الفضاء التجاري وهدفه هو انجاز مخابر مراقبة النوعية انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

هـ- المالية: يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص. (1)

5- تطوير تكنولوجيا الاتصال: اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص لذلك فهي تسهر على:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت.

- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني لتطوير التجارة الالكترونية.

- فتح رأسمال شركة "الاتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مرد وديتها.

- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية.

1- ناجية صالح، فتحة مخناش، مرجع سابق، ص 8,9.

-الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها ليتمكن سكان الأرياف البعيدة عن المركز الحضري من الوصول إليها. (1)

المطلب الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو:

تميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في مختلف المجالات، ويظهر ذلك من خلال المشاريع والنتائج والانجازات التي أنجزتها وتمثل في:

-الخروج من شبح المديونية.

-انجاز البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشي للأفراد

-استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 9027400 مؤسسة سنة 2008)

-انخفاض معدل البطالة 15,3% سنة 2005 إلى 10,2%، كنتيجة حتمية لمختلف المشاريع التي أقيمت.

-خلق 925145 منصب شغل في قطاع التجارة والخدمات الإدارية و 505978 منصب في قطاع البناء والأشغال العمومية.

-ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه. (2)

-النهوض بقطاع الاتصالات حيث حققت مرتبة 12 إفريقيا. (3)

وتظهر الانجازات الأخرى للبرنامج من خلال مؤشرات عديدة أهمها معدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (9) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 - 2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	102,7	116,8	135,3	171,0	139,8

1- عمر عبو، هودة عبو، مرجع سابق، ص 11.

2- دهبية طلاش، ((دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2000-2016))، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2016، ص 88.

3- كريمة بوزقرة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص 86.

24	2,4	3,0	2,0	5,1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)
9,3	6,1	6,3	5,6	4,7	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات
21,4	5,3	5	4,9	1,9	الفلاحة
5	4,4	0,8	2,8	2,5	الصناعة
8,2	9,8	9,8	11,6	7,1	البناء والأشغال العمومية
8,2	7,8	6,8	6,5	6	الخدمات خارج الإدارات العامة
3925,9	4962	3934	3456	3122	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)

المصدر: كريمة بوزقزة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص 87⁽¹⁾

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن معدل النمو شهد انخفاض مستمر بعد ما كان سنة 2005 ب 5.1% أصبح سنة 2009 2.4% و هذا نتيجة تراجع نمو قطاع المحروقات (الغاز، البترول) بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات ارتفاع ملحوظ حيث وصل إلى 9.3% بينما كان سنة 2005 ب 4.7% أي بزيادة تقدر ب 4.6%، و نجد أن قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية حققت معدلات نمو جيدة. أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفاع بزيادة تقدر ب 803.9 دولار أمريكي و هذا نتيجة ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

نلاحظ أن هذا البرنامج تكملة للبرنامج السابق، حيث يكملان بعضهما ويمكن أن نصف فترة 2005-2009 بفترة الإنعاش و ضمان ديمومة النمو والتنمية هذا يكمن في البرامج التي أنجزت فيه، والتي لم تنجز في برنامج الإنعاش الاقتصادي لذلك سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو .

¹كريمة بوزقزة كريمة بركان مرجع سابق ص 87.

المبحث الثالث

البرنامج الخماسي 2010-2014

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية وأيضاً الاستجابة لاحتياجات المواطنين. (1) ، حيث وضع له 21214 مليار دج جزائري⁽²⁾، أي ما يعادل 286 مليار دولار الذي شمل استكمال المشاريع الكبرى خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار، وأيضاً إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار، وخصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال. (3)

المطلب الأول: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

إن الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي شجعت السلطات المحلية في الجزائر على استمرار في سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الصعبة في الألوان الأخيرة لسنة 2008 وبداية 2009 والتي أعقبت بداية الأزمة العالمية إلى تبيد مخاوف الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني.

ويتمحور البرنامج الخماسي للتنمية فيما يلي:

أولاً: تحسين التنمية البشرية:

تم تخصيص حوالي 40 % من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

¹راضية إسمهان خزار، ((دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة 2001-2012))، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2011، 1-2012، ص 175.

²بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010

³كريمة بوزقفة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص 88.

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و 850 ثانوية.
 - إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز امكانيات قطاع التعليم العلي.
 - إنجاز أكثر من 1500 منشأة صحية، (172 مستشفى، 45 مركباً صحياً، 377 عيادة متعددة التخصصات وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين) (1)
 - برمجة إنجاز مليوني (02) وحدة سكنية.
 - توصيل مليون منزل بالمياه الشروب من خلال بناء 35 سداً و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء جميع الأشغال المتعلقة بتحلية مياه البحر.
 - إعداد مجموعة من البرامج الأساسية لفائدة قطاعات الشؤون الدينية والمجاهدين والثقافة والاتصال.
 - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- ثانياً : فيما يخص تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية : وذلك على نحو:
- أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع، وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
 - خصص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل مد وتحديث شبكة السكك الحديدية وتحديث الهيكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري.
 - ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة البيئة والإقليم.
 - حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل (2)

- حميد باشوش، ((المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة طريق سيار شرق-غرب))، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 76.

²- نفس المرجع، ص ص 77-78.

أما ثالثاً علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية، يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج للاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- تم رصد أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية⁽¹⁾
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم عمومي لتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- تعبئة التنمية الصناعية هي أخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية التي سيرت من قبل الدولة من أجل إنجاز مخططات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسة العمومية.
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد استفاد من 350 مليار دج من برنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، كل ذلك كان الهدف منه هو إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال هذه الفترة.
- أما على صعيد آخر، خصص برنامج 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الوسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية لتعليم كلها في المرافق العمومية⁽²⁾.

جدول رقم (10): مضمون البرنامج الخماسي لتنمية 2010 - 2014

النسب %	المبلغ المالي (مليار دج)	القطاعات
49,5	10122	1. التنمية البشرية
31,5	6448	2. المنشآت القاعدية الأساسية

¹بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، إنعقد يوم 24 ماي 2010

²نفس المرجع.

8,16	1666	3. تحسين وتطوير الخدمات العمومية
4,7	1556	4. التنمية الاقتصادية
1,8	360	5. الحد من البطالة (توفير مناسب الشغل)
1,2	250	6. البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر : زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص 221.

ما يلفت انتباهنا في هذا الجدول، النسب المختلفة المخصصة لكل القطاعات، بحيث تستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50 % من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة لفترة الممتدة بين 2010 - 2014، في حين الاعتماد المالي المخصص لمكافحة البطالة والبحث العلمي والتكنولوجية الاتصال أقل من 2 % يعني أن السلطات العمومية أولت أهمية كبيرة بالنسبة لتنمية البشرية

المطلب الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية:

إن الحكومة تسعى من خلال تنفيذ هذا البرنامج إلى استكمال بعض المشاريع الهيكلية التي مازالت قيد الانجاز، وهذا البرنامج يشمل تقنيتين هما:

1- المتابعة المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة تلك في القطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري يعني ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.⁽¹⁾

ومن بين أهداف البرنامج:

- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.

¹خنييل بو فليح، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- فك العزلة عن كل المناطق عن طريق دعم القطاع الأشغال العمومية.

- السعي في توسيع قاعدة السكن، وإعادة الاعتبار لنسيج العمراني.

- العمل على تزويد بالمياه الصالحة للشرب.

- توسيع قاعدة التعليم والتكوين المهني والتأكيد على أهميتها.

- تحسين مستوى الصحي لسكن ومنح دفعة قوية للقطاع الصحي، وأيضا النهوض بالبحث

العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. (1)

المطلب الثالث: نتائج برنامج الخماسي للتنمية:

بالرغم من الانجازات التي حققها كلا من برنامجين الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم لنمو، جاء البرنامج الخماسي لتنمية من أجل تحقيق نتائج أكثر بهدف مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى نتائج البرنامج الخماسي لتنمية والتي تتمثل فيما يلي:

لقد حققت الجزائر خلال هذه السنوات الأخيرة تقدماً اقتصادياً هاماً، وذلك خصوصاً بفضل مختلف الاستثمارات العمومية التي أنجزت، والسير الحذر لاحتياطات الصرف إن هذه البرامج التي تطلب إنجازها تعبئة موارد مالية الضخمة (أزيد من 20.000 مليار دج بالنسبة للبرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014 لوحده)، قد كان أثرها إيجابياً على إنشاء الثروات وتراجع معدل البطالة، وتحسين أهم المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية،

وتتمثل بعض نتائج البرنامج فيما يلي :

- إلى موارد الأمان المتوفرة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات.

- إلى التحكم في التضخم الذي قدر خلال السنوات الأخيرة بنسبة 3,5 %.

¹خوري ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 138.

- إلى النمو الاقتصادي الذي سجل تقدماً متوسطاً بنسبة 4 % على مدى الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

- أخيراً إلى نسبة البطالة التي شهدت انخفاضاً هاماً حيث انتقلت من 29,5 % سنة 2000 إلى 9,8 % في سنة 2013 وذلك بفضل استحداث مناصب العمل جديدة حيث سنة 2011 تم توفير ما يقارب 1.935.031⁽¹⁾ منصب الشغل وعرفت أيضاً زيادة في مستويات التشغيل خاصة القطاعات الاقتصادية وقطاع الأشغال العمومية والبناء والفلاحة⁽²⁾.

وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي :

جدول (11) : نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010 - 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسب النشاط %	41,7	40,0	42,0	43,2
نسب التشغيل %	37,6	36,0	37,4	39,0
نسب المشتغلين %	90,0	90,0	89,0	39,0
توزيعهم حسب قطاع النشاط				
الفلاحة %	11,67	10,77	09,0	10,6
الصناعة %	13,73	14,24	13,1	13,0
البناء والأشغال العمومية %	19,37	16,62	16,6	16,6

¹- ملحق ببيان السياسة العامة، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ص 11
²زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص 224.

59,8	61,6	58,37	55,23	التجارة والخدمات التجارية %
9,8	11	10,0	10,0	نسب البطالة %

المصدر: كريمة بوزقزة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص 94.

من خلال تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي لتنمية على مستوى التشغيل والبطالة، من خلال العدد المعتبر لمناصب التشغيل الذي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنوياً، فتم استحداث 1935031 منصب عمل سنة 2011 ومنها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وأيضاً في مختلف القطاعات⁽¹⁾. و 396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة، ففي ابريل 2014 بلغ عدد العاطلين عن الشغل 1151000 شخص أي معدل البطالة قدر 9,8 % على المستوى الوطني، وهو نفس المعدل المسجل في 2013، ويلاحظ أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي في وسط عاطلين عن عمل في 2014، موضحاً أن معدل البطالة حدد بنسبة 8,8 % عند الرجال، بارتفاع قدر ب 0,5 بنسبة مقارنة ل 2013، في جهة أخرى بالنسبة ل النساء، سجلت نسبة البطالة انخفاض ملحوظ من 16,3 إلى 14,2 في نفس الفترة، أما بالنسبة لحاصلي الشهادات العليا انتقل من 21,4 % إلى 14,3 % في سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 بلغ 13 % في أبريل 2014، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16 - 24) عرف استقراراً ما بين سبتمبر 2013 وأبريل 2014 بحيث وصل 24,8 % وهو يمس كل شاباً نشطاً من أصل أربعة.

كما بينت بنية التشغيل حسب نشاط قطاع الخدمات (تجارة وخدمات) في نمو متواصل بحيث يمتص هذا الأخير 61,4 % من اليد العاملة الإجمالية متبوعاً بقطاع البناء والأشغال العمومية 16,5 % والصناعة 12,6 % والفلاحة 9,5 % ويفوق القطاع الخاص حسب

¹ كريمة بوزقزة، كريمة بركان، مرجع سابق، ص ص 94-95.

القطاع القانوني نسبة 58,9 % من التوظيف الإجمالي، وأيضاً تم تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، فقد سجل حضور قوي للنساء في القطاع العام 61,9 % من بين التشغيل السنوي الإجمالي المتمركز أساساً في القطاع العام غير التجاري، وبهذا الإنجاز فإن سياسة التشغيل حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ضمن المخطط الخماسي 2010 - 2014 حققت إلى حدها 78 بالمائة من أهدافها⁽¹⁾

و تجدر الإشارة إلى أن الحكومة ستقوم بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 - 2019 والذي تتمثل أهدافه في تحسين أوضاع المعيشة للمواطنين وتحقيق نسبة سنوية لنمو قدرها 7 % والحد من البطالة، وستواصل الحكومة الجهود التي شرعت بها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية الاقتصادية، وذلك السهر على ديمومة المخططات السابقة لتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة.⁽²⁾

من خلال دراستنا للبرنامج، تبين أن الدولة الجزائرية من خلال تنفيذها للبرنامج الخماسي لتنمية بذلت جهود كبيرة من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويظهر ذلك من خلال تخصيص المبلغ المالي الهائل له، وهذا بسبب الانفراج المالي الذي عرفته البلاد بعد ازدياد مداخليها من المحروقات، وتوصلنا إلى النتيجة أنه رغم الجهود المبذولة إلا أن النتائج المحققة لم تكن كافية مقارنة بأهداف مرسومة، ويمكن إرجاع ذلك الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وسوء التسيير والفساد.

¹ نفس المرجع ص 96.

² ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال هذه الدراسة أن رغم الإنعاش الذي عرفته الدولة الجزائرية في بداية الألفية فيها يخص الوضع المالي و كل البرامج الاقتصادية التي قامت بها ،و بالرغم من الأموال الهائلة التي خصصت لإنشاءها إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة ،و لكن نجدها ساهمت في التقليل من معدل البطالة و هذا حقق في البرنامج الخماسي ،و أيضا تحسين الظروف المعيشية،و بالرغم من هذا كله إلا أن الجزائر تبقى رهينة الاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 98% كمورد أساسي للصادرات.

الفصل الثالث

الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية (الاتحاد

العام للعمال الجزائريين)

-نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين

-التقديم العام لإتحاد العام للعمال الجزائريين (فرع تيزي وزو)

-الدراسة الميدانية لواقع الثلاثية

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الفصل الثالث

الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية، قمنا في الفصل الثاني إلى التطرق إلى البرامج الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة ما بين 2001-2017، أما في هذا الفصل سنتطرق من خلاله إلى واقع الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، بعد أن قمنا بدراسة حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في ولاية تيزي وزو، وذلك من أجل معرفة مدى مساهمته و مشاركته في رسم السياسة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والمتمثلة في المقابلة والاستمارة.

المبحث الأول:

نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

1- مفهوم الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

الاتحاد العام للعمال الجزائريين يرمز لها ب UGTA وهي نقابة عمالية في الجزائر أسست في 24 فيفري 1956، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بهدف حشد العمالة الجزائرية ضد مصالح فرنسا الاستعمارية والرأسمالية، فحظرتها السلطات الفرنسية بعد تأسيسها بفترة وجيزة في ماي من نفس العام، واستمرت في العمل بعد الاستقلال كأداة سياسية للدولة الجزائرية ممثلة بجهة التحرير الوطني الحاكمة

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

كالمنظمة العمالية الجزائرية الوحيدة حتى اعتماد الجزائر دستورا يسمح بقدر من حرية التعبير والتجمع في التسعينات⁽¹⁾

ب-النشأة اتحاد العام للعمال الجزائريين:

إن تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قبل جبهة التحرير الوطني، كان من أجل إعطاء نفس جديد للثورة وتدعيم لصفوفها بواسطة جمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد وأيضا للدفاع هذه الشريحة الاجتماعية للمساهمة ليس فقط في الدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، وإنما لنشر الوعي السياسي و الكفاح المسلح من أجل تحرير الجزائر، حيث كان لجهود عيسات ايدير ومساعيه الأثر الكبير في تأسيس هذا الاتحاد كأول منظمة نقابية جزائرية متمثلة، تاريخ ميلاد الاتحاد في 24 فيفري 1956 وانتخب عيسات ايدير كأول أمين عام لهذه المنظمة، ومن ابرز الشخصيات التي تولت منصب الأمين العام للاتحاد السيد عبد الحق بن حمودة⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد

- أهداف تأسيس الاتحاد:

كان من الأهداف المتوخاة من وراء تأسيس الاتحاد، تدويل المشكلة النقابية الجزائرية والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين، ولتجسيد هذه الأهداف، انضم الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقيات الحرة، التي وجد فيها منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس فروع للاتحاد في كل من تونس والمغرب،فرنسا،وقد مكنته هذه الخطوات من القيام بنشاط كبير

¹Union générale des travailleurs algériens :

<https://fr.m.wikipedia.org>.

تم الاطلاع عليه يوم 06 جوان 2018 على الساعة 20:00 مساء
²نفس المرجع

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

في المجال الدولي للتعريف بالحركة النقابية الجزائرية، ومشكلة الحرب في الجزائر ونتائجها الاجتماعية وكسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين والشعب الجزائري، وتوجت هذه التحركات العالمية من تقديم مساعدات هامة للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب والحصول على منح دراسية وإرسال عدد من العمال الجزائريين للتكوين والتخصص في مختلف المصانع الدولية، وقد حاولت السلطات الاستعمارية الحد من نشاط وتحركات الاتحاد، من خلال عرقلة نشاطه وعدم السماح لقادته بالخروج من الجزائر، والزج بهم في السجون الفرنسية وكان الأميين العام للاتحاد عيسات ايدير من ضحايا هذه السياسة، وهكذا وبفضل هذا الاتحاد تمكنت جبهة التحرير الوطني من التشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في المحافل الدولية والتجمعات العالمية، وبالتالي العمل على كسب الرأي العام الدولي لصالح القضية الجزائرية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أسس الإتحاد

الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي منظمة نقابية مطلبيه، حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية وإدارية وعن المتعاملين الاقتصاديين .

هو منظومة وحدوية ديمقراطية بالنسبة لكل العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجره وما يشبهها تكون نتاج عملهم اليدوي، أو الفكري ولا يستغلون غيرهم لمصلحتهم، وكذا العمال المتقاعدين وطالبي العمل بالإضافة إلى العمال المسرحين للضرورة الاقتصادية. يستمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين قوته من الوحدة، والتنظيم والتجنيد لمنخرطيه من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.⁽²⁾

¹Union générale des travailleurs algériens :

<https://fr.m.wikipedia.org>.

تم الاطلاع عليه يوم 06 جوان 2018 على الساعة 20:00 مساءً

² زهيرة جحا، ((النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية))، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2012-2013، ص 153.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

المبحث الثاني :

تقديم عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين (فرع ولاية تيزي وزو)

ساهمت مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر في الفترة الثمانينات، في بروز الاتحاد العام للعمال الجزائريين كفاعل أساسي حيث أصبح هذا الأخير يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم شامل حول الاتحاد الولائي لتيزي وزو بعدها التطور التاريخي للمكتب الولائي، وهيكله التنظيمي، ونظرة الاتحاد حول التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف ونشأة الاتحاد الولائي لولاية تيزي وزو.

للاتحاد الولائي أهمية كبيرة فهو ينشط على المستوى الولائي، حيث يعمل على تسير شؤون العمال والدفاع عنهم من خلال تطبيق النظام الداخلي للاتحاد ع.ع.ج.

أولا :نشأة الاتحاد الولائي تيزي وزو

تم تأسيس الاتحاد الولائي في تيزي وزو خلال الثورة التحريرية، وبعد الاستقلال عقد أول مؤتمر للاتحاد في 1963 ومنذ هذه السنة إلى 1973 لم نتمكن من الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية التي تبرهن على وجود مسؤولين تولوا الحكم و أنشطة أقيمت في تلك الفترة، بسبب وحياسة الأرشيفات والوثائق الرسمية من قبل جبهة التحرير الوطني، التي كانت مسؤولة على جميع المنظمات الجماهيرية آنذاك، حتى سمح بالتعددية النقابية في 1989⁽¹⁾، تم عقد 13 مؤتمرات للاتحاد 8 منها تحت رئاسة الحزب الواحد، أما فيما يخص النقابيين فقد كانوا مسؤولين عن توجيه المؤسسة النقابية داخل الولاية، ويمكن ذكر البعض منهم:

¹مقابلة مع سيد على حدادو، أمين مكلف للنشر والإعلام في الاتحاد الولائي فرع تيزي وزو، في 09 جوان 2018، على الساعة، 10:00 صباحا.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

حاند حميد، ايساعد حمو، حابي مولود، كمال سعيد، أوياد عاشور، سيدي سعيد عبد المجيد، رمضان بشير .

لم تكن أعمال وأنشطة الاتحاد الولائي لتيزي وزو حتى سنة 1989 مختلفة مع أطراف الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، و بعد استقلال البلاد بدأ الحزب بإعادة تثبيت هياكل الدولة وبعدها إلى بناء وإعداد مختلف المشاريع التي تساهم في إعادة بعث النمو الاقتصادي والصناعي للبلاد مثل التنمية الصناعية و الفلاحية وغيرها.(1)

منذ بداية التسعينات،الاتحاد الولائي تكيف مع التوجهات الاجتماعية والسياسية الجديدة، وعلى رأسها نقابي متحمس وقوي معروف للغاية بمبادئه الديمقراطية، و حرية العمال في اختيار ممثليهم بغض النظر عن انتمائهم السياسي. هذه المعالم الجديدة سمحت ببناء اتحاد ولائي صلب وقوي بهياكله وأجهزته للدفاع عن العمال وحماية المؤسسات الموجودة داخل الولاية. خلال هذه الفترة أيضا لم يبقى الاتحاد الولائي صامتا أمام الإرهاب الذي أضرم النيران والدماء في البلاد، ولكنه أدانا بشدة العنف الذي جعل الجزائر تعاني أزمة أمنية خطيرة التي ولدت أضرار كبيرة كتخريب بعض المؤسسات العامة والخاصة، والمؤسسات التربوية، المصانع.... إلخ. كان مساندا للإضراب الذي حصل سنة 1994، الذي كان ينادي بالاعتراف باللغة الأمازيغية كاللغة رسمية . و تقيد بميثاق المصالحة الوطنية الذي سمح نوعا ما بتحقيق الاستقرار الأمني والحد من العنف والإرهاب داخل البلاد.(2)

في بداية الألفية وبعد تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد، بدأ بالعمل من اجل الحفاظ على مناصب الشغل والمؤسسات الاقتصادية، هذه التحولات جعلت من الاتحاد شريكا اجتماعيا فعالا، من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات المهمة وخاصة في الاتفاقيات التي ضمت

¹نفس المرجع
²نفس المرجع.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الثلاثية، أين تم الاتفاق على المواضيع الاقتصادية منها ما يخص الأجور والقدرة الشرائية للمواطنين ككل، والعمال خاصة وذلك بغية التحسين والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي (1)

ثانيا: أ- تعريف الاتحاد الولائي حسب النظام الداخلي:

حسب المادة 78: إن الاتحاد الولائي هو الهيئة النقابية للهيكل الأفقي للاتحاد ع.ع.ج. على المستوى الولائي يضم جميع الاتحادات المحلية المنظمة في إقليمه الجغرافي، وكذا الهيئات والهيكل والأجهزة المتواجدة على قطره.

وتتمثل مهامه الأساسية فيما يلي :

-الدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية، والعمل على مساعدة هيئات الاتحاد ع.ع.ج. التابعة لإقليمه الجغرافي، لتسوية مشاكل العمال الاجتماعية والمهنية وفقا للقوانين والنصوص المعمول بها.

- تنظيم، توجيه، مساعدة ومراقبة نشاطات الهيئات المحلية وكذا السهر على سيرها العادي وفقا للقانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

-تجنيد العمال وراء النشاطات التي ينظمها الاتحاد ع.ع.ج. (2)

- الدفاع عن القطاع العام والحفاظ على الشغل في القطاع الخاص .

- تطبيق توجيهات وقرارات اللجنة التنفيذية والأمانة الوطنية.

- السهر مع الاتحاديات الوطنية المعينة على توسيع القاعدة النقابية وفقا للوائح المؤتمر

الثاني عشر. (1)

¹ نفس المرجع.

² النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين مصادق عليه من قبل اللجنة التنفيذية الوطنية، 4 مارس 2015، ص 60.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

ب- تعريف المكتب الولائي بتيزي وزو:

هو هيئة نقابية تعمل في مجال الدفاع على الحقوق المادية والمعنوية للعمال، تم تأسيسه سنة 1963 عقب الاستقلال ويتمركز موقعه في مدينة تيزي وزو، بحيث تم تدشين مقره بعد ترميمه وتوسيعه يوم الاثنين 26 جويلية 2004 من طرف سيدي السعيد عبد المجيد الأمين العام للاتحاد الجزائريين والسيد والي ولاية تيزي وزو.

ويضم خمسة مسؤولين يمثلون الاتحاد على المستوى الولائي، بحيث يتزأسه الأمين العام للاتحاد الولائي، ويتولى كل مسؤول مجموعة من المهام داخل المكتب وذلك بهدف تسوية مشاكل العمال المختلفة: الاجتماعية، الاقتصادية، المهنية، وتبعا للقوانين المعمول بها.⁽²⁾ و كل 05 سنوات يتم انتخاب مسؤولين جدد عند انعقاد مؤتمر للاتحاد، ويفتح المكتب أبوابه للعمال لتقديم الشكوى وغيرها من القضايا التي تهم العمال فهو يعمل جاهدا لتلبية احتياجاتهم وانشغالهم. ويسعى المكتب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- الدفاع عن الحقوق المادية و المعنوية للعمال .
- تشجيع سياسة النمو الاقتصادي.
- القيام بالنشاطات التي من شأنها أن تساهم في رفع المردودية الاقتصادية مثل الاستثمار.
- دعم المبادرات وتكوين وتوعية الشباب لمحاربة البطالة.
- تحضير ملتقيات وأيام الدراسة للتعريف بمدى أهمية النقابة.
- المساهمة في بناء الاقتصاد الجزائري.

¹ نفس المرجع.

² مقابلة بشير رمضان، الأمين العام للاتحاد الولائي لفرع تيزي وزو، في 11 جوان 2018، على الساعة 13:00.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

- صياغة الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية.(1)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد الولائي لولاية تيزي وزو .

يستند تنظيم الاتحاد الولائي لهيئات وهياكل داخلية والتي تتمثل في :

1-المؤتمر:تنص المادة 86 ينتخب المؤتمر لمدة (5) سنوات اللجنة التنفيذية الولائية تتكون من 21 إلى 61 عضوا ويعتمد اللوائح الناجمة عن جلسته(2)،وفي المؤتمر الثاني عشر(الأخير) للاتحاد العام للعمال الجزائريين تم حضور 257 عضو والتي أسفرت انتخاب 41 عضو(3).بحيث يتولى المؤتمر حسب المادة 84:

-انتخاب مكتب المؤتمر .

-المصادقة على القانون الداخلي للمؤتمر وجدول أعماله

-ينتخب لجنة إثبات العضوية ولجنة المراقبة المالية .

-ينتخب لجان العمل .

-المناقشة والمصادقة على التقرير الأدبي والمالي .

-المصادقة على مخطط العمل واللوائح.

2-اللجنة التنفيذية الولائية:حسب المادة 87 تنتخب اللجنة التنفيذية الولائية من بين

أعضائها أمانة تتشكل من ثلاثة (3) إلى سبع (7) أعضاء،حسب الظروف ووضعيات كل

ولاية.(4) أما بالنسبة لولاية تيزي وزو فتتكون من 5 أعضاء و توزع عليهم المهام حسب

الأقسام التالية:

¹النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين،مرجع سبق ذكره،ص 62.

²مقابلة سيد على حدادو،مرجع سبق ذكره.

³نفس المرجع.

⁴نفس المرجع،ص 63.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الأمين العام: يجسد الأمين العام وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين فيما يلي حسب المادة 44:

- يعد الضامن و يسهر على احترام القانون الأساسي و النظام الداخلي.
- يمارس الصلاحيات التي يمنحها له القانون الأساسي و النظام الداخلي.
- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الأمانة الوطنية و يمكن تعديل المهام إذا لزم الأمر .
- ينسق و يشرف على أنشطة أعضاء الأمانة الوطنية.
- يسهر على تنفيذ القانون الأساسي و النظام الداخلي و قرارات المؤتمر و اللجنة التنفيذية الوطنية و الأمانة الوطنية.
- في حالة غيابه يمكن للأمين الوطني أن ينوب عنه.(1)
- و يتولى هذا المنصب في ولاية تيزي وزو " بشير رضاني " .
- الأمين الوطني المكلف بالتنظيم:** إن الأمين المكلف بالتنظيم مسؤول أمام الأمانة الوطنية في إطار مهامه ,على النحو التالي حسب المادة 45 :
- يسهر على تطبيق أحكام القانون الأساسي و النظام الداخلي للهيئات و الهياكل النقابية.
- يسهر على حفاظ و ممارسة الحقوق النقابية بحرية.
- يسهر على ترقية الممارسة الديمقراطية للعمل النقابي في جميع الهيئات و الهياكل النقابية.
- يدرس و يقترح حلول في حالة تواجد نزاع متعلق بالتنظيم يخص صلاحيات الهيئات و الهياكل النقابية.(2)

¹نفس المرجع، ص 38-40.

²نفس المرجع، ص 41.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

ويتولى هذا المنصب في ولاية تيزي وزو "السيد عثمان جمال".
الأمين الوطني المكلف بالإدارة و المالية و الممتلكات: إن الأمين المكلف بالإدارة و المالية و الممتلكات مسؤول أمام الأمانة الوطنية في إطار مهامه على النحو التالي حسب المادة 46:

_ يتولى إعداد مشاريع الميزانية السنوية وحصيلة نهاية النشاط .

- يسير أموال الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمعية الأمين العام.

- يشرف على توزيع العتاد النقابي ويسهر على أن تدفع الاشتراكات بانتظام .

ويتولى هذا المنصب في ولاية تيزي وزو السيد "ايشكل سمير".⁽¹⁾

الأمين الوطني المكلف بالتربية والتكوين النقابي والنشر والإعلام: إن الأمين المكلف بالتربية والتكوين النقابي والنشر والإعلام مسؤول أمام الأمانة الوطنية في إطار مهامه، على النحو التالي حسب المادة 54 و55:

- بإعداد واقتراح عناصر السياسة النقابية في مجال النشر والإعلام وتولي تنفيذه.

- بتعزيز تطوير وسائل سيران المعلومة من خلال هيئات وهياكل الاتحاد ع.ع.ج.

- بتشجيع تطوير نشاطات التحرير النقابي .

- بإعداد مجلات صحفية نقابية وطنية و دولية.

ويتولى هذا المنصب في ولاية تيزي وزو السيد "حدادو سيد علي".⁽²⁾

الأمين الوطني المكلف بالنزاعات الاجتماعية :

¹ نفس المرجع.

² النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، مرجع سبق ذكره، ص52، 51.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

- إن الأمين المكلف بالنزاعات الاجتماعية مسؤول أمام الأمانة الوطنية في إطار مهامه، على النحو التالي حسب المادة 47 :
- يكلف بتسوية وتسيير ومتابعة النزاعات الفردية والجماعية بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات والأجهزة ذات الطابع الإداري والاقتصادي والقضائي
 - يشرف على المشاركة الفعالة للهيئات والهياكل النقابية في التكفل وتسوية النزاعات الاجتماعية التي من اختصاصها.
 - يتولى متابعة نزاع العمل بحالة فردية أو جماعية لدى العدالة، كما يتولى أيضا المعاونة القضائية إن وجبت.
 - يتولى إعداد حصيلة توضح حالة النزاعات الاجتماعية، بالتنسيق مع الهيئات والهياكل النقابية.(1)

يتولى هذا المنصب في ولاية تيزي وزو السيد "ليمانى كمال".(2)

3-الأمانة الوطنية:

- حيث تنص المادة 30 على ان:الأمانة الوطنية هي الجهاز التنفيذي للجنة التنفيذية الوطنية للاتحاد ع.ع.ج، وتتصرف على الصعيد الوطني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على الصعيد الدولي في مجالات التعاون والتضامن النقابي.
- تعقد أمانة الاتحاد الولائي اجتماعها العادي مرة في الشهر تحت رئاسة أمينها العام، كلما اقتضت الضرورة لذلك :

حسب المادة 93:لا تداول الأمانة الولائية إلا بحضور أغلبية أعضائها.

- وفي حالة عدم التوصل إلى النصاب القانوني، تجتمع مرة أخرى في أجل أقصاه ثمانية أيام، وتداول مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.(1)

¹نفس المرجع، ص 42.

²نفس المرجع.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

- يضم الاتحاد الولائي جميع الاتحادات المحلية المتواجدة في الإقليم الجغرافي للولاية :

أولا: الاتحاد المحلي:

تنص المادة 97 :ان الاتحاد المحلي هو الهيئة النقابية الأفقية للاتحاد العام للعمال الجزائريين على مستوى إقليم معين يضم جميع المجالس النقابية المتواجدة على مستوى إقليمه الجغرافي. وتتمثل مهامه الأساسية فيما يلي :

- الدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية ومساعدة الاتحاد ع.ع.ج على مستوى إقليمه الجغرافي على تسوية المشاكل الاجتماعية والمهنية، وفقا للقوانين والنصوص المعمول بها.
- تنظيم عمال كل القطاعات العامة منها و الخاصة داخل الاتحاد ع.ع.ج.
- إنشاء و تجديد الفروع النقابية و السهر على توسيع القاعدة النقابية باستمرار .
- ترقية مفهوم الحوار الاجتماعي.

- ويتكون الاتحاد المحلي من هيئات وهياكل داخلية و التي تتمثل في:

المؤتمر - اللجنة التنفيذية المحلية - أمانة الاتحاد المحلي.(2)

وفي ولاية تيزي وزو توجد ستة اتحادات محلية و هي كالتالي :

- الاتحاد المحلي بتيزي وزو:يتأسسه السيد بوتاب براهيم.
- الاتحاد المحلي بذراع الميزان:يتأسسه السيد فوضيل حميد.
- الاتحاد المحلي بعزازقة:يتأسها السيد ايدير احسن.
- الاتحاد المحلي بذراع بن خدة:يتأسها السيد كبير احمد.
- الاتحاد المحلي بواقنون يتأسسه السيد:عبد عاشور.
- الاتحاد المحلي واد عيسي:يتأسها السيد غنواي لخضر.(3)

¹نفس المرجع.ص ص 64.

²نفس المرجع،ص ص 66-67.

³مقابلة على حدادو،مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

ثانيا: نقابة المؤسسة او النقابة الوطنية.

تنص المادة 135:نقابة المؤسسة أو النقابة الوطنية هي هيئة الهيكل العمودي للاتحاد ع.ع.ج المكلفة بتنسيق وتعزيز وتدعيم نشاطات الفروع النقابية لنفس المؤسسة أو نفس الجهاز والتابع للتوظيف في مجالات النشاط الإداري،الاقتصادي الاجتماعي،الثقافي والتربوي.

وحيث تتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاقتصادية للعمال بغية تحسين ظروف المعيشة والعمل .

- مساعدة وتوجيه الفروع النقابية للمؤسسة أو الهيئة،في إطار توصيات الاتحاد ع.ع.ج.

- المشاركة بفعالية في تسوية النزاعات الفردية والجماعية والمشاكل الاجتماعية والمهنية التي تواجهها الفروع النقابية.

- تطبيق توجيهات و لوائح ونداءات الهيئات العليا للاتحاد ع.ع.ج.

- إعداد برامج عمل للتكوين والنشاط النقابي،مع إعلام الاتحادية الوطنية.

حسب المادة 136:إن هيئات نقابة المؤسسة أو النقابة الوطنية هي:

-الندوة

-المجلس النقابي المؤسسة أو للنقابة الوطنية

- (الأمانة.1)

¹النظام الداخلي،مرجع سبق ذكره،صص76-77.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

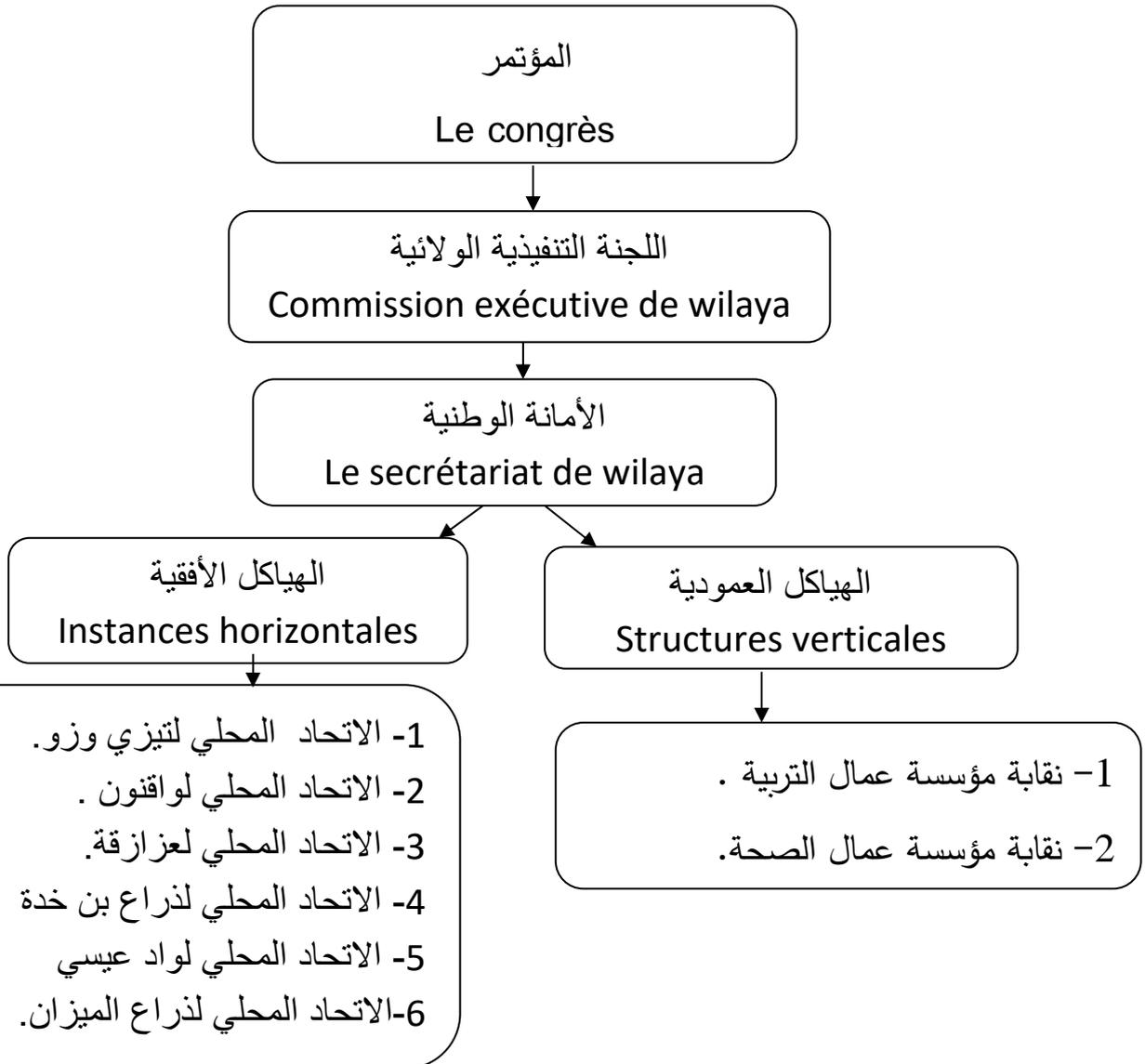
- توجد في ولاية تيزي وزو العديد من النقابات تعمل على الدفاع عن المصالح العمالية ونذكر بعضها:

- نقابة مؤسسة عمال التربية.

- نقابة مؤسسة عمال الصحة.

- نقابة مؤسسة عمال المؤسسة: Eniem: الخ⁽¹⁾

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي للاتحاد الولائي لولاية تيزي وزو



¹مقابلة على حدادو، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النظام الداخلي للاتحاد ع.ع.ج.ع.والمقا

المطلب الثالث:

نظرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين حول التنمية الاقتصادية في الجزائر

يرى الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضرورة توفير مجموعة من الشروط التي تسمح للمؤسسة الجزائرية لتحقيق التنمية من خلال الاستثمار في القطاعات التي ستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وذلك لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي، من خلال اتخاذ مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المنشودة. حيث أن التنمية الصناعية ركيزة قوية للنمو الاقتصادي لاسيما من خلال خلق فرص العمل وأيضا تعزيز القدرة الشرائية، اليوم ونتيجة للرهانات العالمية مثل تحديات الطاقة، التحدي التجاري، التحدي الأمني، والأمن الغذائي، والتحدي المتمثل في تطوير وحماية الاقتصاد الوطني، وأصبحت البيئة أيضا ضمن التحديات الكبرى.

كما يعتبر الأمن الاقتصادي الوطني محور اهتمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين من اجل بناء اقتصاد قوي. و ان الأزمة المالية اعتبرت حافز لتحسين الأوضاع في جميع المجالات، وقطاعات النشاط من اجل تفعيل إنشاء قطاع صناعي قوي، و لا يمكن حدوث ذلك إلا من خلال وجود إستراتيجية مدعومة بإرادة وطنية في الاستثمار وتنوع القدرات الإنتاجية الوطنية، من اجل العمل على التطور من حيث النمو الاقتصادي وتحسين واقع العمل.(1) وأيضا العمل على تلبية جميع شروط التوسع في جميع القطاعات: الفلاحة، السياحة، الصناعة.

¹مقابلة على حدادو، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث:الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

و للقيام بذلك من الضروري إطلاق استثمارات قوية أجنبية و وطنية، تتمثل الإرادة الجماعية للاتحاد العام للعمال الجزائريين في المشاركة في القطاع الصناعي الوطني مع تشجيع الاستثمار دون قيود، وتنويع اقتصادنا الوطني لتشجيع الكفاءات الجزائرية المجربة و المتوفرة، مع تقديم آليات تسمح لبلدنا نحو الاتساع في التصنيع المتوقعة، و يكمل هدف الاتحاد في وضع صناعتنا في ديناميكية الحكم الذاتي للاقتصاد مقابل الاعتماد على المحروقات،وهذا التطع من شأنه أن يسمح لنا بالدخول في فئة الدول الناشئة ذات اقتصاد وطني قوي النمو،والتحدي الأكبر للسنوات القادمة هو الحاجة للقيادة بالتوجه نحو التنمية المستدامة.

ويعتبر الاتحاد أنه يجب تحرير الاستثمار سواء في القطاع الخاص أو العام والمبادرة في جميع صفاتها بعيدا عن أي نزاع إداري، و ينبغي على الشركاء الاجتماعيين العمل مع الحكومة للكفاح من اجل استعادة ثقة المستثمرين الذي يشكل تعهدا أكثر من مجرد السماح بإبراز النشاط الصناعي وضمان تعبئة القدرات الإنتاجية وآليات من اجل النهوض بعملية التصنيع .و لهذا يتطلب وجود إدارة اقتصادية حديثة مرنة وجاذبة على نحو جيد تقضي على العراقيل لترقية الإنتاج الوطني.و يعتبر أن المشاركة الكاملة للقطاع الاقتصادي الخاص،دون أي تحيزات للتصنيع مع القطاع العام، سيساهم بالتأكيد في التوسع في المجال الصناعي، مما سوف يسمح بتوفير مناصب الشغل،ولكن أيضا وقبل كل شيء يضمن لنا استقلال الاقتصادي،وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات وكذا التغير العميق لمناخ الأعمال والتأكيد على اقتراحه لبدء عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص،والسعي لوضع الأدوات القانونية الشفافة و الحماية ،مع عملية إقامة اقتصاد وطني مختلط من أجل مصلحة التنمية والتصنيع في بلدنا ،و تكون مساهمة القطاع الخاص عن طريق الاحترام الصارم لقوانين

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الدولة، و انه خيار لا يمكن إنكاره في طور الانجازات الاقتصادية للاستفادة من إمكانياته الابتكارية وتقنيته، إدارته، كفاءته وإمكانياته المالية.(1)

و بعيدا عن جميع الإيديولوجيات نقول أن الوقت قد جاء لتشجيع ظهور ديناميكية من المستثمرين المبدعين وأصحاب المشاريع في مجال التصنيع في الجزائر، وأن الاتحاد يتطلع لإستراتيجية جديدة في المجال الصناعي، وذلك لتحسين ورفع الإنتاج الوطني لضمان الاستقرار الاقتصادي، بصفتهم الموقعين على الميثاق الوطني للنمو الاقتصادي والاجتماعي من أجل تأسيس اقتصاد وطني، قوي لمحاربة البطالة، تعويض الاستيراد و تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي النمو والتقدم الاجتماعي .(2)

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لواقع الثلاثية

بعد التطرق في المبحثين الأول والثاني إلى تعريف الاتحاد العام للعمال الجزائريين بصفة عامة في الجزائر، ثم بصفة خاصة بالفرع المتواجد في ولاية تيزي وزو، و سنتطرق في المبحث الثاني إلى تعريف ونشأة الاتحاد الولائي لولاية تيزي وزو والهيكل التنظيمي له وأهدافه، سيتم في هذا المبحث دراسة واقع الاتحاد العام للعمال الجزائريين فرع تيزي وزو، ومعرفة مدى مساهمته ومشاركته في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، ومختلف اقتراحاته والحلول المقدمة وذلك بالاستناد على مجموعة من الأسئلة التي تم توزيعها على الهيئة الاتحادية.

¹نفس المرجع.

²نفس المرجع.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

المطلب الأول: منهجية الدراسة

عينة الدراسة:

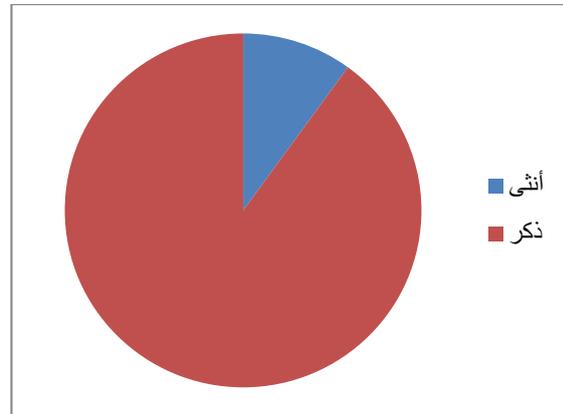
إن الفئة التي تم اعتمادها في هذا البحث هي عينة عشوائية تتضمن عشرين (20) شخص منهم الموظفين والمنخرطين في مختلف القطاعات، السن، المستوى الدراسي، ذلك لأن هذا النوع من الدراسة تمس جميع القطاعات لما للاتحاد من أهمية في رسم السياسة الاقتصادية، ومحاولة حل مشاكل العمال عن قرب، تمت الدراسة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ولاية تيزي وزو حيث وزعت (30) استمارة على الهيئة الاتحادية وتم الإجابة على (20) منها بعد ثلاث مرات من التوزيع في فترة 20 يوم.

المطلب الثاني: تحليل الاستمارة:

مختلف الإجابات التي تم الوصول إليها من خلال أسئلة الاستبيان والمبينة في الجداول التالية:

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
90%	18	ذكر
10%	02	أنثى
100%	20	المجموع



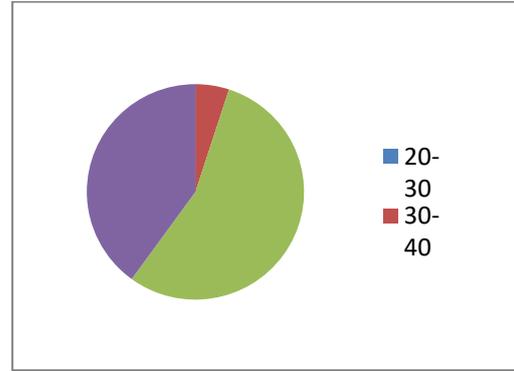
المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

من خلال هذه النتائج تبين لنا أن فئة الذكور أعلى من فئة الإناث، حيث تبلغ نسبتهم ب 90% مقارنة بفئة الإناث التي تبلغ نسبتهم 10%، وذلك راجع إلى أن الذكر أكثر خبرة في المجال السياسي والثقافي، وأكثر من خلال المشاركة في الحياة السياسية عكس المرأة لعدم امتلاكها كفاءات في المجال السياسي.

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب السن.

النسبة %	التكرار	السن
	00	20-30
5%	01	30-40
55%	11	41-50
40%	08	50 فما فوق



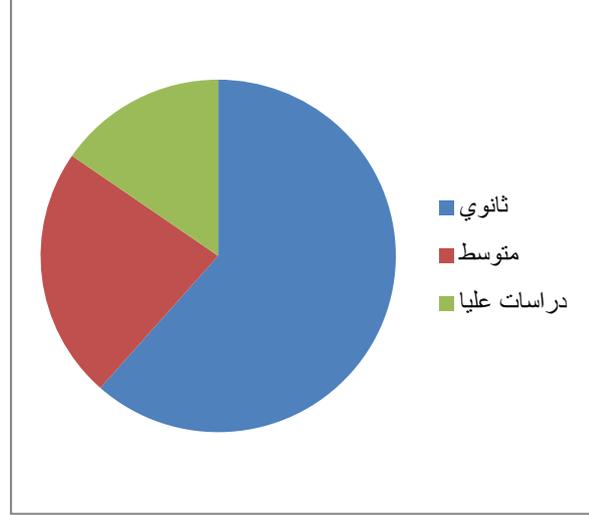
المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين لنا من خلال هذه النتائج أن النسبة الأكبر لأفراد العينة تنحصر أعمارهم ما بين 41 إلى 50 سنة التي تمثل 55%، ثم تليها العينة التي تنحصر أعمارهم 50 سنة فما فوق التي تقدر نسبتهم ب 40%، ثم تأتي الفئة من 30 إلى 40 سنة والتي تقدر ب 5% وهي الفئة الأقل نسبة، هذا يبين أن الاتحاد يتعامل مع موظفين أكثر نضجا ووعيا وامتلاكهم ثقافة في المجال السياسي حيث ساهم في بناء علاقة تفاهم واضحة بينهم و هذا بالاعتماد على ملاحظتنا أثناء الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (15) : توزيع الأفراد حسب المؤهل الدراسي.

النسبة %	التكرار	المستوى
	00	إبتدائي
50%	10	ثانوي
30%	06	متوسط
20%	04	دراسات عليا
100%	20	المجموع

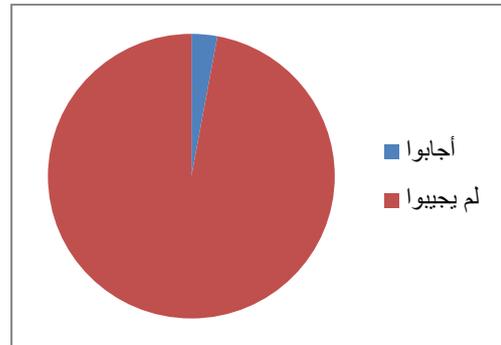


المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بناء على النتائج المبينة في الجداول السابقة يتضح لنا أن نسبة الثانوي تمثل نصف من إجمالي النسبة حيث تقدر نسبة بـ 50%، أما النصف الثاني فينقسم ما بين المتوسط الذي تقدر نسبته بـ 30%، ثم يليه دراسات عليا والتي تقدر نسبته بـ 20%، وهذا يعود إلى تمتعهم بالقدرات في المعرفة، والتعامل في الوظائف الإدارية المختلفة و أيضا، وعيهم وسهولة فهمهم للواقع السياسي والرغبة في الانخراط.

الجدول رقم (16) : تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة:

النسبة %	التكرار	الوظيفة
75%	15	أجابوا
25%	05	لم يجيبوا
100%	20	المجموع



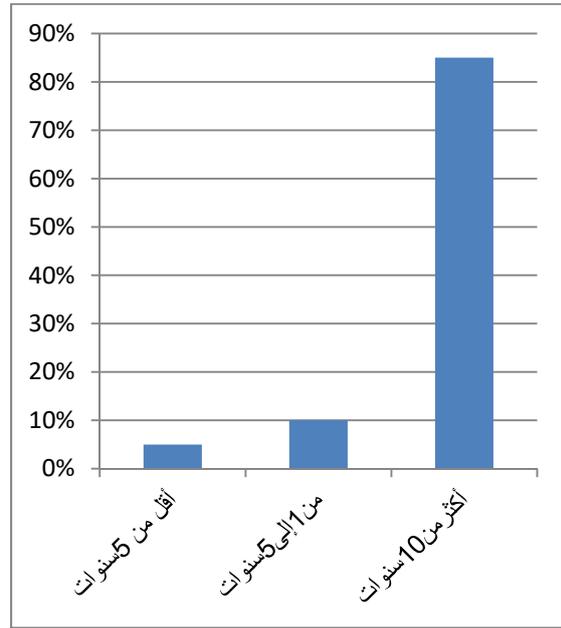
المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

يتضح لنا من خلال النتائج أن 75% من أفراد البحث أجابوا والذين يتمثلون في: أمين عام للاتحاد المحلي، تقني سامي في الإعلام الآلي، مشرف تربوي، موظف، أمين عام مكلف بالإدارة والمالية، و25% منهم لم يجيبوا.

الجدول رقم (17): تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

النسبة %	التكرار	الخبرة
5%	1	أقل من 5 سنوات
10%	2	من 1 إلى 5 سنوات
85%	17	أكثر من 10 سنوات
10%	20	المجموع



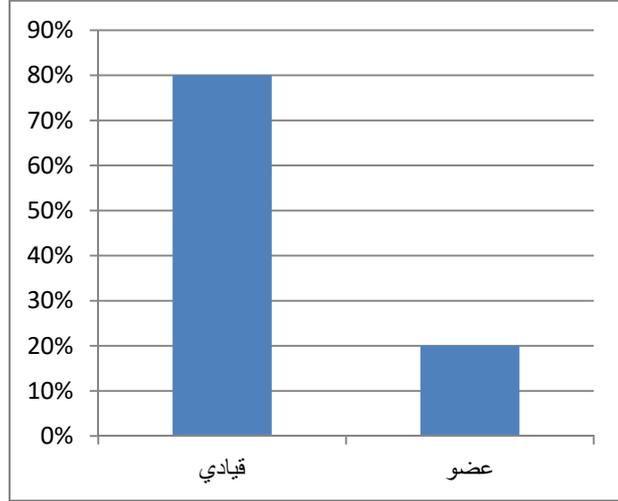
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

فيما يخص مدة الخبرة يتضح من خلال النتائج أن النسبة الأعلى تمثل أكثر من 10 سنوات والتي تقدر بـ 85%، أما النسبة الأدنى هي أقل من 5 سنوات والتي تمثل 5%، في حين أن 10% تمثل من 1 إلى 5 سنوات وهذا يدل على أن الاتحاد يتوفر على خبرات مؤهلة للعمال مما يجعلها أكثر كفاءة وتعتمد عليها في كل الأمور.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (18): تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة %
قيادي	16	80%
عضو	4	20%
المجموع	20	100%



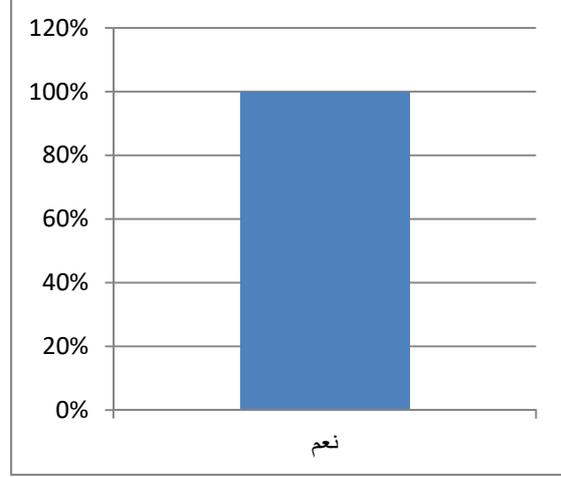
المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين لنا من خلال هذه النتائج أن أغلبية الموظفين قياديين حيث تمثل 80% وهذا لضرورة وجود كفاءات في المؤسسة، أما نسبة الأعضاء فهي تمثل 20% لأن الاتحاد يحتاج إلى أعضاء تساعدهم وتساندهم في نشاطاتهم.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (19): تصنيف أفراد العينة حسب شعورهم بالثقة.

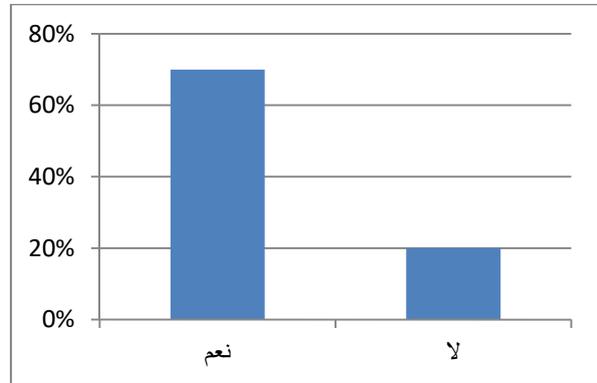
النسبة %	التكرار	الشعور بالثقة
100%	20	نعم
	00	لا
100%	20	المجموع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال هذه النتائج أن الموظفين في اتحاد لم يتعرضوا إلى تهديدات ولا مشاكل تشعرهم بالخوف بل يشعرون بالثقة مطلقة وهذا تبين من خلال إجاباتهم بنعم بنسبة 100%، وان كانت هناك مشاكل فتكون بين الاتحادات فيما بينها والتي هي مشاكل صغيرة و هذا بالاعتماد على المقابلة التي تمت مع حدادو سيد علي. الجدول رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم حول وجود ضغوط من قبل الدولة.

النسبة %	التكرار	الضغوط
70%	14	نعم
20%	4	لا
100%	20	المجموع



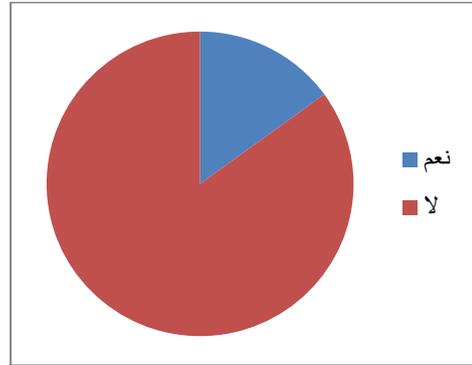
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم والتي تقدر نسبتهم ب 70%، هذا ما يدل على أن الدولة تمارس الرقابة على الاتحاد بهدف تطبيق القوانين التي لا تمس بالوحدة الوطنية، وبمن فيهم من أجابوا أنهم يتعرضون لضغوط من قبل الإدارة أما أفراد العينة الأخرى الذين أجابوا ب لا فتقدر نسبتهم ب 20%.

الجدول رقم (21):توزيع أفراد العينة حسب عدد الرجال والنساء.

النسبة %	التكرار	عدد الرجال والنساء
15%	3	نعم
85%	17	لا
100%	20	المجموع



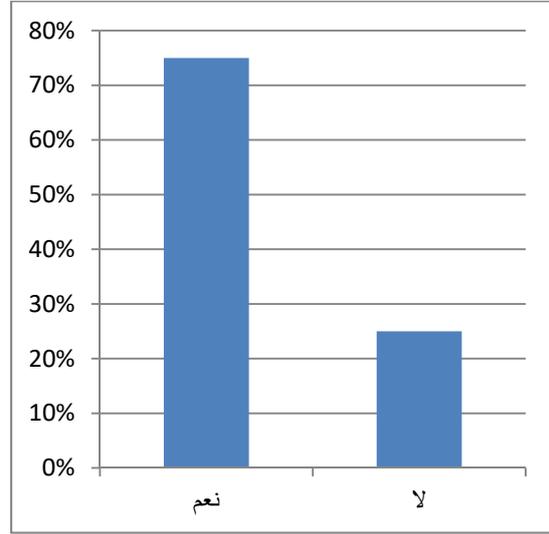
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يبين لنا من خلال هذه النتائج أن نسبة الرجال العاملين في الاتحاد أكبر من نسبة النساء، حيث تقدر نسبة الرجال ب 85% مقارنة بنسبة النساء التي تقدر ب 15% فقط وهذا راجع إلى عزوف النساء في المشاركة أو العمل في مثل هذه الاتحادات.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حول نظرتهم لتبني الدولة لاقترحات إتحاد L'UGTA.

النسبة %	التكرار	اقتراحات الاتحاد
75%	15	نعم
25%	5	لا
100%	20	المجموع

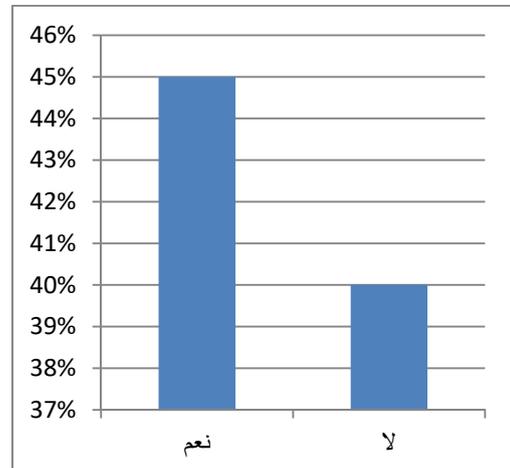


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين لنا من خلال هذه النتائج أن أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة كبيرة و التي تقدر ب 75%،مقارنة بالأفراد الآخرين الذين أجابوا ب لا والذين تقدر نسبتهم ب 25% وهذا يعود إلى أن هناك اقتراحات تبناها الدولة واقتراحات أخرى لا تتبناها.

الجدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم تحقيق البرامج التنموية للأهداف المسطرة.

النسبة %	التكرار	تحقيق الأهداف المسطرة
45%	9	نعم
40%	8	لا
100%	20	المجموع



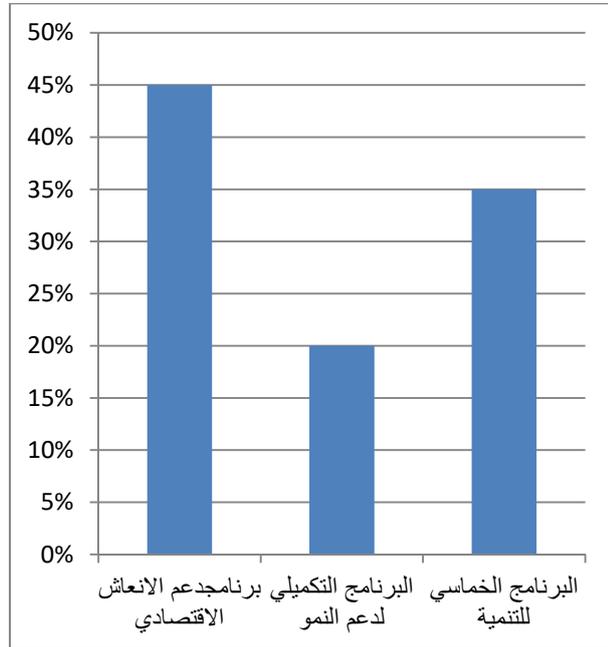
الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال هذه النتائج أن النسبة الكبرى تتمثل في أفراد العينة الذين أجابوا بنعم بحيث تقدر بـ 45%، أما نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بـ لا فهي تقدر بـ 40%، وهذا يبين لنا أن البرامج التنموية لا تحقق كل الأهداف المسطرة وإلا كانت الإجابة كلها بنعم، ويجب الإشارة إلى أن موظف واحد أجاب أن هذه البرامج تحقق أهداف بنسب متفاوتة، وأخر أجاب أنه تحقق ولا تحقق الأهداف وأخر لم يجاب.

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في البرنامج الذي ساهم أكثر في إنعاش الاقتصاد الوطني.

النسبة %	التكرار	البرنامج
45%	09	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
20%	04	البرنامج التكميلي لدعم النمو
35%	07	البرنامج الخماسي للتنمية
100%	20	المجموع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

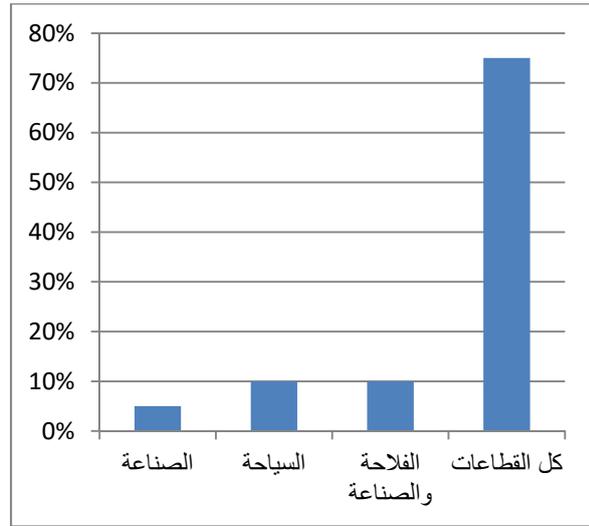
يبين من خلال النتائج أن أفراد العينة يرون أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو البرنامج الذي ساهم أكثر في إنعاش الاقتصاد الوطني حيث تقدر نسبتهم

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

45% ثم يليه البرنامج الخماسي للتنمية بنسبة 35% أما النسبة الأدنى تمثل 20% للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم (25): تصنيف العينة حول النشاطات التي يجب على الدولة الاستثمار فيها حسب رأيهم.

النسبة %	التكرار	القطاع
	00	الفلاحة
5%	01	الصناعة
10%	02	السياحة
10%	2	الفلاحة والسياحة
75%	15	كل القطاعات
100%	20	المجموع



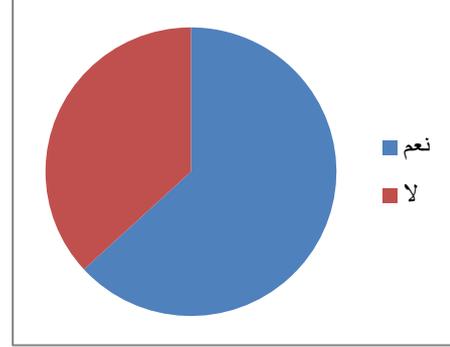
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال النتائج أن النسبة الكبرى لأفراد العينة اقترحوا على أن على الدولة يجب أن تستثمر في كل القطاعات حيث تقدر النسبة بـ 75%، ثم تليها الفلاحة والسياحة بنسبة 10%، والسياحة 10% أيضاً، أما الصناعة فنسبتها تقدر بـ 5%، هذا يعود إلى أهمية الاستثمار في القطاعات الثلاث معاً، لما لها من أهمية كبيرة في الإنعاش الاقتصادي، والازدهار السياسي ويجب الإشارة إلى أن كل القطاعات والفلاحة والسياحة اقترحت من طرف أفراد العينة .

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (26): تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في مساهمة مختلف الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي.

النسبة	التكرار	تحقيق التوازن الاقتصادي
60	12	نعم
35	07	لا
100	20	المجموع

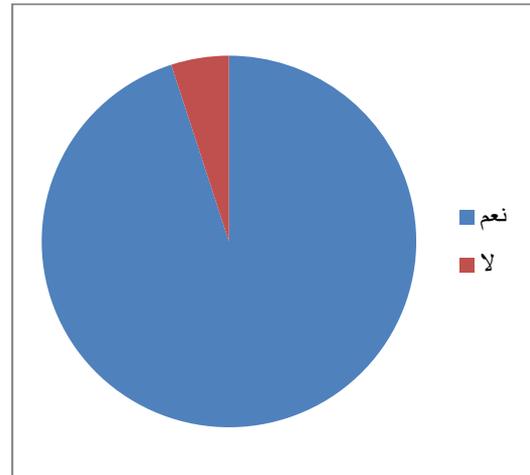


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة 60% أجابوا بنعم، بينما 35% من أفراد العينة أجابوا ب لا وهذا راجع إلى أن ليس كل الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي وموظف واحد لم يجب.

الجدول رقم (27): تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في تطوير الاتحاد منذ نشأته.

النسبة %	التكرار	تطور الاتحاد
95%	19	نعم
5%	01	لا
100%	20	المجموع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

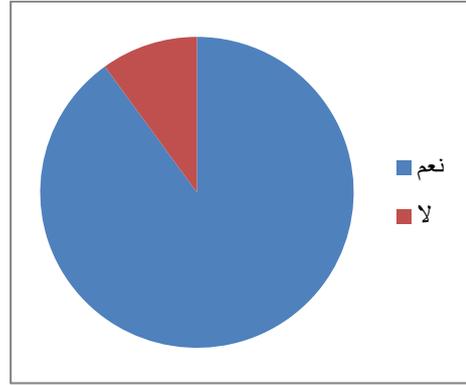
الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

يتضح لنا من خلال النتائج أن 90% من أفراد العينة أجابوا بنعم وهذا يعود إلى مساهمة الاتحاد مساهمة مباشرة في السياسة الاقتصادية، إعطاء فرصة للقاعدة في إلقاء رأيهم غير الدولة، الاتحاد أصبح شريك اقتصادي حيث أنه يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، أحدث تطورات اقتصادية واجتماعية، وأيضا تطورات في الجانب التنظيمي وتطور في عدد المنخرطين، أما 5% منهم أجابوا ب لا.

الجدول رقم (28): تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في أن كان الاتحاد فاعل في

رسم السياسة الاقتصادية.

النسبة %	التكرار	الاتحاد فاعل
90%	18	نعم
10%	2	لا
100%	20	المجموع



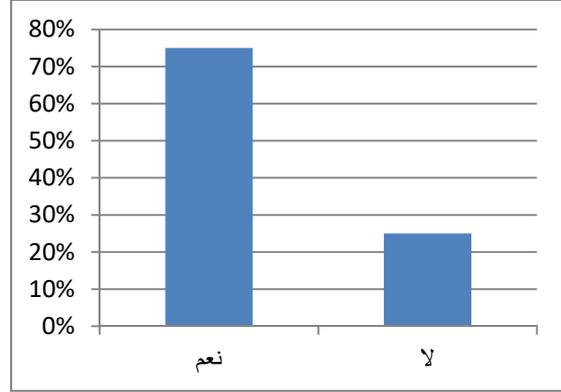
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة 90% أجابوا بنعم أي أن الاتحاد فاعل في رسم السياسة الاقتصادية لتشجيعه المنتج المحلي، كونه طرف في الثلاثية، وأيضا تعتمد الدولة على تجسيد قرارات التي تراها تحقق الصالح العام وفي كل الميادين، دعم الاستهلاك المحلي الذي يؤدي إلى إنعاش اقتصادي، بينما نجد 10% من أفراد العينة أجابوا ب لا.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

الجدول رقم (29): تصنيف أفراد العينة حول رأيهم في المحافظة على الثلاثية أم تعويضها بسياسة أخرى.

النسبة %	التكرار	المحافظة على الثلاثية
75%	15	نعم
25%	05	لا
100%	20	المجموع

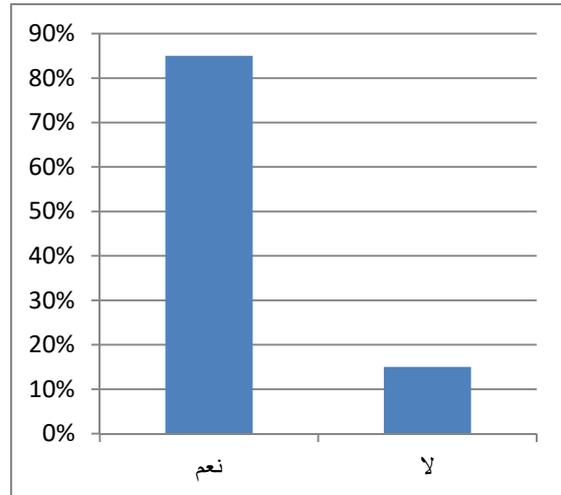


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستمارة

يتضح لنا من خلال النتائج أن 75% أجابوا بنعم الملاحظة على الثلاثية وضرورة الاعتماد أكثر على الشفافية من السابق بنسبة 25% أجابوا ب لا بحجة اعتماد آلية أخرى إلى جانب الثلاثية.

الجدول رقم(30): تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في مساهمة أم لا الثلاثية في تجسيد السياسة الاقتصادية.

النسبة %	التكرار	مساهمة الثلاثية
85%	17	نعم
15%	03	لا
100%	20	المجموع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستمارة

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

يتضح من خلال هذه النتائج أن النسبة الأكبر لأفراد العينة والتي تمثل 85% أجابوا بنعم، أما 15% أجابوا ب لا.

اقتراحات وحلول للاتحاد للدفاع عن مصالح العمال:

- احترام حقوق العمال والدفاع عليهم.
- إعادة النظر في القوانين الخاصة بكل قطاع.
- اعتبار العامل محور كل ازدهار وتقدم.
- الحفاظ على سلامة العمال وتعزيز الدعم المستمر لهم.
- التوزيع المتساوي والعدل للثروة الوطنية.
- العمل على استقرار المؤسسات الاقتصادية.
- العمل الاستشاري والتشاركي للقاعدة العمالية في اتخاذ القرارات.
- تفعيل التكوين للنقابيين في مجال القانون.
- مراجعة قوانين العمل بما يضمن حقوق العمال.
- إعداد واحترام الاتفاقيات الجماعية.
- تعديل قانون العمل.
- تكثيف التكوين النقابي.
- تثمين المشاركات في إعداد الاتفاقيات الاجتماعية.
- تعزيز القوانين لحرية العمل النقابي.
- العمل على الحفاظ على العلاقة بين القاعدة العمالية والإطارات النقابية.
- إصدار قانون العمل يواكب التطورات العمالية.
- الحفاظ على المصالح الاجتماعية والصحية.
- توفير جو عادل للتنافس مما يحافظ على مناصب العمل.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

- تفعيل الهيئات الرقابية والقانونية لصالح العمال.
- تكريس حق الممارسة النقابية.
- احترام الأحكام الصادرة عن العمل والعدالة.
- السهر على تطبيق قوانين الدولة المعمول بها.
- احترام حق الرأي النقابي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال النتائج المحصل عليها من الاستمارة و التي قمنا بعرضها في المطلب السابق يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

لقد بينت نتائج الدراسة أن أعمار العاملين داخل الاتحاد يفوق الخمسين ذوي مؤهل دراسي ثانوي ،و يتمتعون بأكثر من 10 سنوات من الخبرة و يوجد في الاتحاد الولائي 05 مسؤولين و هم: الأمين العام ،الأمين المكلف بالتنظيم ،الأمين المكلف بالنزاعات الفردية،الأمين المكلف بالإعلام و التكوين النقابي و الأمين المكلف بالإدارة والوسائل العامة،هذا ما يعني أنهم قياديين و يتمتعون بالثقة عند الأداء بمهامهم و عدم تعرضهم لتهديدات،و نستنتج أن الدولة تمارس رقابة على الاتحاد و الضغوط تمارس من قبل الإدارة على الموظفين،و أن هناك اقتراحات تتبناها الدولة و التي تراها تحقق الصالح العام و التي لا تمس بالوحدة الوطنية،و حسب رأي الموظفين أن برامج السياسة الاقتصادية لم تحقق كل الأهداف و أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو الذي ساهم أكثر بالمقارنة بالبرامج الأخرى في الإنعاش الاقتصادي ،ولتحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار السياسي يجب على الدولة الاستثمار في كل القطاعات(الصناعة،الفلاحة و السياحة)، و نستنتج أن الاتحاد في تطور مند نشأته و يظهر ذلك في مساهمته مساهمة مباشرة في

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

السياسة الاقتصادية يظهر ذلك في تطوير الاقتصاد الوطني ، و ازدياد عدد المنخرطين لذلك يعتبر فاعل أساسي في رسم السياسة الاقتصادية كونه طرف في الثلاثية.

المقابلة (1)

تمت المقابلة مع مدير الشركة الخاصة "الفهد للخدمات" المتواجدة في واد سوف،مؤسسة الفهد للخدمات هي مؤسسة متخصصة في تنظيم المعارض والصالونات المتخصصة تم إنشائها في 2014/08/23 هي تنشط في تنظيم المعارض التجارية والاقتصادية عبر كامل التراب الوطني تخضع في التنظيم العام للقانون رقم 217/2007 من القانون التجاري الذي ينص على أن: لكل بلدية الحق في تنظيم تظاهرتين اقتصاديتين في السنة و لمدة 15 يوم غير قابلة لا لتجديد ولا التمديد ولرئيس البلدية الحق في منح الرخص بالطريقة التي يراها مناسبة لصالح البلدية التابعة له مع المتابعة التامة لصالح مديرية التجارة فيما يخص المراقبة الجودة و النوعية للسلع المعروضة حيث تتمثل هذه المنتوجات في ملابس أحذية أفرشة أغطية أواني منزلية (فهذا مثل سوق متنقل).و مديرها عضو في الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية و التي هي عضو في الثلاثية ،نشاط المعارض هذا موجه لفئة التجار الذين يريدون تصفية بعض السلع التي مر عليها الموسم كما يعرف لدينا بالمصطلح اللاتيني "الصولد"،لذلك فقد نظمت مؤسستنا العديد من المعارض في الولايات الجزائرية من الجزائر العاصمة برياض الفتح ،والمركز التجاري القدس بالشارقة،إلى تلمسان،سيدي بلعباس، تيزي وزو،سطيف،باتنة، ورقلة و واد سوف.(1)

¹مقابلة مع فيصل حوامدي،مدير شركة الفهد للخدمات،في 06سبتمبر 2018،على الساعة 11:00.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

مال المؤسسة يكون خاص لأنها تقوم بعملية الكراء للمؤسسات، ووزارة الثقافة تشرف فقط على معارض الكتاب، وفي مسألة الصالونات الأسعار غير مهمة إنما الأهم يكمن في جودة المنتج والفعالية التي يقوم عليها بحيث يكون المنتج الفلاحي سليم وبجودة عالية

دور مؤسسة الفهد تكمن في تنظيم المعارض بحيث تقوم بدعوة المؤسسات المنتجة مثل مصانع النسيج، تجهيزات اليكترونية والتجار كلهم للمشاركة في المعرض ويقومون بتسويق منتجاتهم بأسعار منخفضة ، وبما أن المؤسسة في تطور لأننا انتقلنا من مرحلة تنظيم المعارض الاقتصادية إلى مرحلة تنظيم الصالونات المتخصصة وهذا ما ساهم في تشجيع الدولة لمثل هذا النشاط لأنه يناسب المواطن البسيط في مسألة الأسعار لأن مثل هذا النشاط خلق لأجل القضاء على السلع المكدسة عند التجار وأصحاب المؤسسات موسمها فات لذلك نجدها توفر مناخ الاستثمار وأيضا فيها إعفاءات ضريبية وجمر وكية وأيضا تقدم الدعم في المجال الفلاحي حيث توزع أراضي (مناطق صناعية أو أراضي فلاحية) هذا كله دعم ومساعدة للمستثمرين

للمؤسسة ايجابيات ومن ايجابياتها دعم الاقتصاد الوطني بأسواق جديدة في مجال الصناعات التحويلية، وفي مجال الفلاحة تقوم بدعوة شركات عالمية لتقديم آخر تكنولوجيا منتجاتهم لأجل استفادة الفلاح منها والمتعامل الاقتصادي، ويتم عقد اتفاقيات تبادل مشترك في التكنولوجيا و من جانبنا نحن نقوم بالإنتاج الوفير للفلاحة مما يحقق الاكتفاء الذاتي و من ثم نقوم بالتصدير، وتوجد هناك شركات عالمية في مجال الأدوية والخدمات الفلاحية تشارك معنا.

أما فيما يخص المعوقات فلا توجد الكثير منها لأن في مسألة الصالونات المتخصصة الدولة تشجع هذا النشاط و بقوة (1)، لكن فيما يخص المعارض التجارية والاقتصادية أكبر مشكلة

¹نفس المرجع.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

توجهها هذه المؤسسات لما تتقدم المؤسسة للحصول على الرخصة تتعرض للعديد من العوائق تصل إلى طلب الرشوة لتسهيل الإجراءات الإدارية، أما فيما يخص المشاكل بين المشاركين غير موجودة لان العقد شريعة المتعاقدين. (1)

المقابلة(2):

تمت المقابلة مع سمير حسناوي نائب مندوب منتدى رؤساء المؤسسات في تيزي وزو.

منتدى رؤساء المؤسسات جمعية ذات طابع اقتصادي، أسست في أكتوبر سنة 2000 من طرف مجموعة من رؤساء المؤسسات بهدف المساهمة في الاقتصاد الوطني، وترقية مصالح المؤسسة الجزائرية، حيث يسعى المنتدى إلى رفع الإنتاج الوطني وخلق مناصب العمل، ويتزأسها حاليا السيد علي حداد من 2014 إلى غاية اليوم، وتم رئاسة المنتدى من قبل من طرف السيد عمر رمضان من سنة 2000 إلى 2004 ثم السيد رضا حمياني من 2004 إلى 2014. حيث يضم 4000 رئيس المؤسسة، يمثلون 70000 مؤسسة حسب إحصاء ماي 2018 وترتفع أرقام المبيعات الإجمالية إلى ما يفوق 40 مليار دولار وتقوم بتشغيل أكثر من 400000 عامل. يعتمد المنتدى على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تتمثل في: الأداء، الحوار، الانفتاح، المبادرة التماسك. يؤثر المنتدى بشكل أساسي وفعال في الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك في تنمية الإنتاج الوطني للسلع و الخدمات لتعويض الاستيراد، وخاصة في كل ما يتعلق بأمننا الغذائي، حفز الصادرات خارج المحروقات بفعالية، توفير الشروط الأساسية للاستثمار، السهر على جعل النظام الجامعي و البحث و التكوين المهني أحسن أداء وابتكارا من اجل رفع مستوى التأهيل. يلعب المنتدى دورا كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال استخدامه مجموعة من الوسائل مثل البصمة جزائرية، زيادة الاستثمارات، خفض معدلات البطالة وغيرها. كما يقدم المنتدى مع الاتحاد

¹نفس المرجع.

الفصل الثالث: الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

العام للعمال الجزائريين مجموعة من الاقتراحات للحكومة، بحيث تربط بينهم علاقة تعاونية لبناء اقتصاد وطني قوي.

يعمل المنتدى جاهدا لتحسين الأوضاع الاقتصادية لبلاد، من خلال إحداث التغيرات الايجابية على الاختيارات الاقتصادية من أجل مجتمع متطور في جميع المجالات، بحيث يقدم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات في جميع القطاعات، إما فيما يتعلق بالتنمية الصناعية ، الزراعية ، الطاقة، المحروقات ، المقاوله ، التكوين ، الخدمات ، السياحة، وتقنيات الإعلام والاتصال التي يمكن أن تسمح للجزائر باخذ زمام التنمية من اجل انبعث الاقتصاد الوطني.(1)

وتتمحور أهداف المنتدى في أفق 2020 حول بلوغ نسبة متوسط تبلغ 8%، تكثيف إنشاء المؤسسات بهدف استحداث مناصب عمل دائمة، و تقليص البطالة ، و زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرفعه إلى 15% وتقليص فاتورة الاستيراد ب15 مليار دولار، وزيادة الصادرات خارج المحروقات بقيمة 10 مليار دولار.

هناك مجموعة من العراقيل التي تعرقل مسار التنمية في الجزائر كالبيروقراطية والفساد بأنواعه ،سوء التسيير الأموال، ضعف الإدارة.....إلخ.(2)

خلاصة الفصل

في الأخير ما يمكن قوله هو أن الثلاثية تلعب دورا كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية، بحيث أنها تعمل على تحقيق المصلحة العامة وكونها تساهم إلى جانب الدولة في تحقيق التطور السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فهذا الدور يكمل في وجود جهات أخرى غير الدولة في التطور وذلك يعني وجود ديمقراطية والشراكة، والسماح بوجود هذه الجهات ساهم

¹مقابلة مع حسناوي سمير، نائب مندوب مكتب منتدى رؤساء ولاية تيزي وزو، يوم 13 سبتمبر 2018، على الساعة 11:00 صباحا.
²نفس المرجع.

الفصل الثالث:الثلاثية كآلية لرسم السياسة الاقتصادية في الجزائر(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

أكثر في إتاحة فرص للتطور، ووجود فرص عمل وأيضا المساهمة في وجود مؤسسات. والثلاثية هو المثال الأنسب لذلك، فنجد أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين فاعل أساسي في رسم السياسة الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال مساهمته بشكل فعال في الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم مجموعة من الاقتراحات للحكومة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، ومن خلال هذه الدراسة ، لاحظنا الدور البارز الذي يلعبه منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر الذي جعله يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني ، نتيجة لما يقدمه من الانجازات على المستوى الاقتصادي كتوفير مناصب العمل ،زيادة الاستثمارات ،تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وبالتالي نستنتج وجود علاقة وطيدة بين كل من الاتحاد والمنتدى فهي علاقة مبنية على التشاور والحوار بهدف تحقيق الصالح العام، إضافة للدور الهام الذي تلعبه المؤسسة الخاصة في دعم الاقتصاد الوطني .

الخاتمة:

نستنتج أن السياسة الاقتصادية إحدى الأدوات الرئيسية في تحقيق التوازن الاقتصادي واستقراره، ومن ثمة تحقيق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ونلاحظ أن هناك العديد من الفواعل الرسمية والغير الرسمية التي تسعى للتأثير على السياسة الاقتصادية باعتبارها عصب النشاط الاقتصادي، ويعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين أحد هذه الفواعل التي تسعى في الأساس الدفاع عن مصالح العمال، وبالتالي المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية عن طريق الحوار الاجتماعي، ومن خلال دراستنا لفواعل المتدخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن السياسة العامة عملية معقدة وصعبة تحتاج إلى الكثير من التدقيق والمعالجة.

- يختلف تأثير الفواعل الرسمية والغير الرسمية في السياسة الاقتصادية على حسب طبيعة، وقوة كل فاعل ونشاطه، ومدى اتساع نطاق عمله.

- إن تحقيق السياسة الاقتصادية لأهدافها الأساسية سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

- إن برامج السياسة الاقتصادية كان لها إيجابيات على مستوى سنوات 2001-2014 متمثلة في تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني، وتراجع نسبة التضخم وانخفاض معدل البطالة، ولها أيضا مجموعة من الإخفاقات والتي تتمثل في عدم تحقيقها لجميع أهدافها المرسومة.

ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الساحة السياسية والاقتصادية للدفاع عن مصالح العمال ومجملها في قلب السياسة الاقتصادية والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره طرفا في الثلاثية.

يساهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة الاقتصادية باستخدامه مجموعة من الوسائل، زيادة مناصب العمل، خفض معدلات البطالة، و التشجيع على الاستثمار في

القطاعات الثلاث: الفلاحة، الصناعة والسياحة، كما قدم العديد من الاقتراحات للحكومة ليدعم الاقتصاد الوطني.

نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومنتدى رؤساء المؤسسات، و هي علاقة حوار وتشاور وتبادل الآراء والاقتراحات حول الحالة الاقتصادية من اجل تحسينها، في حين يقدم كل من الاتحاد والمنتدى مجموعة من الآراء للحكومة حول المسائل الاقتصادية و تقوم الحكومة بالاختيار الأنسب للاقتصاد الوطني، وبالتالي هي علاقة تعاونية.

التوصيات:

في نهاية الدراسة يقتضي علينا وبناءا على النتائج المتواصلة إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات والتي نرى ضرورتها، وذات صلة بموضوع الدراسة وتوزع فيما يلي:

- لا يكفي وضع برامج اقتصادية كبيرة وتخصيص موارد مالية ضخمة، بل يجب مراقبتها وتقييمها، حتى نعرف النقائص ليتم تداركها مستقبلا.

-مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري وإصلاح الإدارة العامة، والأمر الذي يؤدي إلى ترشيد السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

-العمل على زيادة من مرونة الإنتاج في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر لدعم تنمية القطاع الخاص، وتشجيعه على الإبداع.

-محاولة بناء اقتصاد يستند على الثروة المنتجة، الفلاحة، الصناعة وجعل قطاع المحروقات قطاع مكمل لها.

-ضرورة وجود هيئة حكومية تسعى إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على أرض الواقع.

- ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى لتمويل المشاريع التنموية بدلا من الاعتماد على العوائد النفطية.

الفهارس

قائمة الجداول

الصفحة	العناوين
41	تصنيف لأفضل 17 بلد وفق لأكبر شركاتها العالمية .
69	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .
72	التوزيع المالي لبرنامج الموارد البشرية.
74	التوزيع القطاعي لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
75	عرض مقومات الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
78	حصيلة المشاريع عند أواخر ديسمبر 2003.
79	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.
84	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
89-88	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.
93-92	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.
95-94	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014).
99	البرامج التنموية في الجزائر (2001-2014)
117	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.
118	توزيع أفراد العينة حسب السن.
119	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي.
119	تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة.
120	تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.
121	تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة.
122	تصنيف أفراد العينة حسب شعورهم بالثقة.
122	توزيع أفراد العينة حسب إجاباته حول وجود ضغوط من قبل الدولة.
123	توزيع أفراد العينة حسب عدد الرجال والنساء .
124	توزيع أفراد العينة حسب حول نظرتهم لتبني الدولة لاقتراحات إتحاد L'UGTA
124	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم تحقيق البرامج التنموية للأهداف المسطرة.
125	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في البرنامج الذي ساهم أكثر في إنعاش الاقتصاد الوطني.

126	تصنيف العينة حول النشاطات التي يجب على الدولة الاستثمار فيها حسب رأيهم.
127	تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في مساهمة مختلف الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي.
127	تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في تطوير الاتحاد منذ نشأته.
128	تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في أن كان الاتحاد فاعل في رسم السياسة الاقتصادية.
129	تصنيف أفراد العينة حول رأيهم في المحافظة على الثلاثية أم تعويضها سياسة أخرى.
129	تصنيف أفراد العينة حسب رأيهم في مساهمة أم لا الثلاثية في تجسيد السياسة الاقتصادية

قائمة الأشكال

الصفحة	العناوين
26	صناع السياسة العامة الرسميون
54	عناصر السياسة الاقتصادية
59	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب
62	أدوات السياسة الاقتصادية
113	الهيكل التنظيمي الولائي لولاية تيزي زوز

قائمة الملاحق

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الاستبيان:

الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى جمع معلومات ومن ثم تحليلها من أجل توظيفها لاستكمال الإطار التطبيقي المتعلق بمذكرة الماستر ،بعنوان "الفواعل المتداخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر في العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة وإدارة محلية،من إعداد: الطالبتين بونوة ذهبية وغمور ليلة.

الرجاء من سيادتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة الموجودة في هذه الاستبانة بصراحة وموضوعية لاستغلال المعلومات والاستفادة منها لصالح الجزء التطبيقي في المذكرة لنيل شهادة الماستر،وذلك لإثراء بحثنا بمعلومات تمكننا من معرفة مدى تطبيق الفواعل في رسم السياسة العامة والمشاكل والعراقيل التي تواجهها هذه الفواعل.

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الاستبيان سرية،ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

السنة الجامعية:2018-2019

المحور الأول: البيانات الشخصية.

ضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة.

1- الجنس ذكر انثى

2- الفئة العمرية:

30-20 سنة 40-30 سنة 50-41

أكثر من 50 سنة

3- المؤهل الدراسي.

ابتدائي متوسط

ثانوي دراسات عليا

5- الوظيفة الحالية:

6- عدد سنوات الخبرة في الوظيفة.

أقل من 5 سنوات

من 05 إلى 10 سنوات

أكثر من 10 سنوات

7- وظيفتك داخل التنظيم.

قيادي

عضو

8- هل تشعر بالثقة والأمان في أداء مهمتك؟

نعم لا

9- هل يتعرض اتحاد UGTA'L إلى ضغوط من طرف الدولة ؟

نعم لا

10- هل عدد الرجال والنساء العاملين متساوي في الاتحاد؟

نعم لا

المحور الثاني: السياسة الاقتصادية في الجزائر.

1- هل تتبنى الدولة اقتراحات الاتحاد UGTA'L ؟

نعم لا

2- هل حققت البرامج التنموية الأهداف المسطرة ؟

نعم لا

3- في رأيك ما هو البرنامج الذي ساهم أكثر في إنعاش الاقتصاد الوطني ؟

برنامج الدعم للإنعاش الاقتصادي البرنامج التكميلي لدعم النمو

البرنامج الخماسي للتنمية

4- في رأيك ما هي القطاعات التي يجب على الدولة الاستثمار فيها ؟

الفلاحة الصناعة السياحة

5- في رأيك هل ساهمت مختلف الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي

والاستقرار السياسي ؟

نعم لا

المحور الثالث: مشاركة الاتحاد في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر.

1- في رأيك هل شهد الاتحاد تطورا منذ نشأته إلى يومنا هذا الحالي ؟

نعم لا

ما هي أهم هذه التطورات إن كانت الإجابة نعم .

2- هل الاتحاد فاعل في رسم السياسة الاقتصادية ؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم أو لا أذكر أمثلة عن ذلك.

3- في رأيك هل يجب المحافظة على الثلاثية (الحكومة، النقابة، أرباب العمل) كفضاء لرسم

السياسة الاقتصادية أم يجب تعويضها بآلية أكثر نجاعة؟

نعم لا

إذا كانت إجابتك بنعم أذكر هذه الآلية .

4- ما هي اقتراحات وحلول الاتحاد للدفاع عن مصالح العمال؟

-
-
-
-

5

- في رأيك هل الثلاثية تساهم في تجسيد السياسة الاقتصادية ؟

لا

نعم

اسئلة المقابلة مع مدير شركة فهد للخدمات

1-تعريف المؤسسة؟

2-فيما يتمثل نشاطها؟

3-هل لديها نصوص قانونية تعتمد عليها؟

4-هل الأسعار مهمة في المؤسسة؟

5-من أين تأتي بمواردها المالية؟

6-هل تلعب المؤسسة دور هام في دعم الاقتصاد الوطني؟

7-ما هي المنتجات التي تباع فيها؟

8-هل عرفت المؤسسة تطورات؟ و أين يظهر ذلك؟

9-هل الدولة مشجعة لمثل هذا النشاط؟ أمثلة عن ذلك

10-فيما تتمثل مزايا هذه المؤسسة؟

11-ما هي أهم المعوقات التي تواجهها؟

اسئلة المقابلة مع نائب مندوب منتدى رؤساء المؤسسات في تيزي وزو.

- 1- متى تم تأسيس منتدى الرؤساء المؤسسات ؟
- 2- ماهي المبادئ التي يعتمد عليها منتدى ؟
- 3- ماهي الوسائل التي يستخدمها المنتدى للحصول على المشاريع الاستثمارية؟
- 4- ماهي ابرز الأهداف التي يسعى المنتدى لتحقيقها إليها في مجال الاقتصادي؟
- 5- كيف يساهم المنتدى في توفير مناصب العمل و القضاء على البطالة ؟ مع أمثلة عن ذلك.
- 6- كيف يساهم المنتدى في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر ؟
- 7- ما طبيعة علاقة الموجودة بين المنتدى والحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟
- 8- هل يؤثر المنتدى في الاقتصاد الجزائري وأين يظهر ذلك؟
- 9- ما هي التطلعات والأفاق التي يسعى المنتدى تحقيقها أو وصول إليها ؟
- 10- ما هي العراقيل التي يرها المنتدى تعرقل من مسار التنمية في الجزائر؟

قائمة المراجع

-المراجع باللغة العربية.

-المراجع باللغة الأجنبية.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1- أندرسون جيمس، صنع السياسة العامة، (ترجمة عامر الكبسي)، الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
- 2- أفندي عطية حسين، المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
- 3- بن بلعوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات التقديرية، ط3، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 4- بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ط6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 5- حميدشي فاروق، الجماعات الضاغطة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 6- الحديدي طلعت جياذ لحي، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسيات، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2008.
- 7- حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت: دار المنهل اللبناني.
- 8- الخرجي تامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 9- الدليمي عبد الرزاق محمد، المدخل إلى وسائل الإعلام موقف، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1982.
- 10- الربيعية المالكي فهد بن عبد الله، مبارك بن عبد الله الربيعية المالكي، مختصر الثقافة السياسية، عمان: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
- 11- سلوى علي، السياسة الاقتصادية، ط1، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973.
- 12- سفر محمود محمد، الإعلام موقف، ط1، المملكة العربية السعودية: الناشر تهامة، 1982.
- 13- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997.

- 14- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات، الجزائر: دار هومه، 2002.
- 15- صبحي حيدر صباح، إصلاح الأحزاب السياسية دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية: دراسة تحليلية سياسية، مصر: دار الكتب القانونية.
- 16- عبد الفتاح علي علي، نظريات الاتصال والإعلام الحديثة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016.
- 17- عبد الرحيم محمد إبراهيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
- 18- العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان: دار الصفاء، 2004.
- 19- عبد المطلب عبد المجيد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي كلي، الإسكندرية: دار الجامعية، 2006.
- 21- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع: تحليل جزئي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
- 22- علوان تحسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 23- عبد المطلب عبد المجيد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
- 24- الغويل سليمان صالح، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة دراسة تحليلية: في ضوء القوانين الدستورية، ليبيا: منشورات جامعة قازيونس، 2003، 184.
- 25- الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
- 26- الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة، دار النشر والتوزيع والطباعة، 2001.
- 27- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- 28-الكبسي عامر خصير،السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات،الرياض:المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات.
- 29- محمد الشريف عبد الله ،مناهج البحث العلمي ،الاسكندرية:الثقافة الجامعية،2007.
- 30-نجيب العزاوي وصال ،مبادئ السياسة العامة،ط1،الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2003.
- 31-ناجي عبد النور،مقدمة في دراسة السياسة العامة،عنابة:دار النشر والتوزيع.
- 32-ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،قالمة:مديرية النشر لجامعة قالمة،2006.
- 33-ناجي عبد النور،مقدمة في دراسة السياسة العامة،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع.
- 34-الوادي محمود حسين،العيساوي كاظم جاسم،الاقتصاد الكلي:تحليل نظري وتطبيقي،عمان:دار المسيرة،ط2007،1.
- 35-ياغي عبد الفتاح،السياسة العامة:النظرية والتطبيق،جامعة الإمارات المتحدة.

ب-المقالات:

- 36- توفيق كريمة،((مداخلة بعنوان:برنامج الانتعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014،الملتقى الوطني الثالث حول:سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014))،يومي 11-12 نوفمبر 2014،جامعة البويرة.
- 37-جعدي شريفة،الخطيب نمر محمد،بركة محمد،((أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012))،مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية،العدد 01،ديسمبر 2014.
- 38-الجوزي جميلة،حاني سامية،((دور الاستراتيجيات شركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة))،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد 2015،06.
- 39-كربالي بغداد،((نظرة عامة على الحوادث الاقتصادية في الجزائر))،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 08،جانفي 2005.

- 40-عثمان علام، ((واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014))، مداخلة ضمن الملتقى الأول ب العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتباين التشريعي، جامعة البويرة، 2015.
- 41-عبو عمر، عبو هودة، ((جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة))، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- 42-محمد مسعي، ((سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو))، مجلة الباحث، العدد 2010، 10.
- 43-مسعودي زكرياء، ((تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة 2001-2016))، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017.
- 44-مشري محمد الناصر، ((تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر))، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، ماي 2018.
- ج- مواد غير منشورة:
- 45-بن شيخ عبد الرحمن، ((اتجاهات تقييم استقرار النظام السياسي المالي في اطار العولمة الجديدة))، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، 2008-2009.
- 46-بولحية عياش، ((دراسة اقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004))، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية (2010 / 2011).
- 47-بوزقزة كريمة، بركان كريمة، ((أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر))، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2015.
- 48-باشوش حميد، ((المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة طريق سيار شرق-غرب))، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010-2011.

- 49-تبني حنان، ((دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى رأى العام حالة الثورات و قيم الانتماء لدى الشعوب العربية))، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- 50-جنا زهيرة، ((النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية))، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2012-2013.
- 51-حرمة فاطمة الزهراء، ((أثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر))، مذكرة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عشور، 2016-2017.
- 52-خزار راضية إسمهان، ((دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة 2001-2012))، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011-2012.
- 53-زغرات مهدي، ((دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر))، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
- 54-الشريف شريفي، ((المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر))، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008.
- 55-صالحي ناجية، مخناش فتيحة، ((أثار دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، ورقلة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014))، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

- 56-** صديقي رفيق ،علاء شريف يسين،((تحليل وتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ظل انتعاش الربيع النفطي 2001-2014))، أطروحة ماستر غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري ،2014/1015.
- 57-** طلاش ذهبية ،((دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2000-2016))،رسالة ماستر غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري،2016.
- 58-** غارو حسيبة ،((دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1997-2007))،مذكرة غير منشورة،جامعة مولود معمري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012.
- 59-** قرقاح ابتسام ،((دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009))،أطروحة ماجستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011.
- 60-** كروش صلاح الدين،((البحث عن متلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري))،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2015/2016.
- 58-** لمزواد صباح،((دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية:في المدينة الجديدة علي منجلي))،أطروحة الماجستير،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة قسنطينة،2008/2009.
- 61-** معمر فريدة،((أهمية إصلاح الصندوق الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي))،أطروحة الماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قاصدي مريح،2016-2017.
- 62-** مراكشي فاطمة،((دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الوطني 2012-2015))،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة الجلالي بونعامة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.

63-نورية ياسمين،((مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962-2012))،أطروحة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تيزي وزو،2015/7/7.

64-ولد أحمد زهرة ، يتورتين نعيمة،((دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992-2005))،مذكرة ماستر غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015-2016.

د-المقابلات:

-مقابلة مع السيد حدادو على،أمين مكلف للنشر والإعلام في الاتحاد الولائي فرع تيزي وزو،في 09 جوان 2018،على الساعة،10:00 صباحا.

-مقابلة مع السيد حوامدي فيصل،مدير شركة الفهد للخدمات،في 06سبتمبر 2018،على الساعة 11:00.

-مقابلة مع السيد حسناوي سمير،نائب مندوب مكتب منتدى رؤساء ولاية تيزي وزو،يوم 13 سبتمبر 2018،على الساعة 11:00 صباحا.

-مقابلة مع السيد رمضان بشير،الأمين العام للاتحاد الولائي لفرع تيزي وزو،في 11جوان2018،على الساعة 13:00.

هـ-المصادر الالكترونية:

- شامية عبد الله ،السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح في:

www.loops_rearch.org .

Union générale des travailleurs algériens :

<https://fr.m.wikipedia.org>.

تم الاطلاع عليه يوم 06 جوان 2018 على الساعة 20:00 مساءا

و-التقارير:

-مجلس الأمة،البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

-بيان إجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010،انعقد يوم 24 ماي 2010

- ملحق بيان السياسة العامة، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس

الجمهورية، ماي 2014 .

-النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين مصادق عليه من قبل اللجنة التنفيذية الوطنية، 4 مارس 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A-OUVRAGES :

-Union générale des travailleurs algériens ,UGTA Parcours syndical et sociétal, Février 2017.

-Jean-Pascal Bassion.Jean-Yves Leroux Pascal Michelena, **Les Politiques économiques**, Editions Foucher-58,rue Jean Bleuzen,92170 Vanves-2005

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
أ	مقدمة.....
16	الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية.....
17	المبحث الأول:ماهية السياسة العامة.....
17	-المطلب الأول:مفهوم ونشأة السياسة العامة.....
21	-المطلب الثاني:عناصر و أهداف السياسة العامة.....
23	-المطلب الثالث:خصائص السياسة العامة.....
24	المبحث الثاني:فواعل صنع السياسة العامة.....
24	-المطلب الأول:الفواعل الرسمية.....
27	-المطلب الثاني:الفواعل الغير الرسمية.....
48	-المطلب الثالث:البيئة و تأثيرها في صنع السياسة العامة.....
52	المبحث الثالث:الإطار النظري للسياسة الاقتصادية.....
53	-المطلب الأول:مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية.....
57	-المطلب الثاني:أدوات وأنواع السياسة الاقتصادية.....
63	-المطلب الثالث:مقومات السياسة الاقتصادية.....
64	خلاصة الفصل الأول.....
66	الفصل الثاني:برامج السياسة الاقتصادية في الجزائر (2001-2017)....
68	المبحث الأول:برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....
68	-المطلب الأول:مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
73	-المطلب الثاني:أهداف ومقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي.....
76	-المطلب الثالث:نتائج الإنعاش الاقتصادي.....
81	المبحث الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).....
81	-المطلب الأول:مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.....
84	-المطلب الثاني:أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.....
88	-المطلب الثالث:نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو.....

90	المبحث الثالث:البرنامج الخماسي (2014-1010).....
90	-المطلب الأول:مضمون البرنامج الخماسي
93	-المطلب الثاني:أهداف برنامج الخماسي للتنمية
94	-المطلب الثالث:نتائج برنامج الخماسي للتنمية.....
98خلاصة الفصل الثاني.....
100الفصل الثالث:الثلاثية كآلية في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر.....
100	المبحث الأول:نشأة الإتحاد العام للعمال الجزائريين.....
100	-المطلب الأول:مفهوم ونشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.....
101	-المطلب الثاني:رؤساء الإتحاد وأهدافه
102	-المطلب الثالث:أسس الاتحاد.....
103	المبحث الثاني:تقديم العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين(فرع تيزي وزو).....
103	-المطلب الأول:تعريف و نشأة الاتحاد الولائي لولاية تيزي وزو.....
107	-المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للإتحاد الولائي لولاية تيزي وزو.....
114	-المطلب الثالث:نظرة الإتحاد العام للعمال الجزائريين حول التنمية الاقتصادية في الجزائر.....
116	المبحث الثالث:الدراسة الميدانية لواقع الثلاثية.....
117	-المطلب الأول:منهجية الدراسة.....
117	-المطلب الثاني:تحليل الإستثمار.....
131	-المطلب الثالث:نتائج الدراسة الميدانية.....
136خلاصة الفصل الثالث.....
138الخاتمة.....
141قائمة الجداول.....
143قائمة الأشكال.....
144قائمة الملاحق.....
150المراجع باللغة العربية.....
157المراجع باللغة الأجنبية.....
158قائمة المحتويات.....